

موسيقى

كتاب مصر

أحمد

دار الكتب



أحمد حسين

مَوْسُوعَةٌ
تَبَاجِخُ مِصْرَ

الجزء الخامس

مطابع دار الشريعة بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الخامس

في مقدمة الجزء الرابع كتبت ما يفهم منه انه قد لا يوجد جزء خامس ،
نصورا منى انى قد لا اعيش لأكبه ، ومع ذلك فهانذا بعد ليلة ليلاء امضيتها بين
الحياة والموت ، حيث بلغت حرارتي على ما يقول الاطباء (فقد كنت في غيبوبة)
١٤ درجة ، واستيقظت لارى الموقف اشبه ما يكون بالحريقة ، ورجال الاطفاء
يحاولون اطلاقها باى ثمن ، فقد كنت غارقا في الثلج والماء الثلج ومروحة ضخمة
تدور بكل قوة وهى مركزة على وجسدى شبه عار تماما .

ومع ذلك فهانذا اجلس لاكتب . حفا اننى اكتب بصعوبة بالغة ، والمهم اننى
اكتب .

وفي مقدمة الجزء الرابع تحدثت عن عجزى للرجوع الى المرجع الاول لتلك
الفترة ، وهى الصحف والمجلات فقد كانت تنشر كل شىء ، الراى وضده والتعليق
على الاحداث من اوجه النظر المختلفة (فقد كانت الاحزاب المتصارعة على الحكم
تحت رعاية الانجليز قد وجدت) ولكن يعوض هذا النقص عاملان ، اولهما انى قد
كبرت في السن والادراك ، اى اننى كنت معاصرا للاحداث ، وثانيهما ، هو أن
المرجعين الاساسيين لهذه الفترة وهما كتب عبد الرحمن الرافعى (فى اعقاب
الثورة) لم يغفل الإشارة الى المهم منهما ، اما المرجع الثانى « حوليات احمد
شفيق باشا » فهو يقوم ابتداء على نصوص الخطب والمقالات والوثائق ، وعلى هذا
فقد شرح الله صدرى لان اشرع في الكتابة ولست اعرف بطبيعة الحال ، اذا كنت
سأتم هذا الجزء ام لا ، فالامر كله منوط بارادة الله .

دراسة الدكتور عبد العظيم رمضان : على انه من حسن الحظ ، أن وجد من
هذه الفترة ، مرجع ثالث وهو رسالة الدكتور عبد العظيم رمضان لنيل درجة
الماجستير ، وهى دراسة جامعية جامعة ، وبالرغم من أن لصاحبها (افكار
خاصة) فالرسالة مفيدة في انها تنقل نصوصا باستطاعة اى قارئ أن يقيمها ، وأن
يفهم ما يشاء منها ، وعلى ذلك فقد قررت أن اشرع في كتابة جزء خامس وبالله
التوفيق ، ، ،

مدينة الوفاء والامل

فى ١٩/٤/١٩٧٩

احمد حسين

صورة مصر في طفولتي

وشخصية مصر

تمهيد

أشرت في الجزء الرابع، بمناسبة أحداث عام ١٩١١ الذي ولدت فيه على ما يقول سبحانه المبدأ أنى ولدت في طولون فيما يسمى « حارة الجمالية » واصيف هنا وبين بسمند در أحداث عام ١٩٢١ صورته مصر كما كنت قد بدأت ان اعجبها فصرى في هذا التاريخ قد ناهز العترة سواب ، وقد كنت قد صرت طالبا في السنة الثانية الابتدائية بمدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية ، وأنا أعلم الآن أن السميع محمد عبده هو مؤسس هذه الجمعية لنشر التعليم ، وقد التحفت بها وكان من المدرسة الابتدائية . في أحد قصور « الاسيرة بيه البرهانية » وببدو أن الجمعية قامت في الدرجة الاولى على أسسها . فقد سميت مدرسة البنات الابتدائية باسمها . واسم المدرسة الذي نرسم به نحن طلاب المدرسة الابتدائية للبنين في حملة الجمعية الى تاب سنة سنويا في حديقة الاربكية ، وقد كانت هذه الحلقة تمثل « حنا قوما » (١) فكانا نرسل نشيدا مطلقا :

أنا بنت البير أم الفناء

لس دوى ماجا للفاسدين

وفي هذا أساره وأصحه لهذه المحسة الكبيرة الى ماتت مدارس الجمعية بأموالها .

وقد قدمت اننى أول ما التحفت بالمدرسة كانت في أحد قصور الاسيرة في شارع درب الجماميز (بالقرب من المدرسة الخديوية الآن) ولابد أن تكون أحداث ثورة ١٩١٩ (راجع الجزء الرابع) قد وقعت وأنا في هذه المدرسة ، أما الآن ، في مطلع عام ١٩٢١ ، فقد كان مبنى المدرسة قد أصيب بتسدد ، فنقلنا الى مبنى آخر للجمعية في « حى القرية » وهكذا كنت أقطع يوما الطريق من حارة الجمالة بطولون ، حتى القرية في القاهرة « المعزبة » الى القاهرة الفاطميين ، وقد كان هذا يفرض على أن اجاز القاهرة الممالك بما دخل في نطاقه قلعة صلاح الدين الابوبى (فوق جبل المقطم) وممدان « الرملة » الذي كان يعرف في هذا الوقت

(١) راجع الجزء الرابع .

باسم « المنتبه » والجلال الرائع الذى يحيط بالمبدا . ويصل الى ذروته في
سجد « السلطان حسن » ولما ثبت في هذه الفرة من خياني لم اجاور هذا
الطلاق (تعبيرا) فانتى اتصر حدثى على سحر واحوالها على هذه الراوية . تاركا
بقية الحديث الى أعوام قادمة . اكون فيها قد انقلب الى مسكن جديد في بيته
جديده .

كيف كنا نخرج « على (وش) الدنيا » :

حارة الجماله (حيث ولد) هي مسيم صميم طولون . فليس وراءها الا
الجبل . وهي حارة « سيد » على ما قدمت ، ولا بخاد برحيا . حتى ترى
انفسا في سوارع عمرية . بمعنى اننا مضطه من طرفيت . بما يخرجنا من
احتشاء طولون ، لتدخل بباى اجراء المدينة . وامت اعرف ماذا جرى لهذا
الحطوط الذى سوف أورد . ولست اعرف بطبيعة الحال الاسماء الجديدة الى
اصبح بطلق على ما سوف ارويهِ .

بعد دنا قد نصل الى نهاية « حارة الجماله » نكرى عند اصبحنا في شارع
« المصري » نسبة الى ضريح المسيح المصري الذى يحفل بمسجد صغير يقع في
الشارع . وكان بالارسطاعه دائما ان يحفل بالدينا . من طريق اى طرف من طريق
الشارع . ولكن الطريق المعاد والأصر . هو الذى كان يؤدى بنا الى ما يسمى
بـ « الدحدوره » وهو منحدر من الارض كان يوصل الى الشارع الرئيسى القادم
من السبدد . راسب لى ميدان الملعه (المنتبه) أما طرف الشارع (المصري) الآخر .
فكان يوصل الى نفس الطريق ، ولكن عن طريق أكثر طولاً واردحاً بالحركه
والحياء ، وبه سجلات عمه ومفاهى وفتح به المدرسه الوليه الى كنت اذهب
اليها . واترت اليها فيما سبق (مدرسه ضرغمتى) على ان أهم ما كان يدفع في
هذا الشارع هو « الحمام العام » وهو احد مظاهر حضارة القاهرة الاسلاميه ،
حبب كان باسئطاعه اى فرد من الشعب ، مهما كانت درجه . أن ينعم في معانل
فرس واحد . بقضاء ساعات من النعم . ليخرج نظفاً تسيطا طاهرا . وليس
باسئطاعه الا اغنى الاغنياء في أيامنا الحاضر ، أن يحصل على مثل هذه الفرصه .
في أعظم العنادق على ما قيل لى . ولطالما كنت اردد في طفولتى مع أخوتى الكبار
على هذا الحمام ، على اننى قلما كنت اسعمل هذا الشارع في رحلتى اليومية
نحو المدرسه ، والتي كان على قبل أن اصل اليها ، أن أجتاز مناطق من أمثال :
السيوفية ، والخميه ، والسروجية ، والركبية . الى آخره وفي ذلك الوقت كنا
ننظر الى ذلك كله باعتباره رمزا لما صرنا اليه من خلف (هكذا شاء الانجليز
ان يعامونا) اما الآن وأنا أخط هذه السطور ، فانى أدري كيف تشير هذه الاسماء
الى ما كنا عليه من اكتفاء ذاتى من مختلف فروع الصناعات اللازمة للحرب
والسلام على أن هذا الطريق السوى نحو المدرسه ، لم يكن يعالما على القاه .

المتفرجة ، وليس في غير عربات (سوارس) أى عربات (الامنوبيس التى تجرها البغال) ما كان يعتبر شيئا وافدا .

حقا كان قد تأسس في مصر شركات للترام والمياه والكهرباء وغاز الاستصباح ولكن ذلك كله كان بعيدا عن هذه المنطقة ، فيما خلا غاز الاستصباح حيث كانت الفوانيس بالليل تضاء به ، وكان يشعلها رجال كنا نطلق عليهم اسم « عفريت الليل » ولم تستطع شركة المياه أن تطفى حرفة « السقاين » والتغيير الذى حدث في هذه الحرفة ، هو أنه بدلا من أن يستجلب السقاين الماء من النبل ، فقد أقامت شركة المياه « حنفيات » ماء عمومية ، كان السقايون يأخذون منها الماء ثم يوزعونه على عملائهم ، ولكن الذى لا شك فيه ، أن حرفة السقاين ، كانت في عهدها الأخير ، تماما كحرفة « الحمامين » أى نقل الناس على ظهور الحمير ، فحقا كان لا يزال للحرفة صولتها وجولتها ، وحيث ترى الآن « محطات البنزين » فقد كنت ترى أماكن « شرب الحمير »

المسقط :

وقد بقى لتكامل صورة القاهرة هذه الأيام ، أن أشير الى مؤسسة أخرى لها شهرتها ، وفعاليتها في الحياة الحضارية لمصر كما هو الشأن بالنسبة « للحمامات العمومية » وهذه المؤسسة هو ما كان يعرف « بالمسقط » حيث يستطيع أفقر انسان في الشعب ان يحصل في مقابل نصف قرش على افخم وجبة ساخنة متصورة وذلك هو الثريد الفاخر ، والمسقط هو المطعم الذى تسلق فيه رعوس الفنم واکارعها واحشاء الفنم (كبِد وطحال وقلب ، وكرشة وممبار) ويسلق ذلك كله في اناء واحد ضخيم ، فينشأ عن ذلك أفخر حساء متصور ، وهذا الحساء « المرق » هو الذى يصب على الخبز ويوضع فوقهما الارز ، ويضاف الى الجميع « لصة » أعدت لهذا الغرض فيصبح الثريد من أشهى وأفخر ما يؤكل وكل هذا في مقابل نصف قرش ، وكثيرا ما يصحب البعض الخبز معه ، فلا يعود باقى صنع الثريد يكلفه أكثر من مليونين أما اذا اراد أن ينعم بباقى الاطياب مما عدناه سابقا ، فما عليه الا أن يبذل نصف قرش آخر .

والذى يهمنى أن اذكره لتصوير القاهرة هو أن هذا النوع من المطاعم كان منتشرا في ربوع القاهرة ، في تناول كل أفراد الشعب ، حيث انقرض تقريبا هذا النوع من المطاعم ، فان وجد واحد ، لم يعد يقدر على استعماله سوى الاغنياء .

محلات بيع السمك المقلى :

وعلى ذكر الأطعمة ، فقد كان يوجد في كل حي تقريبا أكثر من محل لبيع السمك المقلى ، وكان يعد من طعام الفقراء ، لأن الأقل فقرا كانوا يقلون السمك في منازلهم ، وطالما أرسلت في طفولتي لأشتري السمك المقلى من السماك ، وبالرغم من اننى كنت أحبه أكثر من هذا الذى نصنعه في بيتنا فقد كنت اشعر بالخجل وأنا في طريقى لشرائه ، فقد كان لا يفعل هذا سوى الفقراء ، الفقراء جدا ، قارن ذلك بما هو حاصل الآن (١٩٧٩) حيث لا يشتري السمك المقلى من السوق سوى الأغنياء .

ثورة ١٩١٩

أين تكمن ذروتها

تحدثنا في الجزء الرابع من هذه الموسوعة عن ثورة الشعب المصري في سنة ١٩١٩ وكيف أنها شيء رهيب لم يسبق له مثيل ، حيث استطاع شعب أعزل (الا من حفه) ان ينجح أقوى قوة في الدنيا (الامبراطورية الانجليزية) والتي كان لها في مصر بالذات بضع مئات من ألوف الجند الذين جعلتهم الحرب اقرب الى الهمج والوحوش ، منهم الى البشر الممدنين ، ومع ذلك فلم يرهب الشعب المصري ذلك كله ، وعندما زادته انجلترا تقتيلا وارهابا ، لم يزد ذلك ، الا ثباتا واصرارا ، ورأينا كيف تصورت انجلترا ان سوف تخلع قلب الشعب المصري بأن تبعث الى مصر الجنرال اللينبي ، الذي لا يعرف سوى البطش والتنكيل ، فاذا بالشعب المصري يحصل على أول انتصاراته بينما تمنى انجلترا بأول هزائمه (الافراج عن سعد) .

كل ذلك فصلناه في الجزء الرابع ، وانهى هذا الجزء بما اعتبرناه النمرة الناضجة لثورة سنة ١٩١٩ وهو اعلان انجلترا وانقيا راغم ، النناء الحماية الانجليزية على مصر ، وهي الحماية التي حصلت على موافقة الدنيا كلها عليها ، بما في ذلك رئيس أمريكا « ويلسون » الذي وصف في ذلك الوقت بأنه نبي لدفاعه عن حق الشعوب في الحرية ونفريير المصير ، ومع ذلك فقد دفعته انجلترا دفعا للاعتراف بالحماية على مصر .

وكانت انجلترا تعتبر مجرد المناقشة في مشروعية الحماية على مصر جريمة مغلظة ، هذه الحماية ، هي التي أعلنت انجلترا انها لم تعد صالحة لتنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا (راجع الجزء الرابع) وتألقت وزارة برئاسة عدلى باشا للتفاوض مع الانجليز لنيل استقلال مصر ، وعاد سعد زغلول الى مصر فاستقبل بأعظم ما يستقبل الغزاة والفاتحون ، وكانت الحكومة والشعب صفا واحدا ، حقا ان نذر الخلاف بين أعضاء الوفد كانت قد بدأت تلوح على الأفق ، ولكننا وقفنا في الجزء الرابع والصف لا يزال مؤتلفا والامة كتلة واحدة ، وسوف نرى في مستهل هذا الجزء ، وقبل ان ينصرم عام ١٩٢١ على وجه التحقيق ، ان الاتفاق بين صفوف الوفد لن يلبث ان يصبح حقيقة واقعة ، ويتبع ذلك خلاف بين الشعب بزعامة سعد زغلول وبين الحكومة بزعامة عدلى يكن ، وسوف نستعرض الأحداث وفصلنا نهجنا ، شهرا بشهر ، وأحيانا أسبوعا بأسبوع ، ويوما بيوم ، وسنرى كيف ان الأمور قد وصلت الى حد نفى سعد زغلول مرة أخرى ،

ولكن من الناحية المقابلة ، فقد صدر في ٢٨ فبراير من سنة ١٩٢٢ ذلك التصريح الانجليزي الشهير بـ إعلان استقلال مصر وصيرورتها دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون السؤال ، ما هي السنة التي وصلت فيها ثورة ١٩١٩ الى ذروتها ، بحيث شرعت بعدها في التدهور .

الفاء الحماية أم اعلان الاستقلال :

كرسا الجزء الرابع كله لظهور عظمة الشعب المصري كما كتبت عنه ثورة ١٩١٩ ولم يزد فيما فطناه عن تسجيل وفاق هذه الثورة يوما بعد يوم ، مما كان محل ذعول العالم (وليس انجلترا فقط) فكيف يستطيع شعب أعزل ان يتحدى الامبراطورية البريطانية التي خرجت منصرة في أعظم حرب عرفها التاريخ ، ومع ذلك فهذا الذي كان .

وسيد العالم انحصار ارادة الشعب المصري على الامبراطورية الانجليزية . فحيث اعتقلت انجلترا سعدا وابعدته الى مائله وانكرت عليه حق التحدث باسم الشعب المصري ، فقد اضطرت ان تنحني امام ارادة الشعب المصري فتفرج عنه ، بل ونفاوض معه باعباره ممثل الشعب المصري .

وبعد ان كنت تعتبر الحديث في حماية انجلترا لمصر هو كبرى الجرائم ، فقد تقدم ببلاغ لسلطان مصر تعلن فيه أن الحماية لم تعد علاقة مرغوبا فيها .

وعاد سعد الى مصر واستقبل استقبالا لم يظفر به أحد من قبله فهل يمكن ان يكون ذلك هو ذروة ما وصل اليه ، ورد سنة ١٩١٩ من نجاح ؟ من الممكن ان يقال ذلك ، فحسب هذا التاريخ طالت مصر منحدة متماسكة ، وقد كانت هذه الوحدة هي الصخرة التي تحطمت عليها ارادة انجلترا ، حيث ظل موقفها في مصر من الناحية الفعلية ، كما لو كان نبيئا ما لم يقع ، وليس الا بعد ظهور الخلاف والفرقة على امتداد عام ١٩٢١ ، بل وعودة انجلترا الى نفى سعد وغلول ان صدر في مطلع عام ١٩٢٢ نصريح ٢٨ فبراير والذي قرر لأول مرة على لسان الانجليز ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

انني أرى ان ادع لكل قارئ ان يفصل في هذه القضية ، لتتابع نحن أسلوبنا ومنهجنا في هذه الموسوعة ، فنذكر أولا الوقائع المتفق عليها ، تاركين للقارئ ان يستخلص لنفسه ما يشاء أولا ، ثم نبدي رأينا ثانيا ، وبعد هذا التمهيد نقول وبالله التوفيق .

١٩٢١

انشقاق الوفد

مطلع السنة :

فصلنا في ختام الجزء الرابع من هذه الموسوعة مجريات الأحداث في مطلع عام ١٩٢١ وكيف ابطلت إنجلترا عظمة السلطان « أحمد فؤاد » على لسان « الجنرال اللينبي » ممثلها في مصر « أن الحماية البريطانية لا تكون علاقة مرضية للعلاقات بين مصر وإنجلترا » .

ودعيت مصر لإيفاد وفد للتفاوض في تنظيم العلاقات الجديدة .

وقد حاول السلطان أن يقنع إنجلترا بأن يحتفظ برجله محمد توفيق نسيم في الوزارة ، ولكن إنجلترا رفضت ذلك لتعارضه مع خططها ، التي كانت تقضي بأن يتولى عدلى باشا يكن الوزارة ، وعلى ذلك فقد قدمت وزارة محمد توفيق نسيم استقالتها في ١٥ مارس فقبلها السلطان على الفور كما أعلن في ١٦ مارس وكلف عدلى باشا يكن في نفس اليوم بتشكيل الوزارة الجديدة ، وكان من أبرز وزرائها ، دولة حسين باشا رشدى في منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ، وعبد الخالق باشا ثروت وزيراً للداخلية ، واسماعيل باشا صدقي وزيراً للمالية .

ولما كان برنامج هذه الوزارة كما أعلنه عدلى باشا يكن في خطابه للسلطان ، هو ذات برنامج الوفد المصرى : الوصول الى اتفاق لا يجعل مجالاً للشك في استقلال مصر ، وتعهد عدلى باشا في خطابه : أن يسترشد بأرادة الأمة وإن يدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض .

وزاد برنامج الحكومة على ذلك إلغاء الأحكام العرفية ، ورفع الرقابة على الصحف ، ووضع دستور للبلاد .

وزارة الثقة :

فلا عجب وهذا برنامج الوزارة ، أن اعتبر الشعب مجرد قيامها هو انتصار كامل لأمانه ، فأنفجر في مظاهرات غامرة من الابتهاج مطلقاً على الوزارة تسمية كان سعد زغلول قد أطلقها عليها من قبل ، عندما دعا اللورد ملتر لتأليف وزارة من عدلى باشا يكن يكون برنامجها هو ذات البرنامج المعلن ، ووصف هذه الوزارة بأنها ستكون « وزارة ثقة » وهى ذات التسمية التى أطلقها الشعب على الوزارة الجديدة

وكان من أول ما فعله عدلى باشا يكن أن أبرق لسعد باشا زغلول الذى كان لا يزال فى باريس يطلب منه العودة ، ولم يكن سعد زغلول ينتظر الا ذلك فقد كانت عودته فى هذه الظروف تعنى انتصارا كاملا للأمة وبالتالي لشخصه باعتباره وكيلا للأمة ، وانتصار لما جاهد هو شخصيا من أجله ، وعلى هذا فقد استجاب على الفور لدعوه عدلى باشا يكن ، وأباه عن طريق برقية تسلمها عدلى يكن يوم (١٩ مارس) وأنهى سعد باشا زغلول أعماله وارتباطاته فى فرنسا ، وغادر مرسيليا فى يوم ٢٩ مارس ، فوصل الى القاهرة فى يوم ٤ أبريل وفى ختام الجزء الرابع تحدثنا عن هذا الاستقبال « الخرافى » أو فنلنق الاسطورى الذى استقبلت به مصر سعدا حكومة وشعبا ، ولا غرابة فى ذلك ، فقد كان إبراز هذه المشاعر ، والتخاذها سعد زغلول رمزا لها كان هو أسلوب الأمة فى التعبير عن ارادتها ، وقد استمرت الاحتفالات بعودة سعد زغلول تنجلي لعدد من الايام فى الوفود التى هرعت من أنحاء البلاد لتحية سعد وكان الى جوار بيت الأمة أرض فضاء (المقام فيها ضريح سعد) وفى هذه الأرض أقيم سرادق ضخم لجالس هذه الوفود وكان سعد زغلول من حين لآخر ، يطلع على المحتشدين ويخطب فيهم .

رد فعل استقبال الأمة لسعد زغلول :

واذ كان من نوااميس الطبيعة ، أن يكون لكل فعل رد فعل ، فلا بد أن كان لهذا الاستقبال « الخرافى » رد فعل فى مختلف الأوساط المعادية للشعب ، وفى الشعب وفى نفس سعد زغلول على السواء ، فأما أعداء الشعب وعلى رأسهم انجلترا فلا بد أن يكون الاستقبال قد افزعها ، ورعت ما ينطوى عليه من معان ، حيث تضامن الشعب وتكتل خلف الرجل الذى أصبحت انجلترا تعتبره خصما لدودا لها ولابد أن يكون السلطان أحمد فؤاد قد افزع بدوره أن يصبح فى مصر انسان بكل هذه القوة ، وهؤلاء الرجال من أعضاء الوفد الذين أعجبهم كثرتهم ، وبدأوا يختلفون مع سعد وهم فى باريس ، لابد أن يكون قد أسقط فى أيديهم ، لهذا التأييد الكاسح لسعد زغلول ، ولابد أن يكون الحسد (وهو طبيعة بشرية) قد داخهم ووجدوا أنه لم يعد أمامهم خيار ، أما ان يستسلموا لسعد زغلول تماما فلم يعودوا قادرين على مناقشته فظبلا عن مخالفته ، أو أن يخرجوا عليه ، ولما كانوا جميعا من الشخصيات التى تعتز بنفسها ، وتعتبر نفسها لطول مزاملتها لسعد زغلول أنهم انداد له فقد قرروا ، أن يخرجوا على سعد زغلول ، كما سوف نرى .

وقد فاتهم فى ذلك أمران ، الأول هو تغير الظروف تماما وتغير سعد زغلول بمقدار هذا التغير ، والأمر الثانى هو انعكاس هذا الاستقبال عليه ، فقد رأى فيه أن أسلوبه الذى اعتبره الآخرون « تطرفا » هو الأسلوب الوحيد الذى يمكنه من الاحتفاظ بثقة الشعب ، وهو ما لم يعد يرضى به بدلا ، خاصة وقد رأى فى وصى الشعب ويقظته ما بهره هو شخصيا وفاق كل تقدير وحساب .

التفاف العناصر المناوئة حول عدلى يكن :

والامر الذى لا يمكن ان يكون محل شك هو أن جميع العناصر المناوئة التى فرعت من قوة سعد زغلول (الانجليز والسراى ورصفاء سعد زغلول) قد تكتلوا خلف عدلى يكن رراحوا بحرضونه للوقوف فى وجه سعد زغلول وعلى ذلك فقد رأينا سهر العسل بين وزارة البق و بين سعد زغلول لا يكاد يكمل أسبوعين بعد عودة سعد زغلول الى مصر .

٢٢ ابريل - سعد زغلول يحتكم الى الشعب :

انتقلت الاحتفالات بعودة سعد الى مختلف أحياء القاهرة ، فأقيم له فى السيده زينب احتفال وهنا نرى سعد زغلول يخرج من سرية مفاوضاته مع الوزارة الى العلن فنراه يعلن شروطه للتعاون معها فى موضوع المفاوضات وغنى عن البيان ، انه اراد باعلان شروطه على الشعب أن يضبط بذلك على الحكومة التى لابد أن تكون قد رفضت بعض هذه الشروط وهى :

أولاً : أن تكون النهاية من المفاوضات ، الوصول الى الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط .

ثانياً : الوصول الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الأمة التى أبدتها فى التحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملر .

ثالثاً : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات .

رابعاً : أن نكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة وان يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطائى يبين ويحدد هذه المأمورية .

ومن الواضح أن سعد زغلول لم يجهر بهذه الشروط ويجعلها علنية ، الا بعد أن فشل فى الحصول على موافقة حكومة عدلى يكن عليها ، فرأى أن يلجأ الى السهم الأخير وهو عرض الموضوع على الشعب .

٢٥ ابريل - عدلى يكن يتحدى سعد زغلول :

فى هذا اليوم نشرت جريدة الأهرام حديثاً مع عدلى يكن أعلن فيه أنه تمسكه برئاسة الوفد وانه سيمضى فى المفاوضات بسعد وبغير سعد .

خطبة سعد زغلول :

قال سعد من تمسكه برئاسة المفاوضات رداً على ما قاله عدلى يكن فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رئاسة بعثة المفاوضات .

« هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها دليلا فلا اعتبار لها ، على أنه اذا صحح في البلاد الاوروبية ان رئيس الحكومة يجب أن يكون له الرئاسة دائما فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصدددها ، فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارته لم ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها ان تدعى أنها وراثة دستورية نائبة عن الأمة فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة التالية : المندوب السامي أيضا .

ومنى كان المرسوم السلطاني ممضى من رئيس الوزراء والوزراء فانهم يكونون هم المستوين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطه الحماية المفروضة عليكم رغم انوفكم ، ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة ان يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه ان يكون رئيسا للامورية سياسية متعلقة بسياسة الأمة وعلاقتها مع الحكومة الانجليزية ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرفع بانساعة من المندوب السامي ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه ان يكون بائرا رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فاذا طلبنا الرئاسة فاننا نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها وهى قوة الأمة ، لا ان يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لان ذلك يجعل المفاوضة بين الاصل وفرعه ، أى بين الحكومة الانجليزية والحكومة الانجليزية أيضا .

ليست هذه اول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه عليكم الآن ولكنى رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للجنة ملر في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذى يعين المفاوضين المصريين فأجاب : الحكومة المصرية ، فقلت : اذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس .

ان الوزارة تريد أن تظهر امام الأمة في بيانها بأنها تريد أن تسير بارادتها وتشترك مع الوفد في المفاوضات ، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالين لها يعملون ليل نهار ، على منع الوفد من الاشتراك في المفاوضة ، هذا امر لا نقبله مطلقا ، ان الوزارة التى قالت انها تتمشى مع ارادة الأمة وتشترك مع الوفد في المفاوضات وفرحت بها الأمة ، هى التى تأتى في الوقت نفسه وتعمل على ابعاد الوفد عن المفاوضة ، ويشغل اعباءها بطرق شتى لهذه الغاية ، لا يمكننى أن أقبله ، وأقول ان مهمتى فيكم . هى ان افصح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم وان يسير كل امر طبق ارادتك ، اذا تمكنت من ذلك فحسبى والا فقد قمت بواجبى ، والسلام » .

وأعلن سعد في هذه الخطبة عدم ثقته بالوزارة .

انفجار الموقف وانشقاق الوفد :

وهكذا أعلن عدلى بانسا يكن تحديه لسعد زغلول بقوله انه سيمضى فى المفاوضات بسعد او بغير سعد ، ولم يضع سعد زغلول وقتا فى الرد على التحدى بالتحدى وكان مقررا ان يخطب فى نفس الوقت ، فأعلن بعد ان شرح لماذا يتمسك برئاسة الوفد انه لم يعد يثق بوزارة عدلى ، فانفجر الموقف وبدأ انفجاره من داخل الوفد ذاته .

٢٨ أبريل - استقالة أغلبية الوفد :

كان مقررا عقد اجتماع للوفد فى هذا اليوم لبحث موقف الوفد من المفاوضات والوزارة ، وكان من رأى الاغلبية مخالفة سعد زغلول فى اعلانه عدم الثقة بالوزارة ، كما لم يروا رايه فى وجوب تمسكه بالرئاسة ، فلما اصر سعد زغلول على رايه واغلق القول لمخالفه ، بادروا فاستقالوا من الوفد ، ونشروا نص استقالتهم فى الصحف وهذا نصها وهو صريح كل الصراحة فى تحديد الموقف :

« قضت مصلحة البلاد التى اخذنا انفسنا بالقيام عليها ، ان نصارحكم القول اننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى امرها محل من الاعتبار .

نقول والاسف يملأ قلوبنا انكم بغير اجازة من الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد اعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن اجابت كل طلباتكم ما هذا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم او يؤخر شيئا فى حسن سير المفاوضات فعلتم ذلك فلما عرض الامر اليوم على الوفد ولم تقرم أكثرته على هذه الخطة الضارة صمتمت عليها واستهنتم برأى الاكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمشال من ذلك فى معاملتكم لاحدنا عبد اللطيف بك المكبالي .

تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا أن نبرا الى الله وإلى الأمة من تبعة « الشقاق » الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى اتقائه الى حد مجازاة بعضنا اياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لخبطته .

والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفوضين الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها فان الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها الا خذلانا للغرض الاسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم في الراى العام بأن الخطه المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية اتباعا لخطه الوفد الاولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى أبدتها الامة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح .

ولقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم ان يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبج الاتحاد في هذا الموقف ، ولكن الامر أجل من ان يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل اناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصورا لذاته لا لثمراته ، والله نسال اهدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد .

وتقبلوا فائق احترامنا .

الامضاءات : حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتى . محمد محمود . احمد لطفى السيد . محمد على علوبة .

وكان على باشا شعراوى قد سبق هؤلاء في الاستقالة ، ولكنه لم يوقع على البيان .

٢٩ ابريل - سعد زغلول يرد ويفصل الاغلبية :

وقد رد سعد زغلول على هذا البيان ردا سريعا حاسما في يوم ٢٩ ابريل واليك النص :

« استحسن بعض حضرات اعضاء الوفد ان ينشروا في الجرائد خلافهم وأن يقولوا فينا غير الحق وقد افرغت جميع الوسائل في تلاقي هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم انجح وأبوا الا الاستمرار فيه وأظهاره على طريقة تبين منها جليا عدم وجود تضامن في العمل ، وهو المبدأ الذى وضعه الوفد واقسم الاعضاء الايمان على احترامه ، ويرى الوفد ان مخالفة هذا المبدأ تعد بطبعها خروجا عنه ، وانفصالا منه ، لانه يستحيل انتظام العمل في هيئة لم تربط اعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد في غرض ، ولا ارتباط بقاعدة ، لهذا فاننا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الامة بها وأبدتها عند كل مناسبة ، وعلى الاخص في المظاهرات التى قابلتنا بها ، وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبة لخطتنا ، تؤكد بأن الوفد الممثل للامة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل رئيسه واهضاءه المتفقون في المبدأ والغاية ، وفي تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والايمان التى اقسموها ، ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الامة عليه حتى بلوغ النضاية ، فلا تمنوا ولا تحزنوا فان قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم .

سعد زغلول

المنشقون ورأينا الخاص :

لابد ان القارئ الكريم قد بين ان خطاب من اطلقت عليهم الامة فيما بعد اسم المنشقين قد خلا من التحدث عن الاستقالة من الوفد ولكن موضوعه فضلا عن عباراته لم تدع مجالا للشك في أنهم يخرجون على الوفد ، فهم لم يكتفوا باعلان مخالفتهم في الراى لكل ما يقوله سعد زغول ويتبرأون منه ، بل أنهم هاجموا سعد زغول تحصيا وانهمومه بما انهمومه به مما يفيد تعذر التعاون معه ، وهو ما لم يفت سعد زغول بدوره ، فاعتبر ما فعلوه يهدم الثقة في امكان التعاون ، ولذلك أشار لما فعلوه بأنه انفصال منهم عن الوفد والشئ المحقق ، ان الامر كله كان معروفا ومتفقا عليه او شبه متفق بين كافة الاطراف ، فعلى ان كان ليخاصم سعد زغول فضلا عن ان يتحداه الا بعد ان يطمئن لتصور مساندة اقلية الوفد له ، وما كانت هذه الاغلبية لتسارع باعلان هذا التحدى لسعد زغول الا تنفيذا لاتفاق سابق تم بينهم وبين عدلى يكن ، ومن رأى عبد الرحمن الرافعى الذى كان معاصرا لهذه الفترة ، وارخ لها ، ان هذا النفر من أعضاء الوفد هم الذين كانوا يحرضون عدلى يكن للوقوف في وجه سعد ولم يكذب هذا النفر يجهر بالخصومة لسعد زغول حتى نزعته عنهم جماهير الشعب ثقتها واطلقت عليهم اسم « المنشقون » واللطف ان مادة « الشقاق » التى اشتقت منه كلمة المنشقين ، وردت في بيان أعضاء الوفد الذين هاجموا فيه سعد زغول حيث تبرأوا الى الله والامة من بعة « الشقاق » فكانوا هم المنشقون .

وقد انضم اليهم عبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى وعبد الخالق باشا المذكور واستقال رسميا من الوفد جورج بك خياط فاعتبروا بطريقة آلية من المنشقين ، وانى لاذكر الآن كيف كانت هذه الكلمة تتردد في بيتنا دون كبير سخط عليهم فبحكم كون والدى كان قريب عهد بوظيفته في « المعية » فلم يكن في يوم من الايام « زغوليا » وعلى هذا فلم اكن اسمع لعنات تصب عليهم ، فضلا عن ان تصب على الحكومة ولكنى بعد هذا الصبر الطويل (ستون سنة منذ هذه الأحداث) فانى اثبت بوضوح حقيقة ما كان يجرى فقد حاول المنشقون وحاولت الحكومة قبلهم ان يظهروا سعدا بمظهر المتعنت المستبد برايه ، حيث لم تكن هذه هى القضية ، اذ لا جدبد فيها ، فمئذ كان سعد زغول وهو سعد زغول اعتدادا بنفسه وبرأيه وكرامته ، الى درجة لم يسبقها مثيل ، وانما الشئ الذى جهله المنشقون وعلى رأسهم حكومة عدلى يكن ، او ربما علموه ولم يستطيعوا ان يطوروا أنفسهم للتلاؤم معه ، هو التطور الذى بلغه الشعب الى هذه الدرجة « المدهلة » التى جعلته لا يرضى بغير « الاستقلال التام » ويرى في سعد زغول رمزا على هذا الاستقلال ، وتتلخص عظمة سعد زغول في أنه وعى هذا التطور ووصل الى مستواه فتحول من رجل اثنى عليه كرومر في خطبة الوداع بعد أن سبب المصريين جميعا (راجع الجزء الثالث) الى رجل يناسب الانجيل المصدا

ولا يقيم لامبراطوريتهم وزنا ، بازاء اراده الشعب المصرى وبدأ يجد فى التساهل مع الانجليز خروجاً عن توكيل الشعب له ، حيث كان سعد زغلول يتطور هكذا التطور كان زملاء الامس يجمدون عند نظرهم القديمة بالامس وهو الرضاء بما تجود به انجلترا ايماناً منهم بقونها التى لا تغلب .

٢٩ ابريل - انفجار عدائى فى طنطا ضد الحكومة :

وسرعان ما تلفت الوزاره نذيراً انها لا تسطيع المضى فى الحكم فى هدوء واستقرار فضلاً عن ان تفاوض الانجليز باسم مصر ، بعد أن أعلن سعد زغلول انه ينزع الثقة من الوزارة .

وفد جاء الانذار والتحذير من طنطا . اذ حدث اشتباك بين جموع المتظاهرين الذين انطلقوا يهتفون الهتافات العدائية ضدالوزارة بينهم وبين البوليس ، وكان النحدى والاحتكاك ، واستعمل البوليس الاعيرة النارية ، فجرح أربعون وقتل أربعة ولك أن تتصور ما الذى يحدثه هذا الخبر فى جماهير الشعب الناضب على الوزاره ، الذى رأى فى هذه الفعلة محاولة لاسنمرار حكم البلاد بالحديد والنار ، وقد حاول عدلى باشا يكن أن يهدىء من غضب الشعب فأعلن أن الوزارة لم تامر باطلاق النار واستنكر تصرف البوليس وان الحكومة ستجرى تحقيقاً لمعرفة المتسبب فى هذا العمل واحالته الى مجلس عسكرى وانه أوقف حكمدار البوليس الذى اصدر امر اطلاق النار واحاله الى المحاكمة العسكرية ، كل ذلك بطبيعة الحال لم يكن له أى أثر فى تهدئة الحالة التى زادت اضطراباً ونحن بعد هذا العمر الطويل وما تكشف من أحوال عدلى ومن كانوا معه ندرك طيبة قلبه التى تصل الى حد السداجة التى يتصور انه الأمر الوحيد الذى يسير الحكومة ، غير مدخل فى حسابه ان الانجليز من ناحية والسلطان فؤاد من الناحية الثانية كانوا يسبقونه فى ادارة الحكومة ولا سيما فيما يتصل بالامن العام ، بل أن من بين زملائه فى الوزارة من ينظرون نظرة عدائية للشعب ، وربما كانوا يسعون لتوسيع شقة الخلاف بين الحكومة والشعب .

ماذا جاء فى مذكرات الدكتور حسين هيكل :

وللدكتور محمد حسين هيكل الذى سيبصبح فيما بعد رئيساً لحزب الاحرار الدستوريين الذى أسسه عدلى باشا مذكرات قيمة تلقى ضوءاً كاشفاً على أفكار بعض زملاء عدلى باشا فى الوزارة (ثروت واسماعيل صدقى) فاما ثروت فقد اخذ مكانته وشهرته من كونه نائباً عاماً عمل دائماً تحت سلطان الانجليز .

اما الثانى وهو اسماعيل ، فسناه طوال العشر سنوات القادمة ، خلف أى عمل قهعى ضد الشعب ، ولنر الآن ماذا قال هيكل :

وسرعان ما اندلع لهب الخلاف وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة

سعد . ورات الوزارة أن من الراجب عليها أن تعيد الأمن الى نصابه وان تقمع
الفوضى فنتسأ عن ذلك استبأك متكرر بين البوليس و « بولك الخفر » وبين
المتظاهرين كثيرا ما كان ينجلى عن جرحى من الفريقين وقتل في أثنائه بعض
الافراد . وكان سعد بطبيعة الحال يتسجع هذه المظاهرات علنا ويتخذها عنوانا
صادقا على تأييد الامة له ونبلها من لا يسلمون بزعامته .

بل لقد ذهب في التشجيع مرة الى أن ذهب الى حيث قتل احد المتظاهرين
وغمس منديل به في دمه ، ونادى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم .
وامتدت الفوضى من القاهرة الى الاقاليم وذهبت ضحيتها فى الاسكندرية مصالح
للأجانب جعلت الانجليز يفكرون فى التدخل لاعادة النظام بوصفهم المسئولين عن
مصالح الأجانب وأرواحهم . ترى أترك هذه المآسى تسير فى طريقها الى نهايته ؟
أم يجب أن يعالج الامر عاجا سياسيا يخفف من حدة الاحوال ويعيد الطمأنينة
الى النفوس ؟

تحدثت فى هذا الامر الى بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى وكان
لصديقى محمود عزمى صلة خاصة بعدلى باشا . فلما قلبت معه وجهه الرأى
انجھنا الى أن استقالة الوزارة . وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة قد يعالج
الموقف . وعاد الى عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا
بحضرة تروت باشا وصديقى باشا فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله
معناه ترك حكم البلاد فى أيدي الغوغاء ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء
على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى وليس فى مقدور أحد أن
يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج .

هذا رأى له من غير شك قيمته . وقيمته حاسمة فى ظروف الحياة العادية
لكنى ترددت مع ذلك فى قبوله . فحكومة عدلى باشا انما تألفت لتتولى المفاوضات ،
ولتتولى هذه المفاوضات مع دولة قوية أقرتها الدول الكبرى على الحماية التى
فرسها على مصر .

وانما اعترفت انجلترا بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين حين وقفت
مصر كلها صفا واحدا تصدر فى رأيا عن كلمة واحدة هى أنها لا تريد الحماية
ولا تريد بالاستقلال بديلا .

فاذا شغلت البلاد عن مطالبها هذا بالخلافات الداخلية ثم ترتب على هذه
الخلافات انتشار الفوضى واختلال الغوءاء بالنظام كان ذلك حجة لانجلترا تجعلها
تبالغ فيما يطلبه من مصر مقابل اعترافها لمصر باستقلالها وسيادتها .

فاذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد الى البلاد
كلمتها موحدة فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ثم لا يعرف
أحدا ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد .

٣٠ أبريل - الأمير طوسون ودعوته :

ويعود الى سرد الاحداث بترتيبها الزمني فبمجرد حدوث ما حدث في طنطا ادرك الأمير طوسون ما سوف يكون له من آثار ، ولقد رأينا في الجزء الرابع كيف كانت له مشاركة فعالة في الاحداث الوطنية ، ولذلك فقد اذاع بيانا في ٣٠ أبريل اقترح فيه ما تصور أنه يراب الصدع ويوحد الصف مرة أخرى .
فاقترح ان نقوم في البلاد جمعية وطنية ، عن طريق الانتخاب العام لتقرر باسم مصر الامور الآتية :

- ١ - هل تدخل مصر المفاوضات ام لا .
 - ٢ - اذا قررت دخول المفاوضات فعليها أن تضع قواعدها وتعين من يقومون بها
 - ٣ - انهاء الرقابة على الصحف فوراً ورفع الأحكام العرفية .
 - ٤ - ان تجرى المفاوضات في مصر وليس في إنجلترا ليكون في قدرة المفاوض الاتصال المستمر بالامة .
- ومرة أخرى نستشعر بعد هذا العمر الطويل مدى القوة التي كان عليها الشعب المصري ، بحيث كان قادة الرأي قد اسقطوا نهائيا الانجليز من حسابهم ، واننا لهم أى دنور صغر أو كبر في تسيير الامور . . ولذلك فلا عجب ، ان ذهب اقتراح عمر طوسون مع الريح .

١٥ مايو - رفع الرقابة عن الصحف :

غير ان عدلى باشا يكن كان لابد له ان يفعل شيئا وكان على الانجليز ان يؤازروه اذا ارادوا أن يستمر في الحكومة ، فوافقوا على رفع الرقابة عن الصحف ابتداء من ١٥ مايو وصدر بذلك اعلان من « اللورد اللنبى » بوصفه قائد القوات البريطانية في مصر وكانت الوزارة من ناحيتها قد اذاعت بيانا بهذا المعنى وازافت على سبيل الاعتذار أنها اذا كانت لم تلغ الأحكام العرفية ، فليس ذلك الا لان الانجليز هم الذين اعلنوها في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ووعدت الحكومة بأنها ستواصل سعيها لالغائها .

وحدث الأثر الذى هدف اليه الانجليز من وراء موافقتهم على الغاء الرقابة اذ اشتدت حملات الصحف الوطنية على عدلى باشا يكن وحكومته .

١٩ مايو - تشكيل الوفد الرسمى :

من المحقق ان عدلى باشا يكن ، كان يخضع لضغوط ليمضى في سبيله على غير ارادته ، ولما نستبعد بطبيعة الحال ، أن يكون قد رأى أن مصلحته الشخصية هي في أن يمضى ، ولذلك ترى في ١٩ مايو صدور الامر السلطاني بتشكيل الوفد الرسمى

للمفاوضات برئاسة عدلى باسا يكن، وعضوية حسين باسا رسدى واسماعيل صدقى باسا ومحمد سفيق باسا وهؤلاء من أعضاء الوزارة وأحمد طلعت باشا وكان رئيسا محكمة الاستئناف وبوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين واصطحب الوفد مجموعة من المساعدين الفنيين من الموظفين أمنال عبد الحميد بدوى وبوفيق دوس وشريف صبرى وعبد الحميد سليمان وعبد المجيد عمر وبوسف نحاس واللواء محمود عزمى، والاسباز ابراهيم دسوقى اباطة والاستاذ محمد خطاب والاسباز حامد العلالي ، والاستاذ احمد محمد حسنين ، والمهندس عبد الفتوى احمد والاستاذ عباس سيد احمد وقد حرصت على ذكر هذا الفر لاننا سنقابلهم فى مقبل الايام وزراء وقادة .

صب الزيت على النار :

وقد كان هذا الاجراء بمثابة صب الزيت على النار ، فقد رأى فيه سعد زغلول ومن وراءه الأغلبية الساحقة للشعب حدا لارادتهم . فتندلعت المظاهرات فى عنف وشدة ، واد كان سعد زغلول قد وصف يوما فى احدى خطبه من يفوضى الانجليز بدون اذنه وبعبدا من رئاسه بأنهم « برادع الانجليز » فان تحديد المفاوضين بالفعل قد جسد هذه البرادع فراح الشعب يهتف بسقوطهم واحدا واحدا بل ويهتف بسقوط كل من يخالف سعد زغلول ونظور الموقف الى استعمال العنف ، فهاجمت الجماهير العائبة بيوت المحالفين لسعد ورجمتها بالاحجار .

٢١ مايو - نداء من الأمير عمر طوسون :

وليس هناك ما يصور الحالة العامة التى سادت البلاد من هذا النداء الذى وجهه الأمير عمر طوسون للامة فى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢١ حيث قال :

« يا أبناء بلدى الاعزاء بلغنى مع أشد الاسف ما حدث من بعض أشخاص غير المسؤولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الراى والتقاؤف بالاحجار فى الشوارع الامر الذى ما كنا ننظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق راى الآخر وعدم الحظر على أحد وان شد فى رايه واذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من فسق الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منا ارغام مخالفينها على اتباع رايتها بالقوة فارجوكم أشد الرجاء الاقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشبين سمعتنا وتحط من كرامتنا ، واناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبه الاجانب فينا ويبعد عطفهم وخلق التهم الباطلة لنا لأقول هذا واننى لا انحياز الى جانب الوزارة لأنى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى اقتراحى ولكن الواجب هو الذى دفعنى ان أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا غير المسلك القويم ، هداانا الله جميعا الى الصواب » .

٢٢ مايو - اضطرابات الاسكندرية الخطيرة :

وكما ذهب امراح عمر طوسون لناليف جمعية وطنيه في الهواء ، فان هذا النداء الجديد كان بمثابة دعوه لمزيد من العنف والاضطراب في نفس المدينة التي احدها موطنها له ونعنى بها مدينه الاسكندرية فعى يوم ٢٢ مايو اى اليوم التالى لندائه ، اندلعت المظاهرات فى الاسكندرية ، اشد ما تكون عنفا وزاد فى خطورتها ان وقع استيالك بين المنظرهين والاجانب فى حى « الهماميل » وهو ذات الحى الذى وقع فيه فى يونيه سنة ١٨٨٢ ما يعرف باسم مذبحه الاسكندرية ، وهو ما اتخذه انجلترا ذريعه احلال مصر . وبلغ العنف منهاه فنهبت بعض المتاجر واحرقت بعض الدور وقتل كثير من الاسخاص وفسل البوليس المصرى والجيش المصرى فى السيطرة على الموقف ، وفى خاتمة المطاف تدخل الجيش الانجليزى وفرض قائده على المدينة منع التجول .

وفد اسفرت هذه الحوادث عن قتل ٤٣ مصرىا وجرح ١٢٩ كما قتل من الاوروبين ١٥ شخصا وجرح ٧١ .

تشرشل يستغل الموقف :

وفد اسرع ونسبون تشرشل وزير المستعمرات (وعهدنا به من غلاة المستعمرين) ينتهز هذه الفرصة ليعلم بانه لا يرى أن الوقت قد حان لجلاء الجيوش الانجليزية عن مصر : « خشيته ان يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الاجنبية وينهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية » وقد اثار هذا التصريح استنكار الكافة فى مصر : الحكومة قبل الوفد ، ولم يكن قد فات سعد زغلول ما سوف تسببه هذه المظاهرات من خطر على مصر فوجه الى الشعب نداين ، دعا فى ثانيهما الى ايقاف المظاهرات جملة .

بيان سعد زغلول :

لم يتردد سعد زغلول فى استنكار ما حدث ونوالت بياناته ودعا فى ختام بيان اسدره فى ٢٤ مايو مخاطبا الشعب : « ايها المصريون اناشدكم الوطنية الصادقة والاخلاص الصحيح لبلادكم ان تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وان تسمروا فى اكرام فسيوفكم من الاوروبيين وفى حسن الرعاية لهم ولو اعتدوا ، عليكم فذلك ابقى لمودتهم واليق بكرم اخلاقكم واحفظ لقضيتكم العادلة من ان يعوق سيرها عوامل الاضطراب » .

تم نشر فى اليوم التالى نداء الى الشعب بوقف المظاهرات : « وان يقف اظهار سخطه على الوزارة عن طريق التظاهر اتقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفرعة واكتفاء بما اظهره لفاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة .

استغلال الانجليز للحادث :

على ان انجلترا التي كانت نقف متفرجة على تحول المصريين الى الحرب فيما بينهم ، ومتريصة للانقضاض في كل لحظة ، ما كان ليفوتها استغلال هذا الحادث ، وقد رأينا كيف أسرع تشرشل بتصريحه ، ولكن الاخطر من ذلك كله انها راحت في الداخل : من وراء الستار ، تؤلب الجاليات الأجنبية ضد الشعب المصرى ، وكانت الجالية الايطالية اكثر الجاليات استجابة ، فكتبت تقريرا مطولا تحدثت فيه عن وحشية المصريين واعنداءهم البربرية على غير المسلمين من قبيل التعصب الأعمى ، بحيث شغل هذا الموضوع وعلاجه بحمل الاجانب المنصفين باستنكار هذا التهمج على الشعب المصرى الذى يعيشون في ظله في امان ودعه وكانت الجالية اليونانية على رأس المدافعين عن الشعب المصرى ولكننا قبل ان ننهى شهر مايو سنة ١٩٢١ الحافل بالأحداث المؤسفة لتحول الصراع بين المصريين ، وبعضهم ، ينبغى أن نشير الى موقف الحكومة من الموظفين الذين أيدوا سعدا .

اجراءات ضد الموظفين الذين أيدوا سعد زغلول :

اقام الموظفون حفل تكريم لسعد زغلول بعد ان هاجم الوزارة ونزع منها الثقة ووصل في هجومه الى حد نعت الوزراء بأنهم « برادع الانجليز » فذهبت كما يقولون مثلا ، واصبح لا يتحدث عن الوزراء الا بهذا الوصف بأنهم « برادع الانجليز » وما كنت لاتبث هذا النص لولا اننى كنت ممن يلوكونه أيام صباى ، فلا عجب أن غضبت الحكومة على من اقاموا لسعد زغلول حفل تكريم فقدموهم الى مجالس التأديب فصدرت عليهم احكام خفيفة ان لم تكن تافهة ، مما يدل على تعاطف مجالس التأديب نفسها ، ولما كان هؤلاء الموظفون ممن سيلعبون دورا في حياة البلاد فلا مناص من ذكر اسمائهم : مكرم عبيد واحمد محمد خشبة : وزارة الحقانية صادق حنين ومحمود فهمى النقراشى : وزارة الزراعة فؤاد شيرين وحسين فتوح وزارة المعارف نجيب اسكندر بمصلحة الصحة ولم تزد العقوبة عن الانذار وكان من بينهم قاض وهو سلامة ميخائيل فبراته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف ، وقد حاول بعض الزغلوليين استغلال هذا الحادث باعتباره بمثابة حكم بعدم الثقة بالوزارة ، فكان ان تقدم قضاة محكمة الاستئناف بعريضة الى رئيس المحكمة يعلنون فيها ثقتهم بالحكومة ورئيسها على باشا يكن .

٧ يونية - برقية سعد زغلول احتجاجا على تشرشل :

ارسل سعد زغلول برقية الى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية هذا نصها :

« باسم الشعب المصرى انهض محتجا بكل قوه على ما جاء في خطبة المستر تشرشل وزير المستعمرات الانجليزية من أنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجنود البريطانية عن مصر اذ ليس من الكرم ولا من العدل ان تتخذ حوادث الاسكندرية

حتى قبل ظهور نتائج التحقيق فيها ، فرصة للقضاء على شعب بتمامه تبريرا للأغراض الاستعمارية فقد وقعت هذه الحوادث بفتة ولم تتجاوز بعض الاحياء في المدينة ، في حين أن الجانب في سائر جهات القطر لم ينقطعوا لحظة واحدة عن التمتع بلطف جميع المصريين وحسن مودتهم .

ومضى شهر يونية ١٩٢١ :

وانقضى شهر يونية ، بين محاولة استنكار ما قاله تشرشل من جميع الجبهات ، واذاغت الحكومة بباينا من أن رئيسها عدلى يكن قابل المندوب السامى وتلقى منه التاكيدات من أنه لا تأثير لهذه التصريحات على سير المفاوضات المقبلة على أن شغل البلاد الشاغل ، أصبح يتلخص في محاولة سعد زغلول اظهار الوزارة أنها لا تؤمن على قضية البلاد ، وأنها لا تمثل شيئا في مصر ، بينما مضت الحكومة تستقبل الوفود من شتى الجهات والهيئات ، وأصلى سعد من ناحيته هذه الوفود نارا حامية وأنها تساق سوقا لظهار هذا التأييد ، وإلى جوار الوفود كانت عرائض الثقة تتوالى على سعد زغلول من ناحية وعلى الحكومة من الناحية الأخرى ، بحيث تهكم وزير بريطانى على المصريين في مجلس النواب الانجليزى ، فقال : حيث لا يزيد تعداد مصر عن ١٤ مليوناً ، فإن عدد من وقعوا على عرائض الثقة سواء لهذا الجانب أو ذاك سبعة عشر مليون توقيع .

وقد كان الأمر كله مأساة ، فبعد أن كانت الامة صفا واحدا كالبنيان المرصوص مما أذهل الدنيا كلها ، وجعل الامبراطورية البريطانية كلها ممثلة في اللورد ملنر ولجنته ، تنحنى امام ارادة الشعب المصرى ، أما الآن فقد انتهى ذلك كله وانقسمت البلاد .

أول يوليو سنة ١٩٢١ - سفر الوفد الرسمى :

وسافر الوفد الرسمى اخيرا برئاسة عدلى يكن في أول يوليو من هذه السنة من مدينة الاسكندرية على ظهر احدى البواخر (لم يكن السفر بالطائرات قد عرف بعد) ليظهر ويظهر الانجليز معه مدى تصميمهما على الوصول الى اتفاق وكان من سيتولى المفاوضات من الجانب الانجليزى هو اللورد كيرزون وكان الانقسام الذى حدث في صفوف الامة يندربان الطرفين أن يصل الى اتفاق ، ولكن النشء المحقق ، أنه لا عدلى يكن ولا زميله حسين رشدى كانا يتصوران أن اللورد كيرزون أو بالأحرى الانجليز سيخذلانهما الى هذه الدرجة .

وليس هناك ما يقال عن مجريات الامور في بقية شهر يوليو وشهر أغسطس ، فقد كانت المفاوضات تجرى في سرية تامة ، ولم تلبث أن توقفت في شهر أغسطس بان عطلة البرلمان الانجليزى .

وفي مصر استمرت حملة الصحف الوفدية على وفد المفاوضات بكل ضراوة وعنف ، وارسل سعد زغلول الأستاذ وليم مكرم عبيد وانضم اليه في لندن الدكتور حامد محمود ، ليعرضا وجهة نظر سعد زغلول في هجومه العنيف على عدلى يكن واظهاره امام الانجليز بأنه الرجل الخارج على ارادة الأمة ، المقيد لحرياتهما .

وكان عبد الخالق باشا بروت هو الذى يدير الحكومة والبلاد نيابة عن عدلى باشا يكن .

وقد استطاع فيما يبدو وكما سوف يتضح من الأحداث القادمة أن يثبت أنه الرجل الوحيد الذى لا رجل غيره الذى تستطيع أن تتعاون معه انجلترا ، وكان اللورد اللنبى هو صاحب هذا الاعتقاد .

بقية شهر يوليو وكل أغسطس عام ١٩٢١ :

ومضى نهرا يوليو وأغسطس فيما لا يخرج عن حدود المفاوضات في لندن وكانت تجرى في سرية تامة كما قدمنا ، ولم نلبث أن تباطأت في شهر أغسطس ، ثم توقفت تماما في شهر سبتمبر ، حيث كانت الوزارة الانجليزية والبرلمان في عطلة .

وكانت الأحوال هادئة في مصر شأنها في هذه الايام كل صيف ، حتى سعد باشا زغلول كان فيما يشبه الاجازة فقصده عزبته في « مسجد وصيف » ولم يعد منها الا في ختام الشهر (٢٩ أغسطس) حيث ألقى خطابا عاما ندد فيه كما كان شأنه في هذه الفترة بحكومة عدلى يكن بفرعيتها ، سواء المفاوضات التى كانت تجرى في لندن ، أو فرعها في مصر والذى كان يقوده عبد الخالق باشا بروت ، فكان ذلك اشارة ، بعودة النشاط الى الحركة السياسية .

١٩ سبتمبر ١٩٢١ - وصول لجنة سوان :

قدمنا ان سعد باشا زغلول اوفد الأستاذ مكرم عبيد الى لندن ، ليهاجم عدلى باشا واظهاره بمظهر الخارج على الأمة ، الذى لا يثق به أحد ، وبالتالي فليس له أن يتفاوض باسم مصر ، حيث وكالت الأمة لهذا الغرض سعد زغلول ، وانضم لمكرم عبيد الدكتور حامد محمود ، فكان ان اتصلا بنواب من حزب العمال وعلى رأسهم « مستر سوان » .

وهكذا انتقل الخلاف الذى كان يجرى في مصر الى صفحات الصحف الانجليزية وامطر المستر سوان وصحبه الوزراء الانجليز بوابل من الاسئلة التى تحوى ادق التفاسيل عن مجريات الشئون في مصر ، وقد أشرنا فيما سبق ، الى واحد من هذه الاسئلة الخاصة بعرائض الثقة والتى بلغ عدد الموقعين عليها أكثر من الشعب المصرى . ولم يدخر سعد زغلول وسعا في اظهار رضائه على هذا النفر من النواب الانجليز ، وأخيرا ارسل للمستر سوان دعوة للحضور الى مصر هو ومن يريد من

زملائه ، للاطلاع بنفسه على مدى التفاف الشعب المصرى حوله ، وعدم ثقته بالوزارة التى تفاوض باسمه مع الانجليز تحت رئاسة عدلى باشا يكن ، وقد لى المستر سوان وثلاثة من النواب العمال ورابع من حزب الأحرار أى أن البعثة كانت تـلف من خمسة نواب وقد أقاموا فى لندن احتفالا قبل مغادرتهم لها ، ليفصحوا عن النـرض من هذه الرحلة ، ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه (تطور الحركة الوطنية فى مصر) ان عبد الخالق باشا ثروت : القائم بأعمال رئيس الوزراء فى مصر ، أدرك ما سوف يكون لهذه الزيارة من عواقب ضارة فسعى لدى الانجليز للحيلولة دون حصولها ، ولكن الحكومة الانجليزية رفضت ذلك الا ان يطلب منها رسميا ، ولـم يشأ عدلى باشا يكن رئيس الحكومة أن يتحمل هذه المسؤولية فلم يطلب ذلك رسميا ، وعلى هذا فقد سافرت البعثة الى مصر ، فوصلت الى الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر ١٩٢١ وبمجرد دخول الباخرة الى الميناء كانوا محل حفاوه تكريم من الشعب المصرى الذى أراد أن يظهر مدى التفافه حول سعد زغلول وعندما وصلوا الى القاهرة قصدوا الى بيت الأمان حيث قابلوا سعد زغلول الذى لم يدخر وسعا فى اكرامهم وفى مجلات هذا الوقت (اللطائف المصورة) سترى صورة سعد زغلول والنواب الانجليز يـمنظون الجمال اثناء زيارتهم لمنطقة الاهرام ، ولكنهم لما كانوا قد جاءوا لمصر لهدف سياسى ، فقد راح سعد زغلول يطوف بهم بعض الاحياء فكانوا يستقبلون بأعظم مظاهر الحفاوة التى تظهر مدى التفاف الجماهير حول سعد زغلول .

وقد شـاء سعد زغلول بعد ذلك ، أن يستغل وجودهم فى مصر وعدم تعرض السلطة البريطانية لهم لكى يطوف بهم البلاد ، فتلقى هو والضيوف دعوة من شعب مدينة طنطا ممثلا فى بعض اعيانه ، وقبلت الدعوة على الفور ، ولكن السلطة المصرية (بالاتفاق طبعا مع السلطة البريطانية) قررت منع هذه الزيارة ، وتبادل سعد زغلول وأحمد باشا على وكيل وزارة الداخلية آنذاك رسائل حول هذا المنع وقد حاول سعد زغلول أن يوعز من طرف خفى لشعب طنطا ، أن يخلوا بالامن من جراء هذا المنع : « وربما ترتب على هذا المنع احراج صدور الناس واخراجهم عن حالة المسكينة التى هم متلبسون بها الآن وعلى كل حال فانى اتخلى عن كل مسؤولية تنجم عن هذا المنع » .

وعلى الرغم من هذا الايعاز باحداث القلائل فانه لم يقع أى شىء على الإطلاق بالرغم من حب الشعب لسعد ، وانه رهن اشارته . وعمد سعد زغلول بعد ذلك ، الى الطواف مع ضيوفه بدون ترتيبات سابقة يعلن عنها ، فسافر مع ضيوفه الى بور سعيد حيث قبلوا بمظاهرات عارمة من الحفاوة ، ثم كانت زيارة للمنصورة ولكن يبدو ان الامر كان قد عرف مسبقا فاذا ببعض الهتافات العدائية ترتفع ضد سعد وضيوفه ، وكتب الدكتور محمد حسين هيكل مقالا فى جريدة الاهرام يندد بهذه الزيارة وختمه بقوله : « الا يصح لنا بعد ذلك كله أن نقول ان لجنة المستر

سوان قد ملب في مصر رواية مضحكة (انجليزية مصرية) تذكرنا بقول
ابى الطيب

وكم ذا بمصر من المضحكا

ت ولكنيه ضحك كالبكاء

٧ أكتوبر ١٩٢١ - رجوع بعثة سوان الى انجلترا :

وفي السابع من اكتوبر قفلت بعثة سوان عائدة الى لندن ، وودعت في محطة
مصر ، وفي سائر المحطات حتى الاسكندرية بما يليق ويتفق مع مكانة سعد زغلول،
وأوسلت البعثة في اليوم التالي من الاسكندرية الى قنصل مغادرتهم لها الى سعد
زغلول البرقية التالية :

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

في لحظة قيامنا الى انجلترا نريد ان نعبر لمعاليكم وللامنة المصرية بواسطتكم ،
من شكرنا الفائق على ما اظهرتم واظهرت لنا مدة اقامتنا القصيرة من حسن الضيافة
وجميل الحفاوة ونسال الله ان يحفظ لكم صحتكم حتى تواصلوا جهادكم الى ان
تروا مصر متمتعة بحريتها واستقلالها التام وهو ما يبتهج له في يقيننا كل من يغار
على مصلحة امته الحقيقية من الانكليز والمصريين على السواء .

توقيعات

بعثة سوان في الميزان :

ولقد حدث اختلاف كبير بين جمهور المثقفين وقتها حول صواب هذه البعثة
وجدواها ، وقد ترامت الى سمعي ايان صباى المبكر ، اصدقاء هذا الخلاف ولكني
ككل من حولى لم تكن نحفل به ، واليوم وبعد نصف قرن اذ ادون هذا الحادث
فلا استطيع ان اعلق عليه الا بانه صفحة من صفحات جهاد سعد زغلول آنذاك

١١ أكتوبر ١٩٢١ - رحلة سعد زغلول في صعيد مصر على ظهر باخرة نيلية :

عندما ننظر الى الاحداث وتعاقبها بعد هذا العمر الطويل نستطيع ان نستنتج
ان اعضاء بعثة سوان لابد ان يكونوا قد نصحوا بتقصير اقامتهم في مصر والعودة
الى انجلترا ، ولما كان الناصح لهم هم انجليز مثلهم فقد قبلوا النصيحة
وسافروا ولما كان الوفد قد سبق واستأجر باخرة نيلية للضيوف الانجليز ليصلوا
على ظهرها الى الاقصر ، على ان يلوا دعوة شعب اسيوط وهم في الطريق ، كما
يلبوا دعوة فخرى عبد النور في جرجا ، ولذلك فلم يكذب يفادر الضيوف مصر في
٨ أكتوبر حتى اقلعت الباخرة النيلية بسعد زغلول بمفرده للقيام بالرحلة وكانت هذه
فرصة الادارة ، فعمات بأسلوبيين الأول ان تمكن لخصوم سعد بالاحتشاد على بعض

الشواطىء (ديروط مساء ١٢ أكتوبر وقبلها في ملوى) أن يهتفوا بحياة عدلى وسقوط سعد .

اما الاسلوب الثانى الذى لجأت اليه الادارة فهى أن تحول بين سعد وبين أن ينزل الى الشاطىء ، حيث اراد سعد زغلول ان يلبى دعوة من دعوه واقاموا لذلك سرادقا ضخما ، وزينات ، ولكن الادارة تدرعت بأن فريقا آخر يعارض في دعوة سعد وأن فتنة توشك أن تقع في البلد ، وعلى هذا فقد حيل بين سعد وبين النزول الى البر ، وبالرغم من ذلك فقد وقعت الفتنة ، ومات ثلاثة نفر وجرح خمسة وثلاثون ، وتكرر مثل ذلك في سوهاج ، وفي غيرها من بلاد الصعيد وأخيرا قررت الحكومة منع الاستمرار في الرحلة بهذا الاسلوب ، وعاد سعد زغلول الى القاهرة في آخر أكتوبر ، وقد ترك ما حدث له جرحا عميقا في نفسه ضد عبد الخالق ثروت باشا بخاصة حيث اعتبره مسئولا عن كل ما حدث .

١٣ نوفمبر - احتفالات بعيد الجهاد :

وأخيرا تكرر الخلاف واصبح كما لو كان شيئا مقدسا فأقيم لأول مرة احتفالان في ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) وهكذا تحدد بصورة قاطعة نواة الحزب الآخر ، الذى كان يطلق عليه ، حتى هذه الساعة « العدليون » ولكنه لن يلبث أن يطلق على نفسه « الاحرار الدستوريون » .

١٩ نوفمبر ١٩٢١ - فشل المفاوضات رسميا :

في هذا التاريخ صدر في لندن بلاغ رسمى من وفد المفاوضات المصرى يفاجئ المصريين بفشل المفاوضات ، واليك نصه :

« سلم اللورد كيرزون الوفد المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية وقد اجاب الوفد عليها بمذكرة صرح فيها بأن المشروع لا يسمح بالوصول الى اتفاق وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر وسيغادر لندرة غدا صباحا وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون لآخر مرة مودعا . وقد غادر الوفد بالفعل لندن الى باريس ، ولكن عودته الى مصر قد تأخرت بعض الشيء لعدم وجود أماكن خالية في السفن .

وارسلت الحكومة البريطانية النصوص الى اللورد اللنبى ليديعها في مصر فأعلنت يوم ٣ ديسمبر ولكننا نرى ان ثبت نص المعاهدة التى عرضتها انجلترا على مصر ، وقد نشأنا ودرجنا على « تسميتها » بمفاوضات عدلى وكيرزون ، ولما كانت الوثيقة الثالثة لا تعدو أن تكون حديثا من انجلترا توجهه الى الشعب المصرى ، فنحن نرجىء التعرض لها حتى يأتى إوان نشرها .

الوثيقة الأولى

((مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر))

وهو الذى قدمه كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى

انتهاء الحماية

١ - فى مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دوله متمتعه بحقوق السيادة تحت امره ملوكية دستورية فبمضى هذا قد أبرمت وتسمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد ونحالف .

العلاقات الاجنبية :

٢ - تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك .

٣ - يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قوميسير عال، يكون له فى جميع الاوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الاخرى .

٤ - يمثل الحكومة المصرية فى لندرة وفى اية عاصمة اخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية يمكن أن تستدعى هذا التمثيل فيها ، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير .

٥ - بالنظر للتعهدات التى اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها فى مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الاجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطانى الذى يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فى ما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ - لا تدخل الحكومة المصرية فى أى اتفاق سياسى مع دولة اجنبية بدون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالى البريطانى .

٧ - تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصلين فى الخارج حسب مقتضيات مصالحها .

٨ - لأجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية في الأماكن التي لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون ، يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية وبقامون لها كل مساعدة في قدرتهم .

٩ - تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على بولى المفاوضات على الفاء الامتيازات الحالية مع الدول ذات الامتيازات . وقبل مسئولة حمايته المصالح المتروكة للأجانب في مصر ، وتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسميا .

النصوص العسكرية :

١٠ - سيمد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الجبرية وعن سلامة أراضيها ولأجل القيام بهذه العمليات ولحماها المواصلات الاستراتيجية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ولها أن تسافر في أى مكان في مصر ولأى مده بمدنها من وقت لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت مالها الآن من السهولات واستعمال الثكنات وميادين التمرين والطارات والرسائل الحرس والمين الحربية .

استخدام الموظفين الأجانب :

١١ - بالنظر للمسئوليات الخاصة التي سحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والمصالح العمومية تشهد الحكومة المصرية بالأا تعيين ضباط او موظفين أجانب في أى مصلحة منها قبل موافقة القوميسر العالى البريطانى .

الادارة المالية :

١٢ - عين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسرا ماليا نوكل اليه في الوقت المناسب ، الحقوق التي يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسر المالى مسئولا بوجه أخص عن دفع المطالبات الآتية في مواعيدها :

- ١ - المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .
- ٢ - جميع المعاسات والسنوات الأخرى المسنقة للموظفين الأجانب المحليين على المعاس وورثتهم .

٣ - ميزانية القوميسرين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

١٣ - لأجل أن يؤدى القوميسر المالى واجباته كما ينبى يجب أن يحاط احاطة تامة بجميع الامور الداخلة في دائرة وزارة المالية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤- ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسر المالى .

الإدارة القضائية :

١٥- تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسرا قضائيا يكلف بسبب المجهودات التى تحملتها بريطانيا العظمى القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب .

١٦- لأجل ان يؤدى القوميسر القضائى واجباته كما ينبغى يجب ان يحاط احاطة تامة بجميع الامور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية .

السودان :

١٧- حيث أن رقى السودان السلمى هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بان تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق مع الحكومتين . تكون كل القوات المصرية تحت أمر الحاكم العام وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ولهذا الغرض قد تقرر أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبى وادى خلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا .

قروض الجزية :

١٨- المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان فى الماضى لدفع الفوائد والاستهلاك لقرض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ الى أن يتم استهلاك هذين القرضين . تستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع المبالغ التى كان جاريا دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهى مسئولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأى تعهد ناشئ عن الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا سابقا .

اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم :

١٩- للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا كما سيأتى بيانه وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى

أحكام استخدامهم . ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط في الاستعفاء من الخدمة في أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

سرى جميع هذه الاحكام على الموظفين الذين لهم الحق في المعاش والذين ليس لهم الحق في المعاش وأيضا على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الاخرى .

٢٠- الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقا لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض ، اعانة اياب لبسلاهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلى الى لوندرة .

٢١- تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرش ونصف للجنيه الانكليزى .

٢٢- يوضع جدول عن التعويضات :

١ - للموظفين الدائمين .

٢ - للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين .

حماية الاقليات :

٢٣- تتعهد مصر بأن النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قوانين اساسية والا ينضارب معها او يؤثر عليها اى قانون او لائحة او عمل رسمى والا ينقض معقولها قانون او لائحة او عمل رسمى .

٢٤- تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لارواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم او تبعيتهم الدولية او لغتهم او جنسهم او دينهم . يكون لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر اية ملة أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام أو الاداب العمومية .

٢٥- جميع الحائزين للرعية المصرية يكونون متساوين امام القانون ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص حائز للرعية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على القناب الشرف أو مزاوله المهن أو الصناعات .

لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعية المصرية في حرية استعماله لأية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أى نوع كانت أو الاجتماعات العمومية .

٢٦- الاسخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للاقليات القومية أو الدينية أو اللعوبة: يكون لهم الحق في المانون . وفي الواقع في نفس المعاملة والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من الحائرين للرعوية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين في ان ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقهم، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية أو مدارس أو غيرها من دور التربية ويكون لهم الحق في ان يسعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها .

٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ - وصول عدلى باشا ومن معه الى مصر :

أحدث فشل المفاوضات ، وما أعقبه من نثر الوثائق التي قدمناها بعد ان اضيف لها وثيقة تالته بوفيع اللورد اللنبى لا تعدو أن تكون مذكرة تفسيرية وراحت تكرر الكلمات البالية من فضل انجلترا على مصر ، وأنها (أى انجلترا) لا تهدف من كل ما نفعل الا خير المصريين ، نفول ان ذلك كله قد أحدث في نفس المصريين الشعور بالمرارة وأدركوا أنه لم يوصلهم الى هذا الموقف سوى الانقسام والفرقة ، فتنادى الكل وعلى رأسهم سعد زغلول ، بوجوب العودة الى الاتحاد ولكن هذه الدعوة لم تكن صادقة فيما يبدو فلم تصل الى الجماهير . ولذلك فقد استقبل عدلى يكن عند عودته استقبالا رسميا حافلا كريما ، ولكن الشعب لم يدخر وسعا في اعلان ازوراره عنه . بل وانكاره ، وقد اكتشفت مطاولة لقلب القطار الذي أوصله من الاسكندرية الى القاهرة ، اذ نزعتم القضبان ، ولولا أن اكتشفت لوقعت الكارثة ، وحيث كانت الحفاوة الرسمية تصل الى القمة ، على المحطات التي يقف عليها ، فقد كانت جموع الشعب نعر عن استنكارها بشنى الوسائل ، حتى بلغ الامر في القاهرة الى حد القذف بالطماطم والبيض مما جعل سعد زغلول نفسه يذيع بيانا على الامة يدعوها الى نبذ الخلاف ، والوقوف صفا واحدا ولكن عجلة الاحداث كانت اسرع من كل شيء .

٨ ديسمبر ١٩٢١ - استقالة وزارة عدلى باشا يكن :

وصل عدلى يكن الى القاهرة في السادس من ديسمبر . وفي يوم ٨ ديسمبر كان يرفع استقالته الى السلطان مشفوعة بتقرير مفصل بسير المفاوضات ، وكيف ام يكن بوسعه وهو الذى تعهد للامة ان يائنها باستقلال غير منقوص ، ان يقبل المشروع الانجليزى وهو لا بعدو ان يكون في حقيقته الحماية بكل معناها ، ولم يفت عدلى يكن ان يسجل كيف ان حسين باشا رسدى أصيب بالشلل من جراء ما أحس به من صدمة .

ولم يقبل السلطان الاستقالة على الفور ، وان كان التقرير قد نشر يوم ١٣ ديسمبر .

٢٣ ديسمبر ١٩٢١ - اعتقال سعد زغلول :

في هذا التاريخ ، اقدمت بريطانيا بناء على اقتراح تقدم به اللورد اللنبى وكان قد شرع في تنفيذ خطوته الاولى ، وهى اعتقال سعد زغلول ، ثم نفيه بعد ذلك وفريقاً من معاونيه الى جزيرة « سيشل » في المحيط الهندى ، واذا كانت هذه الخطوة قد أعادت الضرام واللب للثورة المصرية ، فالأمر الذى لاشك فيه ، انها خطوه خاطئة بكل المقاييس للسياسة الانجليزية ، اذ هى ضد ما كانت تهدف اليه في مصر وهو استعادة التفه بها ، على الاقل في أوساط المستورزين ، ومن يطلقون عليهم أصحاب المصالح الحقيقية ، فقد أخرجهم إقدام انجلترا على اعتقال سعد زغلول ، وادركوا ما سوف يحدثه ذلك من رد فعل عند الشعب ، ولذلك فقد بادرت هذه الجماعة التى كانت انشقت على سعد ، بالذهاب الى بيت الأمة ، حيث اجتمعوا مع السيدة صفية زغلول حرم سعد زغلول ، الى وقفت في هذه المحنة موقفاً أصيلاً ، يليق بزوجة زعيم كبير جداً فعرضت في بادىء الامر على السلطات البريطانية ان ترافق زوجها في المعتقل ، فلما رفضت السلطات ، فامت بحمل الامانة ، فتكتلت حولها مختلف طوائف الامة للاعراب عن شديد استنكارها لما اقدمت عليه بريطانيا ، ولقد أوقع اللورد اللنبى انجلترا في هذا الخطأ ، كما أوقعها قبل ذلك ، في خطأ مماثل (من وجهة نظر انجلترا) عندما طلب الافراج عن سعد زغلول ، من منفاه في مالطة (راجع الجزء الرابع) فاستجابت الحكومة البريطانية لطلبه على مضض فكان في ذلك أقوى دفعة لثورة سنة ١٩١٩ ، اذ اشعرت الشعب المصرى انه أقوى بحقه والاتحاده من كل جيوش بريطانيا ، واساطيلها .

ومن الواضح الآن ان اللنبى (كانجلىزى) أحسن بخطأ تصرفه بعد فوات الاوان ، فظلت نفسه تساوره باعتقال سعد مرة أخرى ، ولكن حال دون ذلك قيام وزارة عدلى باشا والمفاوضات التى دخلت فيها مع انجلترا ، فلما فشلت هذه المفاوضات ، وقدم عدلى بانما يكن استقالته ، وعاد الموقف بين مصر وبريطانيا الى ما كان عليه ، رأى اللنبى ان هذا هو الوقت المناسب لمحاربة سعد زغلول بما في ذلك اعتقاله وبدأ تحرشه بسعد زغلول ، بان أصدر أمره بمنع اجتماع دعا سعد الى عقده بنادى « سيروس » ولزال اسم هذا النادى يدوى في ذاكرتى بعد هذا الصبر الطويل ، واحتج سعد زغلول على هذا المنع في بيان عام أصدره للأمة ، فرد اللنبى على ذلك بأن أرسل تحديراً الى سعد زغلول يحظر عليه القيام بأى نشاط سياسى ، ويطلب منه التوجه الى الريف وملازمة عريته تحت اشراف مدير المديرية .

للقوة ان نفعل بنا ما تشاء افراداً او جماعات :

وليس يسعنى الا أن انبث هنا نص رد سعد زغلول على هذا التحذير ، فقد عشت طول عمرى اترنم به واعتبره ذروة مايمكن ان يصل اليه زعيم أمة مجاهدة ، قال :

((اتشرف باخباركم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيد مارشال النبي بمنع من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر الى عزيتى بلا ناخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير وهو أمر احتج عليه بكل قوتى انه ليس هناك ما يبرره ، وبما انى موكل من قبل الامة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلىنى من القيام بهذا الواجب المقدس لهذا ساقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقة ان تفعل بنا ما تشاء افرادا وجماعات فاننا جميعا مستعدون للقاء ما تاتى به بجنان ثابت وضمير هادى ، علما بان كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق امانيتها فى الاستقلال التام وارجو ان تقبلوا فائق احترامى .

سعد زغلول

ولم يكن اللورد النبي ينتظر الا مثل هذا الرد لى يسرع باعتقال سعد زغلول وخمسة من رفاقه ردوا على النبي بمثل ما رد سعد زغلول وهم مصطفى النحاس - سينوت حنا - فتح الله بركات وعاطف بركات - وليم مكرم عبيد .

وقد اقتيدوا الى معسكر بريطانى فى العباسية ومن العباسية الى معسكر آخر فى السويس ، ومنها بعد عدة ايام ، الى عدن فسيشل ، وقبل ان نشير الى يوم الرحيل ، وما اعقب اعتقال سعد من احداث شبيهة بما حدث عقب اعتقال سعد لأول مرة ، نرى اولا ان نثبت قبول استقالة عدلى يكن .

٢٤ ديسمبر ١٩٢١ - قبول استقالة عدلى يكن :

ذكرنا من قبل ان عدلى باشا يكن قدم استقالته عقب عودته من لندن بعد فشل المفاوضات ، وذلك فى ٨ ديسمبر ، ولكن السلطان ارجأ قبول الاستقالة ، فلما ان اهتقل سعد بوقع ما وقع من احداث خشى عدلى ان يحمل مسئولية ما يجرى ، فكرر للسلطان اصراره على الاستقالة وطالب بقبولها فلم يسع السلطان الا قبولها ، واعلن ذلك رسميا فى يوم ٢٤ ديسمبر فدل ذلك ضمينا على السلطة البريطانية التى كانت قد اعتقلت سعد زغلول فى اليوم السابق .

٢٩ ديسمبر - ابحار سعد زغلول وصحبه الى منفاهم :

فى هذا اليوم تم ترحيل سعد زغلول واصحابه الخمسة الى منفاهم ، وكان النبي قد اقترح ان يكون ذلك فى سيلان ، ولكن ذلك كله لم يكن معروفا آنذاك ، والكننا نعرف اليوم ، ان السفينة قصدت بهم عدن وبعد قضاء فترة قصيرة بها نقلوا الى جزيرة سيشل .

تكرار ثورة سنة ١٩١٩ :

يقول المؤرخون ، وعلى رأسهم احمد شفيق باشا فى حويلاته ، ان ثورة الشعب المصرى عقب اعتقال سعد زغلول فى المرة الثانية : لم تكن بمثل قوتها وفعاليتها فى

مارس ١٩١٩ (راجع الجزء الرابع) وذلك بسبب انقسام الامة وتناقص حماسه المصريين ، ولكننا نخالف هذا الرأي ، فانقسام الامة تحول من جديد الى وحدة ، وعاد المنشقون الى الوفد وأذيع نواب استقالة الوزارة ، واندلع بأقوى صوره ، مند اللحظة الاولى فحطمت مصابيح الإضاءة وقلعت وقلبت عربات الترام وأحرقت ، وقطعت السكك الحديدية ، وأضرب الطلاب والعمال والموظفون ، واحتجبت مختلف الهيئات ، وسارت المظاهرات ، واغتيل بعض أفراد من الانجليز واستشهد من استشهد من الشباب وجرح من جرح ، وحدث ذلك كله وسعد زعلول لا يزال على الأرض المصرية ، اى انه بدأ يحدث بكل هذا العنف ابتداء من مساء ٢٣ ديسمبر اى انهم بدأوا بما تطوروا اليه طوال شهر مارس سنة ١٩١٩ ، ولكن الذى كان قد تغيرهم الانجليز أنفسهم ، فحيث أخذوا على غرة سنة ١٩١٩ حيث كانوا ينامون فى العسل نوم ، (كما يقال) تصوروا ان الشعب المصرى جثة بلا حراك ، فلما ان تحرك الشعب ، عادوا فتصوروا انه يمكن ارهابه بقتل بعض افراد منه ، فاذا قتل الافراد يتطور الى وجوب قتل العشرات فالمئات بعير جدوى ، كان الانجليز يتعززون بعدم اضراب الموظفين ، فلا يكادون يعلنون ذلك ، حتى يضرب الموظفون وهكذا أما هذه المرة فقد تمكن الانجليز متهيئين لكل ذلك نفسيا وماديا ، وخطط اللبى للمعركة قتائد مسكرى ، فلما أن أكمل استعداداه ، بدأ فى اجراءاته بحيث سارت الامور اقل من المتوقع ، فيبدو ذلك نجاحا ، وكانت كل برقيات اللبى الى انجلترا تتحدث بهذا الأسلوب .

« بالرغم من أن الاضراب عام فالحالة هادئة »

« وقع اصطدام بين المظاهرات فى القاهرة والاقاليم ، ومع ذلك فلم يتجاوز عدد القتلى ثلاثة . . الى آخره فلم يكن ثمة تغيير فى الشعب المصرى ولكن التغيير حدث فى سلوك الانجليز ، ليس فقط فى أنهم لم يفاجأوا واستعدوا سلفا لمواجهة اسوأ الاحتمالات ، وامنوا بان الاسراف فى قتل الناس لا يرهب المصريين ، بل يستفزهم فيجملوا يواجهون الجماهير باقل درجة من العنف ، على ان ذلك كله كان يمكن ان لا يؤدي الى اى نتيجة ، لولا ان ممثل الانجليز فى مصر (اللورد اللبى) كان قد عقد العزم ، على وجوب انتهاز بريطانيا ، لسياسة جديدة تقابل المصريين فى منتصف الطريق ، ووجد فى عبدالخالق باشا ثروت ، المصرى الذى يتعاون معه على هذه السياسة ، اتمى ستيلور كما سوف نرى فى تصريح ٢٨ فبراير من السنة القادمة والذى سنعرض له بالتفصيل فى حينه .

انتقلنا الى بيت جديد بالقرب من السيدة زينب :

وسعد هذا الجو المشتعل بالثورة على السطح والملىء من الباطن بمحاولة ارضاء المصريين انصرم عام ١٩٢١ ، ولما كانت هذه الاحداث تجرى وقد أصبحت انا على قيد الحياة ، وبلغت من العمر حد الوعى (١٠ سنوات) فلا مناص من ذكر اجوالى الخاصة ، فهى فى نهاية الامر صورة مما كان يقع من بعض الاشخاص ويجرى فى

بعض البيئات قدمت فيما سبق ، اننا كنا نعيش في حي طولون في حارة داخلة
تسمى « حارة الجماله » ونات تفج على حافه ماكننا نسميه آنذاك « الجبل » وكان
يطلق على بيتنا « بيت الافندى » .

والان فن هذا « الافندى » قد فرر احيرا بيع هذا البيت وشراء بيت جديد
اكبر واكر (عصرية) بالعرب من ميدان « السيده زينب » وعلى وجه التحديد على
بعد حوالى ١٥ مترا من سارع ماراسينه وقد كان هذا المدخل يتالف من بضعة
حوايت ، ثم سور مدرسة محمد على ، ثم سور بيت لآحد كبراء مصر فى العهد القديم ،
وهو « المناسترلى » ثم ياتى بيتنا .

والامر المحقق اننا انتقلنا الى هذا البيت فى صيف ١٩٢١ فالدكرات المحققة
المختزنة فى راسى نتصل باحداث هذا التاريخ ، كما اننى شاهدت كما سوف اروى
مسرح بعض العمليات الى وقعت على اثر اعتفال سعد زغلول وتربط ارتباطا
وثيقا بوجودى فى هذا البيت .

انتصارات الغازى مصطفى كمال :

لست اعرف : ماذا كان يجرى فى الاوساط السياسية فوالدى رحمة الله عليه ،
ربما بحكم اشتغاله فى ديوان السلطان (ايام حسين كامل) كان عزوفا عن الحديث
فى السياسة ، وكذلك كان شقيفاى اللذان يكبراننى ، فلست اذكر شئاً خاصا
بالاحداث التى سبق ذكرها ، ولكن الامر المؤكد ، اننى كنت اتابع حرب تركيا التى
كانت تشنها ضد اليونان التى ارادت (بشجيع وتحريض ومؤازرة الحلفاء) ان
تلتهم تركيا ، وبالفعل احنلت اجزاء كبيرة من الاناضول ، وطبعاً كل هذه معلومات
لم اعرفها بهذا الوضوح الا فيما بعد : اما فى هذا الوقت الذى اتحدث عنه ، فلم
اكن اعرف الا ان حرباً تدور بين الاتراك واليونانيين وبرز اسم الغازى مصطفى كمال
كبطل عملاق اسطورى ، وكان يقع اسفل بيتنا الجديد ، دكانان (يدفعان لنا
الايجار) احدهما لبقال وهو الاسم العصرى لما كنا نسميه فى حارة الجماله
« الزيات » اما الدكان الثانى ، فكان يسكنه صانع « شباشب » وكان بعض الجيران
يجتمعون عند صانع الشباشب وينتدبوننى لمطالعة الجرائد (الافكار او الاخبار
او وادى النيل) وكان سفل الجميع الشاغل ، هو تتبع سير المعارك فى الاناضول ،
وكانت الانباء حديثا متصلا عن انتصارات تركية ومازلت اذكر حتى اليوم الانباء
المشيرة التى كنا نطالعها حول المعارك الدائرة على نهر « سقاريا » والانتصارات
الساحقة التى كان يحرزها الاتراك .

بعد نفى سعد زغلول :

اما الصورة النانية المحفورة فى ذاكرتى ، فقد سرت (بدافع حب الاستطلاع)
لرؤية آثار الثورة التى اندلعت اثر نفى سعد زغلول ، فقصدت ميدان السيدة

(وكان قريبا جدا من البيت كما قدمت) ومن الميدان الى شارع خيرت حتى وصلت الى ميدان لافاوغلى (منطقة الوزارات) وكانت المنطقة شبه مهجورة ، وقد لاحظت على الفور بعض اشجار الطريق وهى منزوعة ، كما لاحظت احد مصاييح غاز الاستصباح محطما والنار مشتعلة من الغاز المتدفق .

وفيما انا واقف اتفرج على هذه الآثار اذ لسمعت غممة وهممة تدور فى الشارع « شاهين . . شاهين » ولما كان مجرد ذكر هذا الاسم وقتها تنخلع له القلوب ، فقد اختفى الافراد القليلون الذين كانوا هنا وهناك ، وقبل ان اتبين اى شىء ، وجدت كوكبة من « السوارى » العساكر الراكبين الجياد يشقون الشارع وهم يعدون محدثين ، صلبة مخيفة ، وفى مقدمتهم رئيس لهم ، ومرت الكوكبة من امامى دون ان يقع اى شىء غير عادى .

وهكذا كان نصيبى من أحداث مارس ١٩١٩ أن اشتركت فى مظاهرة على غير وعى منى وعندما دهمنا الانجليز كان منى ما كان وما سبق أن فصلته ، اما فى أحداث ديسمبر ١٩٢١ (وكنت قد ازددت وعيا) فقد وقفت منها موقف المتفرج .

وانى ارجىء الحديث عن بيئتي الجديدة الى نهاية العام المقبل ، فان وصف هذه البيئة يعتبر جزءا من تاريخ مصر .

١٩٢٢

عام تصريح ٢٨ فبراير

سيظل عام ١٩٢٢ بارزا في تاريخ مصر تحت اسم تاريخ آخر ، وهو ٢٨ فبراير ، ففي هذا اليوم من هذه السنة صدر تصريح من انجلترا الدولة المحتلة بجيوشها لمصر ، اعلنت فيه الغاء الحماية التي سبق لها ان اعلنتها سنة ١٩١٤ بسبب قيام الحرب العالمية الاولى ، كما اعلنت استقلال مصر ، وانها سيدة نفسها ، واعترفت بحق شعب مصر ان يحكم دستوريا ، أى بواسطة حكومة تكون مسئولة أمام نواب الشعب اذا ارادت واتصور ان مصر لم تستقبل في كل حياتها ، أمرا يتصل بكيانها ، بكل هذا الفتور الذى استقبلت به هذا التصريح ، ولست أصدر هذا الحكم بعد مطالعتي ما طالعت من أحوال مصر كما تعكسها بكل دقة وأمانة حوليات شفيق باشا حيث نشر أهم البيانات ، والمقالات والوثائق الخاصة بالموضوع ، ولكنى في ذلك استقرىء نفسى ، فقد كنت في هذا التاريخ ، قد دخلت في مرحلة الصبا ، وكنا قد انتقلنا الى حى السيدة زينب ، وكان يحيط بى أفراد عائلتى (أبى وأمى واخوئى) بعد ان اضيف اليهم جيراننا فى السكن ، ومع ذلك فليس فى ذاكرتى ، أى همسة أو إشارة ، فضلا عن قول ، يتصل بهذا التصريح مما يقطع بدقة الوثائق التاريخية التى طالعتها عن هذه الفترة ، والتى تصف الفتور واللامبالاة التى استقبل بها الشعب المصرى فى قطاعاته العريضة هذا التصريح .

والسر فى ذلك ، ان الشعب المصرى ، كان قد اتخذ من سعد باشا زغلول رمزا لكل ما يؤمل فيه ، ولما كان سعد زغلول قد نفى من مصر تمهيدا لاعلان هذا التصريح فيما يبدو ، فان الشعب لم ير فيه الا تدليسا ومحاولة لخداعه ، ولذلك فقد رفض كل ما قيل له عن المكاسب التى حققها له التصريح بدون أن يخسر شيئا ، حيث ان التصريح صدر من جانب واحد ، أى من جانب انجلترا دون أن ترتبط مصر بأى ارتباط ، الامر الذى جعل عبد الخالق باشا ثروت ، المساهم الاكبر فى صدور التصريح يقول : « عندما قال قائل ، ان على بريطانيا ان تعلن قبل الدخول فى مفاوضات الغاء الحماية والاحكام العرفية ، وان تعلن استقلال مصر ، عندما قيل هذا القول وصف قائله بالجنون ، ومع ذلك فان هذا الذى كان يعد جنونا منذ عام واحد ، هو الذى أصبح واقعا اليوم » .

على أن هذه النظرة التى شكل ثروت باشا الحكومة على أساسها ، واعتمدها السلطان نواد الذى سيتحول بموجب التصريح الى ملك ، لم يقيم لها الشعب المصرى أدنى التفات معتبدا على حقيقتين :

- ١ - أى قبس هذا من الحرية ، الذى يمهّد له بخنق الحرية (نفى سعد زغلول)
- ٢ - كيف يقوم استقلال فى ظل الاحتلال .

ويبدو لنا بعد هذا العمر الطويل ، أن الاستقلال كان قد تلخص فى وجدان الشعب ، أنه لا يعنى شيئاً إلا بجللاء الانجليز عن مصر ، ولا جدال فى أن سعد زغلول ثورة ١٩١٩ اعتنق هذا المبدأ ، ونجح فى اقناع الشعب المصرى بعدم من هذه القاعدة « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » وأن لا يتفق استقلال بل .

وعلى ذلك فعندما لم يجد الشعب فى التصريح جلاء انكر ان يكون هناك استقلال وعندما قيل له : أن التصريح خطوة للامام ، لم ير فيه إلا نكسة للوراء فقد اعتقل سعد زغلول والمؤرخ الذى يسجل الأحداث : يجب أن يقف منها موقفاً محايداً بقدر الامكان ، ولكنى وقد كنت صاحب دور فيما تلا ذلك من نشاط سياسى ، فاشهد اننى عندما سافرت انجلترا عام ١٩٣٥ لكى أطالب الانجليز بالجلء عن مصر ، كان تصريح ٢٨ فبراير هو عدتى وسلاحى ، فكنت اصبغ فى وجه الانجليز ، لقد اعترفتهم بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فاحتلالكم أرضها هو العدوان فى أبشع صوره . وعندما سافرت الى جنيف فى مطلع عام ١٩٣٦ لنادى بحق مصر فى عضوية عصبة الأمم ، كان هذا التصريح باستقلال مصر وسيادتها هو سندى وعمادى ومع ذلك فعندما صدر هذا التصريح لم يعتبره الشعب مساوياً للحبر والورق الذى كتب به ، وربما كانت هذه المعارضة التى قابل بها الشعب التصريح هى التى نفخت فى صورته ، وحولته من مجرد ابهام وخداع الى خطوة حقيقية فى بناء استقلال مصر .

لكن يعزى فشل صدور هذا التصريح :

ولقد قلنا وكررنا ، أن كل ما حققته مصر أو يمكن أن تحققه ، إنما يعود فى الدرجة الأولى الى الشعب المصرى فلولا ثورته فى سنة ١٩١٩ ما كان تصريح ٢٨ فبراير ، ولكن الله سبحانه وتعالى يعمل دائماً مشيئته من خلال أسباب ، وما بعض الأشخاص إلا هذه الأسباب ، ولا يكاد تصريح ٢٨ فبراير يذكر ، إلا ويرد اسم عبد الخالق باشا ثروت على الفور ، فقد علق قبوله للوزارة على صدور مثل هذا التصريح ، غير أنه كان لثروت أو لغير ثروت أن يشترط ما يشاء دون أن تعنى انجلترا بمجرد الالتفات اليه ، ولكن شاءت الظروف أن يكون ممثل انجلترا فى مصر رجل له وزنه ولا تستطيع انجلترا أن تتجاهل رأيه ، وهو الفيلد مارشال اللورد اللينبي ولامر ما تصور هذا الرجل أن مصر لا تحكم إلا بثروت باشا ، وأن لا صلاح للعلاقات الانجليزية المصرية إلا بالآخذ بوجهة نظر عبد الخالق ثروت ، فتبنى اللينبي وجهة النظر هذه ، وهدد بالاستقالة اذا لم تستجب الحكومة الانجليزية لوجهة نظره .

وقد اصدرت الحكومة الانجليزية كتاباً أبيض بمناسبة هذا التصريح ويبين منه الموقف المتشدد الصلب الذى وقفه اللورد اللينبي لاصدار هذا التصريح ، الى الحد

الذى جعله يرفض ارسال بعض كبار موظفى الانجليز الى انجلترا لاستشارتهم فلم يسع الحكومة الانجليزية الا ان تستدعيه هو لعرض وجهة نظره ، وسافر اللينبى الى انجلترا بالفعل فى شهر فبراير ، وقال لمودعيه انه لن يعود الى مصر الا اذا اقرت الحكومة البريطانية وجهة نظره ، فلما اعلن فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ ان اللورد اللينبى قد غادر لندن فى طريقه الى مصر دل ذلك بنفسه ، على أنه انتصر وحقق وجهة نظره ، التى كان متفقاً عليها مع عبد الخالق باشا ثروت ، ولذلك كان مجرد وصوله الى القاهرة ايدانا ، بانتهاء الازمة العنيفة ، التى اختتم بها عام ١٩٢١ ، وقد مر بنا كيف ان عدلى باشا يكن قد أصر على وجوب اعلان استقالة وزارته التى قدمها رسميا فى ٨ ديسمبر ، وقد قبلت الاستقالة بالفعل يوم ٢٤ ديسمبر ، ومنذ هذا التاريخ ظلت مصر بدون وزارة من الناحية الرسمية والفعلية ، ولم يحاول السلطان ، ان يكلف أحدا من المستوزرين بتشكيل وزارة فقد وقف الشباب بالمرصاد لكل من تحدته نفسه بتشكيل حكومة ، وطافت وفود من الشباب والسيدات ، على كل من رشحته الاشاعات لتشكيل حكومة جديدة ، ولما كان قد اشيع عن عبد الخالق ثروت ، انه على استعداد لتأليف الوزارة اذا أجيبت شروطه ، فقد قصده الوفود سابقة الذكر ، ولما كان يائسا من استجابة بريطانيا لشروطه ، فلم يجد أى صعوبة فى أن ينفى نفيا قاطعا استعداداه لتشكيل حكومة فى ظل الأوضاع القائمة ، ولذلك لم يكن كاذبا عندما تولى الوزارة فى أول مارس ، فقد كانت الأوضاع قد تغيرت تغيرا كاملا من الناحية الرسمية فى اليوم السابق على تشكيل الوزارة وهو يوم :

٢٨ فبراير - تصريح انجلترا باستقلال مصر :

وصل اللينبى الى محطة العاصمة ظهر يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عائدا من انجلترا وقد استقبل استقبالاً حسنا ، بل وحياء الكثيرون على طريقه نحو بيت المندوب السامى فى قصر الدوبارة ولم يكذب يسمريه من عناء السفر حتى قصد قصر عابدين فى الساعة الثالثة بعد ظهر هذا اليوم ، وكان السلطان أحمد فؤاد فى انتظاره ، فسلمه التصريح الذى أعلن بمقتضاه استقلال مصر ، والذى سيتغير لقب السلطان بموجبه ويصبح « ملك مصر » كما سلمه تبليفا صادرا منه يعتبر بمثابة مذكرة ايضاحية للتصريح واليك نص هاتين الوثيقتين التاريخيتين :

تصريح لمصر :

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلتى الاحكام العرفية التي اعلنت فى ٢ فبراير سنة ١٩١٤ .

٣ - الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الاتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

- (ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .
- (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل اجنبى بالذات أو بالواسطة .
- (ج) حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات .
- (د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هى عليه الآن .

((تبليغ))

من المندوب السامي الى حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحماية - القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة :

- ١ - اشرف بأن أعرض لتمام عظمتكم ان الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكورة التفسيرية التي قدمتها لعظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف .
- ٢ - وقد يخال المرء ما نشر عن هذه المذكورة من التعليقات العديدة ان كثيرا من المصريين القى في روعهم ان بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الامانى المصرية وانها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها .
- ٣ - غير انه ليس شئ أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان الأساس الذى بنيت عليه المذكورة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكورة على ان بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .
- ٤ - وإذا كان المصريون قد راوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انكثروا انما ألجأ إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية . على ان الاحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة والامل وطيد في أن الاحوال العالمية صائرة الى التحسن هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل في المذكورة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح البريطانية .
- ٥ - أما أن تكون انكثروا رغبة في التدخل في ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ان اصلق رغبته وأخلصها هو أن يترك للمصريين ادارة شؤونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وأذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين

بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للدخول فى شؤون مصر وكل ما قصده هو أن تستبقى اداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية . .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ - فاذا كانت هذه هى نوايا انجلترا فلا يمكن لاحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذى يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه انكلترا كما تتوق اليه مصر . أو أن ينكر انها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الامن الى نصابه كلما ادركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر . وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت اخيراً أى مساس بمطمحهم الاسمى أو اية دلالة على تفسير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حداً لتهيج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى ادعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ - والآن وقد بدت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تغلب فى الساعات الحاسمة فائزاً لسعيد أن انتهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ، وائنى على يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلاً نهائياً مرضياً .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصرى لمصر .

١٠ - أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسؤولة على الطريفة الدستورية فالامر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى .

واذا ابطأ لى سبب من الاسباب انفساد قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا ، فائنى أود أن احيط عظمتكم علماً باننى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ساكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

١١ - فالكلمة الآن لمصر وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في امرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء .

« ولى مزيد الشرف الخ »

« اللنبى (فيلد مارشال) »

اول مارس : تكليف ثروت باشا بتأليف الوزارة :

واذ كان كل شيء متفقا عليه : فقد استدعى السلطان فؤاد ثروت باشا في نفس الليلة وكلفه بتشكيل الوزارة التى لم يتردد في قبولها بطبيعة الحال ، وصدرت وثائق الامر بتشكيل والقبول ، وهى تحمل تاريخ اول مارس ، اى اليوم التالي مباشرة لصدور التصريح واليك النص :

من السلطان فؤاد الى عبد الخالق ثروت :

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا ..

ان القرار الذى ابلاغنا اياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى للدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانهاء الحماية البريطانية على مصر وبلاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق اعز امنية لنا ولشعبنا العزيز وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ولا ريب عندنا في أن استمسك الامة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب المحكمة في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل امانيها .

نظرا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور في خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهد فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الامور ، وقد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رياسته مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدكم . وقد اصدرنا هذا لدولتكم للاخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير الخارجية وعرض المشروع لجنابتنا لصدور مرسومنا العالى به ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الامة والحكومة لذلك يكون اول ما معنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام .

وانا نسأل الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان .

« صدر بسرائى عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ واول مارس سنة ١٩٢٢ » .
وهذا هو جواب صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا :

يا صاحب العظمة ..

اتقدم الى سدة عظمكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتني من الثقة السامية اذ عهدت الى تأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة .

واتى لاشرف بان اعرض على عظمتكم اسماء الوزراء الذين تتألف منهم هذه الوزارة وقبلوا مشاركتى فى العمل وهم :

اسماعيل صدقى باشا - لوزارة المالية

وابراهيم فتحى باشا - لوزارة الحربية والبحرية

وجعفر والى باشا - لوزارة الاوقاف

ومصطفى ماهر باشا - لوزارة المعارف العمومية

ومحمود شكرى باشا - لوزارة الزراعة

ومصطفى فتحى باشا - لوزارة الحقانية

وحسن واصف باشا - لوزارة الأشغال العمومية

وواصل سميكه بك - لوزارة المواصلات

وقد احفظت بوزارتى الداخلية والخارجية .

فاذا وقع الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه .

يا صاحب العظمة . .

لم يكن لزملائى ولى . ونحن نشاطر الامة امانيتها فى الاستقلال ، الا ان نقر الوفد الرسمى ، الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل . فلم يكن يسمحنا ان نتولى لمعباء الحكم ما دامت المبادئ التى نسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتته . فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ فند يكون فيه معنى القبول بها .

غير ان الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد احدثا فى الحالة تغييرا كثيرا فاصبح من الممكن ان تتألف هذه الوزارة ، اذ انها ترى ان الشعور القومى اصاب لرضية من هاتين الوثيقتين ، لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل اى اتفاق فحسب بل ولان المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة باى تعهد سابق .

اما وقد خبرنا هذا الدور بجد فلم يبق على مصر الا ان تثبت لبريطانيا العظمى بان ليس لها فى سبيل ضمان مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا ، وان خير الضمانات فى هذا الصدد واجلها اثرا هى حسين . نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهد .

على ان الوزارة ترى انه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل امانيتها بحيث تؤتى جميع ثمرها ، يجب ان تؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الامة وان تسعى الهيئتان متساندتين لاغراض متحدة .

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ، ستأخذ في الحال في اصدار مشروع دستوري طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يفضى لقاء الأحكام العرفية ، والله على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، إذ قد سلمت بهذا الوتيفتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم وستنخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر في ذلك من التدابير ، كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة في الحصول على الرجوع عما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية .

هذا وان إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقضلى لمصر في الخارج ونظرا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الانظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اعترفت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك في الحكم الذى ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها في إدارة شئون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن اكبر عامل لنجاح مصر ، في تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهه نظرها ، هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب وأن تأخذ بدوامى النظام وتلزم جانب الحكمة .
والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل اثر في طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم ، كل تأييد في عمل الغد وأنها لترجو ان يجيء مكملا لمجهود البلاد .

واننى لا ازال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ اول مارس سنة ١٩٢٢ .

فصدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة الجديدة في نفس هذا اليوم .

الموقف العام عقب التصريح :

لا مناص من كلمة يقولها المؤرخ من كتب التاريخ والوثائق المعاصرة لهذا الحدث، عما جرى عقب حدوثه في ثلاث جهات : الإنجليزية والأجنبية والمصرية ، فأما من الجبهة الإنجليزية فقد أيدت الصحف الإنجليزية على اختلاف نزعاتها الحزبية ، تصريح ٢٨ فبراير ، أى السياسة الإنجليزية الجديدة في مصر ، واختلفت ما بين متشائم ومتفائل بالنسبة للعلاقات الجديدة بين مصر وانجلترا ، وبنى المتشائمون رأيهم على ان استمرار اعتقال سعد زغلول سوف يفسد كل شيء .

وقد انعكست هذه الآراء كلها في مجلس النواب الانجليزي في مناقشة دارت حول التصريح في يوم ١٤ مارس وانتهت بالموافقة على التصريح فأبرقت وزارة الخارجية البريطانية لندوبها في مصر ، بموافقة مجلس النواب على السياسة الجديدة ، ومن هنا اعتبر يوم ١٥ مارس هو عيد استقلال مصر ، وسترد عليك وثائق ذلك .

الدول الأجنبية :

قدرت الدول الأجنبية وخاصة دول الامتيازات وعلى رأسها فرنسا وإيطاليا واليونان ، ما في التصريح من تغيير في صورة مصر ، وحقا لقد أعلنت انجلترا أنها تحتفظ بالأمر الواقع ، وحدثت الدول من التدخل في الشؤون المصرية ، ولكن بقيت بعد ذلك وقبل ذلك ، الحقيقة المادية ، من ان الحكومة المصرية ، أصبح لها وزارة خارجية وأنها سوف تتبادل التمثيل السياسي مع دول للعالم ، وتأرجحت تعليقات الصحف الأجنبية ، بين الترحيب بما تم ، وابداء التحفظ على سير العلاقات في المستقبل .

ماذا حدث في مصر :

قدمت فيما سبق ، استنادا على تجربتي الشخصية ان مصر قد استقبلت التصريح (ما عدا الطبقات العليا) بفنور ، ولكن حوليات شفيق باشا السياسية ، التي سجلت في اكثر من مائه صفحة تفاصيل ما أشرنا اليه بإيجاز ، تحدثنا عن مظاهرات قامت في القاهرة ، ووجدت صداها في بعض الاقاليم ، وخاصة في طنطا ، حيث وقع اصطدام بين البوليس والأهالي سقط فيه الجرحى وبعض القتلى ، وتحدثنا حوليات أيضا عن اجتماعات كانت تعقد في الأزهر ، واصدرت الحكومة أمرا بمنعها ، ذلك ان الشعب لم تكن تشغله سوى قضية واحدة ، وهي ضرورة الامراج عن سعد زغلول ، ولا شك ان كل ما سجله أحمد شفيق في حولياته كان ولكن الذي لا شك فيه أيضا ، ان ذاكرتي (وقد كنت طالبا بمدرسة محمد علي) لا تحوى أى إشارة لما حدث او كان يحدث هذه الأيام ، وحيث اخترنت ذاكرتي صورا عن ثورة سنة ١٩١٩ وصورا عقب اعتقال سعد زغلول لثاني مرة (١٩٢١) فلا يوجد شيء على الإطلاق في ذاكرتي ، عن هذا الحدث ، لا في المدرسة ، ولا في الشارع ، ولا في داخل البيت .

ميلاد جيل جديد هو التفسير :

ولا تفسير عندى لهذا الفراغ العجيب ، الا اننا كنا جيلا جديدا بدأ ينشأ في عزلة نفسية أو روحية عن الاحداث السياسية التي بدأت تصطبغ بالحزبية في صورة سعديين وعدليين .

١٥ مارس - ملك مصر يعلن استقلال مصر :

في ١٥ مارس ، أرسل السلطان أحمد فؤاد ، خطابا الى رئيس الحكومة يطلب منه إبلاغ الشعب المصرى أولا ، ودول العالم ثانيا ، باستقلال مصر مع صيرورته ملكا عليها ، ولما كانت هذه وثيقة تاريخية فاليك نصها :

الى شعبنا الكريم

لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا ، وانا لنيتهل الى المولى عز وجل باخلص الشكر واجمل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملا العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وننخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

وها نحن نشهد الله ونشهد امتنا في هذه الساعة العظيمة ، أننا لن نألو جهدا في السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق وعزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على أسعاد شعبنا الكريم .

وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد .

صدر بمرأى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

((فؤاد))

١١ أبريل ١٩٢٢ - اجتماع لجنة وضع الدستور :

لم يكن استقلال مصر يعلن رسميا ، حتى بادرت الوزارة ، أو بالأحرى عبد الخالق ثروت شخصيا باعتباره وزيرا للخارجية والداخلية معا ، باتخاذ سلسلة من الاجراءات في الداخل والخارج لتجسيد التحول الذى طرأ على وضع البلاد فاعتبر يوم ١٥ مارس هو عيد الاستقلال يحتفل به كل عام وأقيمت الزينات في طول البلاد وعرضها ، وقام الملك فؤاد باستعراض الجيش المصرى في ميدان الرصدخانة بالعباسية ، وأقيمت استعراضات مماثلة في عواصم المديریات ، وبادر عبد الخالق ثروت بإعلام الدول الأجنبية ، بما تم ، وإنهالت برقيات التهنئة من مختلف الملوك ورؤساء الدول على الملك أحمد فؤاد ، بما في ذلك تهنئة من ملك إنجلترا وإمبراطور الهند على أن أعظم هذه الأعمال بلامراء أو شبيهه ، كانت هى دعوة ثروت باشا لجنة الثلاثين لوضع الدستور وقد سميت كذلك لأنها كانت تتألف من ثلاثين عضوا ، وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة من منفاه « لجنة الأشقياء » كما وصف تصريح ٢٨ فبراير بأنه « نكبة وطنية » ولسعد زغلول الذى اعتدى عليه بالابعاد عن مصر

ونفيه في جزيه قاجلة (وهي سيشل) أن يستريب ويطعن في كل اجراء اتخذ في غيبته ، وعلى يد عدوه اللود عبد الخالق ثروت ، ولكننا سنرى بعيد عابدين ، كيف سيسنفيد سعد زغلول من كل ذلك فتصبح له الاغلبية الكاسحة في مجلس النواب ويصبح اول رئيس حكومته مصرية بارادة الشعب ، وطبعاً لم يعد وادعوا الدستور لجنة من الاشقياء ، واصبحت مبادئ الدستور على احدث النظم العصرية ، بل أن عبد الخالق ثروت نفسه ، سوف يرأس حكومته يدعمها سعد زغلول رئيس مجلس النواب وزعيم اغلبيته والامة كلها ، بل أن عبد الخالق ثروت سوف يدخل في مفاوضات مع انجلترا بتشجيع سعد ومباركته ، ولكن لمرجىء الحديث في ذلك كله حتى يجيء اوانه ، فلا يزال يفصلنا عنه اربع سنوات ، وكان عالم الغيب بكل ما يحمله في طياته مجهولاً ، وحسبنا ان نتابع الاحداث بترتيب وقوعها ، واذا كان انعقاد اول جلسة لاعداد الدستور التي انعقدت في قاعة الجمعية التشريعية هو اهم وأخطر أحداث هذه الحقبة ، فنحن نقف امامه ، وسوف نرصد من هذا الحدث ، واقعيتين فقط ، وهما اسماء اعضاء هذه اللجنة التي راسها الرجل الذي لا حد لتقديرنا لوطنيته واخلاصه وهو حسين باشا رشدي ، اما الواقعة الثانية فخطاب عبد الخالق باشا ثروت الذي القاه في جلسة الافتتاح فمن حق الرجل على هذه الموسوعة ، ان نثبت نص خطابه في هذه المناسبة الفريدة ، أما ما دار بعد ذلك في هذه اللجنة حتى تمام وضع الدستور، الذي سيقدر له ان يسمى دستور ١٩٢٣ لانه لن يصدر الا في العام المقبل ، فذلك مصدران بالغ الأهمية ، أما أولهما فمجموعة الاعمال التحضيرية للجنة وضع الدستور ، وهو وثيقة ضخمة ومطبوعة وسيجدها اى باحث في مكتبة مجلس النواب (الشعب حالياً) ، أما المصدر الثاني ، ويمكن وصفه بأنه المصدر السياسي ، فمذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، فقد صاحب اللجنة منذ يومها الاول باعتباره أحد الخبراء الفنيين الذين ألحقهم الحكومة بلجنة وضع الدستور ليكونوا تحت تصرفها ، وقد تحدث الدكتور هيكل بما فيه الكفاية عن سير العمل داخل اللجنة والتيارات المختلفة التي كانت تتجاذبها .

دراسة قيمة :

واذا كانت الاعمال التحضيرية للجنة الدستور ، ومذكرات الدكتور هيكل يؤلفان وثائق تاريخية ، فتمه دراسة جادة ودقيقة عن هذه الحقبة ، قام بها الدكتور عبد العظيم رمضان لنيل درجة الماجستير (فيما نتصور) والمهم انها دراسة جيدة على كل رافد في الاحاطة بالاحداث التي سبقت تصريح ٢٨ فبراير ، وعاصرته ولحقته ، ان يطلع على هذا المرجع ، وهو يسمى : « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦ » .

اعضاء اللجنة

حسين باشا رشدي (رئيساً) أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) يوسف سائبا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ،

السيد عبد الحميد البكرى ، الشيخ محمد بخيت ، الأنبا يونس ، قلبنى فهمى باشا ، اسماعيل أباطة باشا ، محمد أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، على بك المنزلاوى ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على علوبة بك ، زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمى بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضى بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح للموم باشا ، الياس عوض بك ، على ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسن باشا ، عبد الحميد بدوى بك .

رفض الوفد والحزب الوطنى الاشتراك فى اللجنة :

وكان الوفد قد دعى للاشتراك فى اللجنة بثلاثة أعضاء (على ما يروى العقاد) كما دعى الحزب الوطنى للاشتراك كذلك ، ولكنه رفض ، وكانت الحجة التى استند عليها للرفض ، هى ان الدستور يجب أن يكون من عمل جميعه وطنيه وقد رد ثروت فى خطابه الافتتاحى بوجهة نظره فى هذا القول ، ولما كان هذا الخطاب من ناحية أخرى يعكس حالة البلاد السائدة ، فلهذا ولما فلناه من قبل نثبت نص الخطاب :

نص خطاب عبد الخالق تروت باشا فى افتتاح لجنة وضع الدستور :

« انى باسم حكومة جلالة ملك مصر المعظم فؤاد الأول أحييكم فى هذا الاجتماع الذى هو أول اجتماع للجنة الموقرة ، كما أحيى فيكم الفيرة الوطنية والرغبة الصادقة فى خدمة بلادكم العزيرة اذ قبلتم ان تشاركونا الحكومة فى مهمه وضع مشروع الدستور للمملكة المصرية بعد اعلان استقلالها . ان الحكومة أيها السادة تقدر كل التقدير خطورة المهمة التى وكلت اليها من جانب ملك البلاد ، وتعلم حق العلم عظيم مسئوليتها عن حسن القيام بها أمام ضميرها وأمام الأمة والتاريخ .

كذلك ان تعلم مهمة وضع دستور للبلاد لا يكفى فى ادائها على الوجه الصالح ، ان ينقل ما وضع لغيرها من البلاد بغير تمحيص وتدقيق ، بل يجب ان يلاحظ ان فى تقرير احكام هذا الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها ، وأن يستفاد فى وضع نصوصه من تجارب الأمم الأخرى لذلك أيها السادة لم نتردد الحكومة منذ أن طلب اليها القيام بهذه المهمة فى أن لا تستأثر فى ادائها برأيها وأن لا تكتفى فى ذلك بما لرجالها من الخبرة الخاصة بحالة البلد والانظمة العامة ، بل صحت عزيمتها على الاستعانة فى ذلك بخبرة ذوى الكفاءات من أبناء البلاد .

وقد كان من حسن حظها أن لبيتهم دعوتها ، ورضيتهم أن تشاركونها فى مسئوليتها وأن تفسحوا من وقتكم وراحتكم شيئاً كثيراً فى سبيل تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة ، ووضع الحجر الأساسى لحياة مصر المستقلة ، لذلك لا يسعنى الا ان أهنيكم بهذا الشعور وأن أسديكم خالص الشكر على العون الجليل الذى لا أشك فى أن الحكومة ستنااله من اشتراككم معها ، وان شكرى لكم ليزداد اذا ذكرت الضجة

التي اقيمت حول مسألة وضع الدستور وانها لم تصرفكم عن سماع نداء الضمير والواجب .

ان الحكومة لم تقتصر في الدعوة الى معاونتها على فريق دون اخر بل وجهتها ايضا الى من قضت عليهم الظروف بان يعتبروا انفسهم خصوما سياسيين لها غير انهم للأسف لم يريدوا ان يضافوا اليها التي مدت اليهم ، وابوا ان يتقدموا الى المشاركة في هذا العمل الوطني الخطير . ولعمري ان في تصرفهم ما يقضى بالعجب . فان مصير الدستور ان يطبق على الامة جميعها لا على طائفة دون غيرها وكنت استبعد ان تدخل الشخصيات في شأن يجب بطبيعته ان يعالج على كل تلك المناقشات .

ولقد أعجب أكثر من ذلك ان اراهم يخطئون النظر حتى من وجهة مصلحتهم الخصوصية ، فلقد كان اشتراكهم في عمل اللجنة يسمح لهم بالاطلاع على كل ما يجري فيها ويمكنهم من الوقوف على حقيقة ما جرت به السنة السوء ، وليتبينوا ان ليست هناك امورا مفردة من قبل تعرض على اللجنة لمجرد الشكل ولقد فاتهم لرفضهم الدخول في اللجنة ، فرصة ما كان أحقهم بالحرص عليها ، فرصة عرض ارائهم والادلاء بحججهم ، واللجنة بين ان تأخذ بها فينضج لهم انها لم تكن متحيزة او صادرة عن غرض او هوى وأن ترفضها فيكونوا قد اراحوا ضمائرهم والحساب بعد ذلك بيد الامة .

لا أدري مقدار ارتباط هذا الرفض بالحركة التي روجت منذ ايام للدعوة الى عقد جمعية وطنية وما اذا كانت سببا او نتيجة ، على ان ذلك لا يعني الان وانما يعني منحصر هذه الآراء . خصوصا وان تلك الدعوة كان ينطوي فيها شيء ليس بالقليل من سوء الظن بالحكومة وتهمتها في اخلاصها .

اني اترك جانبا ذلك الفريق الذي يدأب على تحدى الحكومة ومناوأتها واقامة العراقيل في وجهها مهما جر ذلك على البلاد من الشر والويلال .

أما الفريق الثاني فانه يحكم على الأشياء حكما نظريا صرفا ، ويخطئ تطبيق النظريات على الواقع ، أولئك هم الذين يزعمون انه لم يوضع دستور الا على يد جمعية وطنية وانه لا يصح دستور الا اذا كان كذلك . علمنا ان القوانين الدستورية وتواريخها ومبادئها معروفة ومنتشرة بين جميع الناس وفي وسع كل انسان ان يرجع اليها ليعرف مقدار نصيب تلك النظريات من الصحة ، ويمكنني ان أقول لحضراتكم ان الامر في وضع القوانين الدستورية ليس على ما يذكرون فان كثيرا من البلاد الأوروبية وغير الأوروبية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية ، واذكر على سبيل الاستدلال ، تلك الامة العظيمة التي قطعت شوطا كبيرا في سبيل الحضارة والمدنية وأعنى بها الامة اليابانية وهي تلك البلاد التي أصبحت في مركز لا أريد أن أغالى فأقول ان أمم أوروبا تحسدها عليه ولكن مركزها على كل حال مما تفتبط عليه .

أما أمم أوروبا فان بعضها كان الدستور فيها من عمل جمعية وطنية ولكنها الأقل عدداً ، والسبب في تولى الجمعية الوطنية هذا العمل يرجع الى ظروف استثنائية خاصة ، كالثورة أو زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها .

أما الأمم الأخرى فقد سارت في وضع دساتيرها على الطريق العادي وصدرت دساتيرها من ملوكها وأذكر على سبيل المثال إيطاليا والنمسا والبرتغال وتركيا . .

فيجب أن لا يغيب عن أذهان أولئك القائلين بنظرية الجمعية الوطنية تلك الفروق بيننا وبين من اضطرتهم أحوالهم الاستثنائية الى الالتجاء لجمعية وطنية لغرض نظام حكوماتهم ، إذ أننا والله الحمد ، لسنا في حالة من تلك الأحوال على أنه فيما يتعلق بمصر يجب لاجل تعيين السلطة التي تتولى وضع الدستور ، الرجوع الى قسائنا العام ، وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين النظامية من ولي الأمر سواء كان ذلك في إنشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر وضع في بنيان النظام الديمقراطي في مصر ، أو في ما تلا ذلك من النظم النيابية التي أوجدت نوعاً من الاشتراك بين الأمة والحكومة ، وهي قانون مجلس شورى النواب وقانون مجلس شورى القسوانين والجمعية العمومية والقانون الذي أنشأ الجمعية التشريعية . وإذا كان قانون سنة ١٨٨٢ قد شذ عن هذا القياس فان ذلك يرجع الى أنه في ذلك العهد كانت ثورة على العرش دعت الى اغتصاب وضع الدستور من صاحب السلطة في وضعه . وهذا يؤيد ما ذهب اليه من أن وضع الدستور بطريق ولي الأمر ليس فيه افتئات على حقوق الأمة أو خروج عن القواعد المعروفة قد يقول قائل : إذا لم يكن الدستور من وضع جمعية وطنية فان في وسع ولي الأمر أن يسترده في أى يوم من الأيام ، وهو قول لا يقول به الا كل رجل يجهل مبادئ القانون الحديث وتطوراته لأنه مهما يكن من طريقة وضع الدستور وإصداره فان استرداده بعد ذلك محال إذ أن مجرد صدوره يصبح حقاً مكتسباً للأمة .

إنهم يقولون أن الجمعية الوطنية هي الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الأمة وحاجاتها ، وأخشى أن أقول في هذا أنه حق يراد به باطل ، ذلك لأنه حتى مع التسليم جدلاً بأن المبادئ العامة في مصر تسمح بأن مثل هذا العمل تتولاه جمعية وطنية ، فان هناك أشخاصاً يعملون منذ زمن على ترويع سوء الظن بالحكومة وعلى التقليل من أهمية ما وصلت اليه البلاد ، وعلى التشكيك في ما نحن قادمون عليه ، بحيث إذا اجتمعت جمعية وطنية سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها الى معارضة وتهويل وتعطيل تمتنع معه كل نتيجة صالحة بل يخشى أن ينقلب وبالا على البلاد ، ذلك أنه بالرغم من أن البلاد نالت فوزاً عظيماً باعلان استقلالها واعتراف الدول به إلا أن المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية . إذ لا يزال أمامنا مفاوضات يصعب أن تمكن مصر من الوصول الى دورها هو فورة القوة تامة النظام ثم نفلسد عليها هوافيل الشر والفوضى آمال النجاح فيها يدعون اننا بمثلنا هذا نربي الأمة بالقبح والقصور عن تقدير مصلحتها فالله يعلم اننا نجل امتنا كل الإجلال ونحفظها

فوق كل اعتبار ، وأن هذا نفسه هو الذى يدعون أن نقيها في هذه الآونة الدقيقة من عوامل الفساد ودواعى التضليل . ولعمري لأن نتهمة يستجلى وجه الحق فيها بعد قليل خير لنا من أن نترك البلاد تسود فيها الفوضى ويجرى الشغب فيها مجراه ، فإن التهمة إذا اصطدمت بالواقع المحسوس زائلة ، ولكن أضرار الشغب والفوضى هائلة وأثارها باقية .

وأريد هنا أن اتساءل عن قيمة المخاوف والشكوك التى يريد بعضهم أن ينشرها بين الناس ويحيط بها عمل الحكومة واللجنة .

يزعمون أننا نخشى الجمعية الوطنية لأنها لو دعت للاجتماع لاتخذت من القرارات ما لا يتفق مع ميول الحكومة وأن الحكومة تريد بالاقصصار على تأليف لجنة أن تتحكم في النظام الدستوري وأن تحول بين الأمة وبين إبداء رغباتها وأقول أن بيننا وبين الأمة عهدا يحدد جوهر ما يختلف فيه الآن ، لنا برنامج قطعنا فيه على أنفسنا أننا سنراعى في الدستور الذى نضعه أحدث مبادئ القانون العام وعلى الأخص المسؤولية الوزارية أمام البرلمان أترى يشكون في مبادئ القانون العام الحديث نفسها أم يجهلون أن مبدأ المسؤولية الوزارية هو محور النظام الدستوري وجوهره ولبابه والأمان الكافي ضد خروج السلطات عن حدودها والأساس الصالح للتعاون بين الأمة والحكومة ؟ أو يجهلون أن ما خلا هذا المبدأ لا يبلغ أهميته وأن هذا المبدأ ضابط لأحكام الدستور نفسه ؟

قالوا أن وضع الدستور بهذه الطريقة لن يجعل للأمة سبيلا إلى تغيير شيء من أحكامه . على أننى لأدري مبلغ هذا التكهن من الصحة ، فإن ما أعلمه من القواعد الدستورية ، وهى التى أشرت إليها في برنامج الوزارة ، أن الدستور يشتمل صراحة على نص يحتفظ فيه بسبيله يكون من حق الأمة مشخصة في ادخال ما يرى ضرورة ادخاله من تعديلات وسيرى الناس إذا انتظروا قليلا ، أن محاولة عرقلة الحكومة في أعمالها لم يكن من مصلحة البلاد في شيء . وأن الحكومة ما توخت ، ولن تتوخى شيئا غير مصلحة الوطن الدائمة التى تتلشى أمامها الأغراض الزائلة والأوهام الباطلة .

سيرى الناس يوم يصبح الدستور حقيقة واقعة أن التهمة التى وجهت للحكومة غير صادقة ، إذ يرون أنفسهم أمام نظام يسمح للإدارة العامة بأن تكون مظهرا حقيقيا وأثرا فعليا في تصريف الأعمال العامة وفي كل شيء يتعلق بمستقبل البلاد .

قالوا أننا خرجنا من برنامج وزارة عدلى بأشأ الذى كنا متضامنين معه فيه ؛ ولكنهم نسوا أو تناسوا أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب ذلك البرنامج ، لم تكن في الأصل وضع دستور للبلاد وإنما كانت مهمتها النظر في الاتفاق الذى تألفت وزار عدلى بأشأ للمفاوضة فيه . ثم وضع الدستور المبني على نصوص هذا الاتفاق بعد ذلك .

فالمهمتان لا تقبلان التجزئة ، وكان يجب على الجمعية ، اذا هي اقرت الاتفاق ان تراعى في وضع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود .

اما اليوم فان وضع الدستور متقدم على الاتفاق ، واذا كان لا ينبغي عليه فا يجب على أى حال أن لا يسد الطريق للوصول اليه .

هذه هي الحقائق التي اردت أن أبسطها أمام حضراتكم وان ما تعرفه الحكومه في حضراتكم من الكفاءة والكفاية لهذا العمل احسن ضمان لأن عملكم خير مرشد وهاد الى رغبات البلاد وحاجاتها .

ولا اريد أن اختم كلامى بغير اشارة الى التضحية الكبيرة التي قدمها حضر صاحب الدولة رشدى باشا بقبول الاشتراك في عمل هذه اللجنة . ولا أخفى علم حضراتكم أن فكرة اسناد الرئاسة لدولته قد خطرت مرارا على بالى من أول يوم فكرت فيه الحكومة في تأليف اللجنة ، ولكن علمنا بمقدار ما يبذله من نفسه وصحته في اداء الواجبات التي بدعوه اليها الوطن ومصلحته وجبنا لشخصه ورغبتنا في تمتع بالصحة التامة كل ذلك جعلنا نتردد في مخاطبته في الامر . غير أنني ما خاطبت بها ذلك أحدا من حضراتكم الا وسألنى عما اذا كان رشدى باشا مشتركا في عمل اللجنة واظهر رغبته في أن يراه على رأسها فلم اجد بدا امام هذا الاجماع من ايصال هذا للرغبة الى علمه .

فتقدم كعادته الى الخدمة الوطنية غير ملتفت الى ما يكلفه ذلك من تحميل صحته هذه المتاعب الجديدة ولكنه اشترط شرطا لم يكن في وسعى قبوله وتركزت لدولته الحرية في أن يقدمه بنفسه لحضراتكم لتتصرفوا فيه كما تريدون .

واختم القول بتكرار التحية لحضراتكم وتوجيه الرجاء الى المولى عز وجل أن يلهمكم السداد وأن يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير للبلاد .
ما حققته وزارة ثروت من مظاهر الاستقلال :

يقول عبد الرحمن الرافعى في كتابه « في أعقاب الثورة » وبذلت وزارة ثروت مسعا محدودا في تحقيق مظاهر الاستقلال ، فأنشأ وزارة للخارجية تولاهها ثروت باشا بعد أن كانت ملغاه طيلة عهد الحماية (١٩١٤ - ١٩٢٢) .

وكانت العادة التجارية في عهد الحماية تعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك انجلترا وعيد ميلاده ، فأبطل ثروت باشا هذه العادة .

وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح في هذين اليومين وأصدر بلاغا رسميا بذلك .

والفيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية ، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البرجاديير جنرال السير جلبرت كلايتون .

وكف المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعا بهذا الحق في عهد الاحتلال والحماية .

وعينت الوزارة ولاء مصريين نور - . (للصحة) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء الانجليز ووكلاء مصريا لوزارة الخارجية ، كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز في الحكومة وعينت الوزارة عناية موفقه بايفاد البعثات العلمية الى الخارج فأوفدت عددا كبيرا من خريجي المدارس العليا وطلبتها الى جامعات اوربا وأمريكا لتخريج مصريين اخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويعطون محل البريطانيين والاوروبيين في الوظائف التي احتكروها في عهد الاحتلال والحماية ، وأنشأت « المجلس الاقتصادي » للعناية بأمور مصر الاقتصادية وسوف نرى ان ثروت باشا ضمن خطاب استقالته هذه الأمور وغيرها ، ولكننا اردنا ان نقلها من اقوال عبد الرحمن الرافعي ، فوطنيته واخلاصه فوق كل شبهة .

١٣ ابريل - صدور الأمر الملكي بنظام وراثه العرش :

كان الانجليز (على ما مر بنا) قد اعترفوا للسلطان أحمد فؤاد ، في عهد الحماية ، بحق ابنه فاروق بتولى السلطة من بعده ، وقد رأى الملك فؤاد في عهد الاستقلال ، ان يعيد تقرير هذا الحق بأمر ملكي صادر منه هو ، فجعل الملك وراثيا في اسرة محمد علي ، على ان ينتقل الحكم الى الابن الاكبر للجالس على العرش ، وعلى ذلك فقد نصت المادة الثانية من الأمر المذكور : فولاية الحكم من بعدنا لولدنا المحبوب « الأمير فاروق » .

وقد امتدح المرحوم أحمد شفيق باشا في حواريه ، هذا القانون ، وكيف انه لم يفلق الباب أمام تولى العرش ، امرأه يمتون الى الخديو عباس (المخلوع) ولم يعش شفيق باشا ، ليرى بعيني رأسه « الأمير محمد علي توفيق » وكان الملك فؤاد على غير علاقات طيبة به ، ومع ذلك فقد صار بمجرد تولى فاروق الملك ، وليا للعهد ، وبعد موته أصبح الأمير عبد المنعم ، ابن عباس الاول وليا للعهد ، الى ان انجب فاروق ولدا ذكر ، هو « أحمد فؤاد الثاني » وجاءت ثورة يوليو (١٩٥٢) فقصت على كل ذلك .

ثم صدر في وقت متأخر من هذا العام (١٩٢٢) أمر ملكي آخر ، بنظام الاسرة الملكية .

وصدر بعد ذلك قرار ملكي بأقرار السلطة الانجليزية على ما فعلته في تصفية املاك الخديو السابق « عباس الاول » وحظر عودته الى البلاد المصرية ، ولكن هذا الأمر لم يحظ بموافقة عباس ابداً باعتباره صادرا من طرف واحد ، وليس الا في عهد وزارة اسماعيل صدقي باشا (١٩٣٠) ان تم الاتفاق مع الخديو على هذه القضية .

٢٥ يوليو - السلطة الانجليزية تقبض على أعضاء الوفد :

لا جدال في أن عبد الخالق باشا ثروت رجل وطني من الدرجة الأولى ، وسوف يذكر اسمه قرين أول خطوة من خطوات استقلال مصر ، وإذا كان قد بدأ شكلياً بحثاً ، فإن تحويله إلى حقيقة وواقع ، فقد كانت هذه مهمة أجيال أخرى تالية ، ولم تتردد هذه الأجيال في الاضطلاع بمسئوليتها ، وقهد كان الجيل الذي اضطلع بثورة سنة ١٩١٩ ويرمز له ويلخصه سعد زغلول ، هو الذي يحرك سير الحياة في مصر وما يحسن أن يكون أو لا يكون .

وقد تألفت وزارة ثروت في أعقاب القبض على سعد زغلول ونفيه وبعض زملائه ، إلى عدن أولاً ، ثم إلى سيشل ثانياً ، فأصبح ضمير الشعب المصري رهنا باطلاق سراح سعد زغلول ورده إلى الحرية ، وأصبح الإفراج عن سعد زغلول هو مقياس الشعب ، يحكم به على أي من الأمور يجري في مصر ، ومن هنا لم يلق به كغيره لما قيل له عن استقلال مصر ، وما صاحب ذلك من احتفالات أو إجراءات . ولما كانت عمليات الاغتيال السياسي ، قد أصبحت تلخص مقاومة الشعب المصري للانجليز ، فقد مضت هذه العمليات ، في طريقها ، لا تلوى على شيء ، وحتى قبل أن يشكل ثروت باشا وزارته ، فقد كانت الإشاعات ترشحه لتولي رئاسة الوزارة ، بل ونشرت الصحف ما يوصف بأنه شروط ثروت لتولي الوزارة ، وهي ما استجاب لها الانجليز في تصريح ٢٨ فبراير ، ولكن الشعب المصري ، لم يكن يعنيه من ذلك كله إلا اطلاق سراح زعيمه ، فلما لم يحدث ذلك مضت عمليات الاغتيال في طريقها المرسوم ، وكان أولها في بداية هذا العام (يناير ١٩٢٢) محاولة لاغتيال ثروت باشا نفسه للحيلولة بينه وبين تأليف الوزارة ، ولكن المحاولة اجهضت قبل وقوعها . وقبض على من قيل أنهم سيقومون بها ، وضبط في حوزتهم قنابل ومسدسات ، وحوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية ، ووحكم على بعضهم بالإدانة في مارس ١٩٢٢ ، ولكن حوادث الاغتيالات لم تتوقف وكان بعضها ينجح مائة في المائة بمعنى أن يقتل المعتدي عليهم وهم من الانجليز ، وكان من أهم هذه الاحداث اصابة مستر ماكنتوش أحد كبار الموظفين بالسكة الحديد أمام منزله بالزيتون اصابة بالغة ، ولعل اجرا العمليات طراً هو اغتيال المستر كيف ، مساعد الحاكم الانجليزي وعلى الرغم من أن هذه العمليات ناهزت سبعة في أول عهد الوزارة ، وبالرغم من إعلان الوزارة عن مكافآت ضخمة (١٠٠٠ جنيه بحساب ذلك الزمان) لكل من يدل على الفاعلين ، فقد ظل مرتكبوا هذه الاحداث طلقاء أحراراً ، ومضت الاغتيالات تتوالى .

ففي ٣ يوليو اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت الموظف بالسكة الحديد ، وفي ١٥ يوليو ، وقع اعتداء على الكولونيل « بييجوت » وهو موظف بالجيش البريطاني ، ولما كان قد سبق للورد اللنبي أن احتج على هذه الحوادث ، دون جدوى ، فيبدو أن صبره كان قد نفذ فيضرب استقلال مصر الوليد (وقد كان هو مهندس) ضربة تقوضه وتثبت كل ما قيل عنه من أنه استقلال شكلي ، بل وهمي ، فإذا

بالسلطة الانجليزية تقيض على من شكلوا الوفد المصرى بعد اعتقال سعد زغلول وهم :

حمد الباسل باشا ، الأستاذ ويصا واصف ، مرقص بك حنا ، واصف بطرس غالى ، علوى بك الجزار ، جورج خياط بك ، مراد الشريعى بك . وقد سجنوا واودعوا ثكنة قصر النيل ، وقدموا لمحاكمة عسكرية بريطانية ، بتهمة مصرية بحتة ، كان يقال انهم حرضوا على كراهية الحكومة المصرية ، وقد رأى المصريون بحق ما فى هذا التصرف من هدم مشين للسيادة المصرية وقد انعقدت محكمة عسكرية بريطانية لمحاكمتهم بدار الاستئناف العالى بباب الخلق ، ووقف المتهمون موقفا مشرفا فى هذه المحاكمة ، او بالاحرى موقفا تاريخيا ، ظللنا نترنم به بعد ان كبرنا ، فقد رفض المتهمون ان يتكلموا فضلا عن ان يدافعوا عن انفسهم ، وقال حمد باشا الباسل كلمته الخالدة نيابة عن جميع زملائه : « لكم ان تحكموا علينا ، ولكن ليس لكم ان تحكمونا » وعندما صدر عليهم الحكم فى ١١ أغسطس « بالأعدام » هتف المتهمون فى صوت واحد « نموت ونحيا مصر » وقد خفف الحكم بعد ذلك لبضع سنوات من السجن وغرامة نقدية ولم يلبث ان يفرج عنهم فى العام القادم كما سوف نرى .

ذروة الوطنية :

وعندما قبض على من سبق ذكرهم وكانوا يؤلفون هيئة الوفد العاملة بعد اعتقال سعد زغلول ، حل محلهم على الفور طبقة جديدة مؤلفة من عبد الرحمن فهمى بك والشيخ مصطفى القاياتى ، وفخرى بك عبد النور ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى ، والأستاذ محبوب ثابت ، والأستاذ محمد نجيب الغرابلى ، والدكتور نجيب اسكندر ، وعبد الستار الباسل بك والأستاذ حسن يسن .

فأسرعت السلطة البريطانية باعتقالهم ، تصورا منها انها بذلك تقضى على الوفد ، فاذا بها تفاجأ بطبقة جديدة تتألف من :

المصرى بك السعدى (من العرب) السيد حسين القصبى ، الاميرالاي محمود خلمى اسماعيل بك ، الأستاذ راغب اسكندر ، سلامة بك مخايل ، الأستاذ عبد الحليم التپلى .

وقد دل ذلك كله ، وما كان قد سبقه من اجراءات قمع منافية للحرية كمنع الاجتماعات السياسية المناهضة للحكومة ، وتعطيل بعض الصحف الوطنية نهائيا ؛ كجريدة الاهالى التى كان يصدرها عبد القادر حمزة فى الاسكندرية) وجريدة اللبريه (اى الحرية) والتى كانت تصدر بالفرنسية ، وتعطيل (جريدة الأمة) لمدة ثلاثة أشهر ، واصدار التعليمات للصحف كلها بعدم ذكر اسم سعد زغلول .

نقول ان ذلك كله أضعف من شأن الاستقلال الجديد وبالتالي أوهن من شأن وزارة عبد الخالق مروت فى جميع الجبهات ، فقد خيبت أمل الانجليز ، أو بالاحرى

اللورد اللبى الذى تصور :
واستهان باغضاب المصريين لاء
هذا التدخل السافر فى شئو
٢٠ اكتوبر ١٩٢٢ - ثروت :
فى هذا اليوم تمت اعظم

مشروعه الكامل ، وهو الذى سوف يذهب الى التاريخ :
ونشأ جميعا نقدر هذا الدستور وتقيس حياتنا ،
تطبيق هذا الدستور نصا وروحا . وحول هذا الدستور
فيما يبدو ، بيننا نحن ابناء الجيل الجديد ، الذين سنحمل مش
الجديدة فيما بعد ، فقد وصف سعد زغلول لجنة واضعى
الاشقياء ، وبالتالى فقد انكر وابطل كل ما يتصل باللجنة وعا
ولكن سوف نرى فى قادم الاحداث ، عندما استغاد سعد ز
فرغه الى الحكم باعتباره اول رئيس وزارة شجيرة ، وه
ارادة الانجليز والملك ، فسيقول عنه : « وضع على احد
وصفه اكثر التحمسين له وهو عبد العزيز فهمي ، بأنه ثوب فضفاض ، ولكن ذلك
كاه كان لا يزال فى عالم الغيب .

وفى هذا التاريخ الذى نتحدث عنه (٢١ اكتوبر ١٩٢٢) تسلم ثروت باشا
نص الدستور ، وكان المظنون أن يصدر على الفور بالصيغة التى وضعتها بها اللجنة ،
ولكن الانجليز اعترضوا على نص به يصف الملك بأنه « ملك مصر والسودان » بمقولة
أن للسودان وضعاً خاصاً لم يتحدد بعد ، والحقيقة انهم كانوا يضغون الخطط
ويعدون العدة لفصل السودان عن مصر .

ومن ناحية اخرى ، فقد كان الملك أحمد فؤاد يرى وجوب تعديل الدستور ،
بحيث يؤكد اطلاق يده فى شئون مصر .
وعلى ذلك فلم يعلن الدستور ، وقد احتاج الامر الى سقوط وزارة ثروت باشا ،
وتأليف وزارة جديدة ، هى وزارة توفيق نسيم باشا ، الذى لا يلبث بدورها أن
يسقط لتتألف وزارة ثالثة ، هى وزارة يحيى ابراهيم ، التى أصدرت الدستور كما
تسلمته من اللجنة ، بعد أن حذف منه النص « ملك مصر والسودان » ليصبح فقط
« ملك مصر » وغنى عن البيان أن انجلترا ممثلة فى اللورد اللبى ، كانت خلف ذلك
كله ، فقد كان الامر كله بالنسبة لها مجرد تجربة وكان لابد للتجربة أن تمضى حتى
تهائتها .

٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ - تأسيس حزب الأحرار الدستوريين :

فى هذا اليوم اجتمع مؤسسو حزب الأحرار الدستوريين فى فندق شبرند تحت
رئاسة عدلى يكن باشا ، وكان نواة هذا الحزب لجنة وضع الدستور بقيادة حزب

الأمة القدماى . وفى مذكراته الدكتور حسين هيكى حديث عن تأليف الحزب باعتباره أحد مؤسسى الحزب ومن أختير ليكون رئيسا لتحرير جريدة « السياسة » اليومية لتكون لسان حال للحزب ، وهو يحدثنا فى مذكراته ، كيف أثر رئاسة تحرير « السياسة » على رئاسة تحرير جريدة الاهرام التى عرضت عليه فى نفس الوقت ، فلا عجب أن تدور الأيام ليصبح الدكتور رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، على أن ذلك كان لا يزال فى عالم الغيب ، ولابد من انقضاء ربع قرن وأكثر قبل أن يتحقق . ومن رأى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، أن عدلى يكن باشا ، لم يقبل رئاسة الحزب ، الا تحت ضغط الآخرين ، وهى مسألة فيها نظر ، ولا ينبغى ، أن يقاس تصرف عدلى يكن عام ١٩٢٢ ، بتصرف سوف يصدر منه بعد هذا التاريخ .

والذى نطمئن إليه أن المنافسة بين الرجلين ، جد قديمة منذ أيام الجمعية التشريعية وما تلاها ، ومنذ مفاوضات « سعد - ملتر » ثم « عدلى - كيرزون » . ومن هنا فلسنا ندرك ، أن تأليف حزب الاحرار الدستوريين ، فضلا عن رئاسته ، لم يكن من تفكير عدلى يكن وسعيه (الا أن يكون عبد الرحمن الرافعى ، قد سمع هذا الرأى شخصا ، من عدلى يكن ، وليس هناك ما يمنع ذلك فقد كانوا متعاصرين .

وقد مضى عبد الرحمن الرافعى ، بأفكاره المثالية التى أملت عليها عقيدته « كحزب وطنى » الى انتقاد مسلك حزب الاحرار الدستوريين فى مقبل الأيام .

والذى نرجحه والله أعلم أن الحملة الشعواء التى شنها سعد زغلول وبالتالى الوفد ، على الدستور وواضعيه الى حد تسميتهم « بالاشقياء » جعل من تسميتهم بالسياسة المعتدلين وزعيمهم بلا مرأى هو عدلى باشا يكن ، يتصورون بحق ، أن سعد زغلول والوفد سيقاطعان الانتخابات التى ستجرى وفقا لاحكام الدستور ، ومن هنا تأسس حزب الاحرار الدستوريين ، ورأسه عدلى يكن حتى لا يكون هناك فراغ ، ويكون هناك دعم للوزارة التى سيكون رئيسها عدلى باشا يكن ومن يطالع مذكرات الدكتور هيكى يستشف ذلك ، بمعنى أن الاحرار الدستوريين ، تصوروا أن ستكون لهم أغلبية المجلس القادم ، وغنى عن البيان أن لا محل لهذا التصور ، الا على أساس مقاطعة سعد زغلول والوفد للانتخابات .

ومن هنا كان اشتراك الوفد وسعد زغلول بالذات ، مفاجأة لحزب الاحرار الدستوريين ، ولما أن فاز الوفد بهذه الأغلبية الكاسحة وتقلد سعد زغلول الوزارة « شخصا » كما سوف نرى ، هنا وهنا فقط استقلال عدلى يكن باشا من رئاسة الاحرار الدستوريين .

١٦ نوفمبر - مصرع حسين زهدى وحسن باشا عبد الرزاق :

لم يكن حزب الاحرار الدستوريين يعلن ، حتى وقع رد الفعل الشعبى بكل عنف ، إذ تحولت الجمعية السرية ، التى اقضت مضاجع الانجليز ، الى اظهار النقمة على

حزب الأحرار ، فتربص الجنّة ، على باب جريدة السياسة بشارع المبتديان بالسيدة زينب ، مساء ١٦ نوفمبر ، حيث كان مجلس إدارة الحزب منعقدا ، وعند تمام الساعة والنصف ، كان حسن باشا عبد الرزاق ، وحسين بك زهدى ، عضوا مجلس إدارة الحزب ، أول من خرجا ، فاغتالهما الجنّة وفروا هاربين .

وقد كان هذا هو الحادث الوحيد من أحداث هذا العام الذى وصلت أصداؤه لى ، لسبب بسيط جدا ، وهو أن والدى يرحمه الله كان يعمل تحت رئاسة حسن باشا عبد الرزاق فى ديوان السلطان ، وكان دائم الثناء عليه ، فكان طبيعيا أن يحزن والدى لهذا الحادث ، وهذا هو سر اهتمامنا بالخبر فيما يبدو .

٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ - استقالة وزارة ثروت باشا :

وجاءت النتيجة المحتومة لفقدان ثروت باشا لثقة الانجليز ، أو بالأحرى فقداؤهم الحماس لاستمراره فى الوزارة ، فرأى نفسه مضطرا للاستقالة ، وقد سارع الانجليز فى بعض صحفهم لإعلان أنه لا دخل لهم فى الاستقالة الوزارية وانها مسألة داخلية بحتة ، بين السلطان ورئيس حكومته ، ومن عجب أن استاذنا عبد الرحمن الرافعى ، قد جارى هذا الزعم وراح ينعى فى كتابه « فى أعقاب الثورة » على السلطان أحمد فؤاد ، ويحمّله كل المسؤولية فى استقالة ثروت باشا ، وأنه لم يكن يرغب فى تعيينه من بادىء الأمر وكان يؤثر رجله الطبع توفيق نسيم ، ويمضى عبد الرحمن الرافعى فى حملته على أحمد فؤاد فيقول أنه كان ضيق الصدر بما فعله لجنة الدستور من تضيقها لسلطانها ، وأنه كان برما بالدستور جملة ، فاصطنع إشاعة فحواها أن مقابلة جرت بين ثروت باشا وبين الخديو السابق ، وأن قاتل هذه الرواية هو حسن بك صبرى المحامى الخاص بالخديو (وهو الذى سوف يصبح فيما بعد رئيسا للوزارة عام ١٩٤١) .

ويضيف عبد الرحمن الرافعى ، أنه نعى الى علم ثروت باشا أن السلطان دبّر مظاهرة تقع فى الأزهر ، وتهتف بسقوط ثروت باشا فى مواجهته ، حيث كان مقررا أن يرافق السلطان ، للصلاة يوم الجمعة بالأزهر الشريف ، ونحن باستثناء الحملة على السلطان أحمد فؤاد ، نخالف ما ذهب اليه عبد الرحمن الرافعى ، من أن سقوط عبد الخالق ثروت ، كان بإرادة السلطان ، ونرى أن الأسباب التى ذكرها هى التى تؤكد أن الانجليز كانوا وراء استقالة عبد الخالق ثروت ، وعلى وجه الدقة ، أثاروا الضوء الأخضر أمام السلطان أحمد فؤاد ليتخلص من ثروت إذا أراد فكان هذا الذى كان ، ونستبعد كلية الرواية التى تقول أن السلطان دبّر مظاهرة ضد ثروت باشا فى الأزهر لأن السلطان فؤاد كان يعرف كم هو مكروه شخصيا ، فمن غير المعقول أن يدبر مظاهرة لا يعرف أين تنتهى وكيفما كان الأمر لم يقدم ثروت باشا استقالته ، لما جرؤ السلطان على المساس به ، وبدل قبوله الاستقالة على الفور أنه كان يعلم مسبقا أن ذلك يوافق رغبات الانجليز ، والا لما أقدم على ذلك

واليك نص الاستقالة لانها بدورها وثيقة تاريخية هامة من حيث تسجيلها للخطوات التي اقدمت عليها وزارة ثروت باشا لتحقيق بعض مظاهر الاستقلال الوليد :

هولاي صاحب الجلالة :

تفضلت جلالتكم فشرفتني بثقتها العالية ودعتني الى تأليف الوزارة فتمكنت بمعاونتها السامية من السعي في تغيير الحالة السياسية للبلاد بالغاء الحماية التي ضربت عليها ، فلما اذن بالنجاح ذلك السعي الذي تعهدته جلالتكم بالرعاية والمطف شرفتني بان عهدت الى رسميا بتأليف الوزارة وكان اسعد اقتتاح لعهدا ما اعلنته جلالتكم على ملا العالم من استقلال البلاد الذي اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الى مصاف الامم الحرة المستقلة وبوطد ملكها على دعائم ثابتة مكنية .

ولقد كان من الواجب على في تلك الظروف أن آخذ على نفسي بين يدي جلالتكم ويدي البلاد عهدا بما اختطه من وجوه تحقيق امانيتها لذلك رفعت الى سديكم الملكية في الكتاب الذي انهيت فيه الى جلالتكم بقبولي تأليف الوزارة بيانا عن خطتها كان في مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لارادة جلالتكم ستعمل على اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدا المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة التنفيذية من الاشراف على العمل السياسي المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على الغاء الاحكام العرفية ومن دواعي الغبطة للوزارة انها وفقت في ظل عطف جلالتكم الى تحقيق ما اختطته لنفسها فقد فرغت اللجنة التي نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم وهو الآن تحت النظر كذلك نهجت الوزارة في وضع اساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها فالفيت وظائف المستشارين في وزارات الحكومة ولم يستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية مع قصر مهمتهما على ابداء الراى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لاولهما ، وابطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء كذلك أصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصري دون سواه ، واخذت الحكومة بعد ذلك في احلال المصريين محل من يخرج من اولئك الموظفين الاجانب ثم اوفدت بعثات عدة الى اوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين بوليتسنى تعيينهم في وظائف الحكومة التي تقتضى كفاءة خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها

أما ما يتعلق بالغاء الاحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه ايضا اذ اتفق على قانون « اقرار الاجراءات العسكرية » الذي اشترط لانفاؤها واصبح أمر ذلك الانفاء مرهونا بارادة حكومة جلالتكم .»

ولقد عرضت في أثناء تولى الوزارة لعملها ان ادى تغير الأحوال الى تعديل معاهدة « سيفر » فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوا لحضور مؤتمر

لوزان كى لا يفرر فيه شيء يمس مصر. دون أن يسمع صوتها وعرضت على جلالتهكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة نمديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيرى .

لذلك اتشرف بأن أرفع استقالتى الى اعتبار جلالتهكم شاكرًا ما لقيته فى عملى من العطف والنعصيد ، سائلًا المولى عز وجل أن يفى لبلادنا العزيزة من أمره رشداً وأن يحقق فى ظل جلالتهكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة .

وانى لجلالتهكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) .

٣٠ نوفمبر - تكليف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة :

لم يكن السلطان أحمد فؤاد يتسلم استقالة عبد الخالق باشا ثروت حتى بادر بقبولها فى نفس اليوم ، وكلف رجله توفيق نسيم (وكان رئيسا للديوان) بتشكيل الوزارة الجديدة وبالك النصوص :

عزيزى محمد توفيق نسيم باشا :

لما نعلمه فى دولته من عظيم الخبرة وكامل الكفاءة لإدارة أمور البلاد وما تحقّقناه من شخصكم من الاستقامة والولاء وما لنا فيكم من كامل الثقة اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا اليكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتهكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التآليف علينا لصدور مرسومنا العالى .

واننا نبتهل الى الله القدير أن يوفّقنا جميعا للعمل بما فيه خير بلادنا المحبوبة وسعادتها وأن يعيننا على تحقيق آمال شعبنا العزيز انه سميع مجيب .

(فؤاد)

(صدر بسرائى عابدين فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

وهذا هو نص عريضة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بقبول الوزارة وعرض أسماء زملائه الوزراء .

مولاي صاحب الجلالة .

لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاي . تعطف ودعائى لتبولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها واخطاها . وما انا الا عبس من رعاياه فرضت على طاعته .

وكان حقا على أن أخدم أمتي بما تصل اليه قوتي ولا قوة الا بالله فاذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالإلواء والطاعة حق مليكى قمت بواجبى واديت أمانتى تلك التى بها حملت عبثها يوما الا على مضض وأنا أعلم أن حساب الله اعظم من حساب الناس فبدلك القلب الوفى اتقدم الى سدة العلية رافعا آيات الشكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلا سند الرياسة وأنا على منهج الحق الذى سلكته من قبل مستعينا بالله فى امورنا على ما يكون راجيا سيدى ومولائى أدامه الله عزرا لبلاده وشرفا لامته اذا وافق رايه العالى أن يصدر الرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية وبإسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى فى العمل وهم :

اسماعيل سرى باشا - للاشغال العمومية

اجمد ذو الفقار باشا - للحقانية

يحيى ابراهيم باشا - للمعارف العمومية

محمد توفيق رفعت باشا - للمواصلات

محمود فخرى باشا - للخارجية

يوسف سليمان باشا - للمالية

احمد على باشا - للزراعة

محمد ابراهيم باشا - للاوقاف

محمود عزمى باشا - للحرية والبحرية

وأنا نسأل الحق جل شانه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الإقامة على العدل وخير البلاد .

٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ :

افتتيال مستر روبسون - ومركز الوزارة خالفنا أستاذنا عبد الرحمن الرافعى فى تصويره ، أن استقالة عبد الخالق باشا ثروت كانت مسألة داخلية بحثة بين الملك ورئيس وزرائه ، وقلنا أن الانجليز لو كانوا يرغبون فى استمراره فى الحكم لاستمر ، ولكن توفيق نسيم وقد كان رئيسا لديوان الملك فلا بد أنه دخل فى محادثات سرية مع النندوب السامى ولا بد أنه وعد باسم الملك ، أن لو ذهب ثروت باشا ، فسيكون الأمر أكثر سرا لانجلترا فى مصر ، وسوف يحذف من الدستور النص على أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان ، وأن حوادث القتل للانجليز ، سوف تتوقف ، ولما كان هذا هو ما يعنى الانجليز فى الدرجة الاولى ، فقد توقفوا عن تأييد استمرار ثروت باشا فى الحكم ، وتركوا للملك أن يختار رئيس حكومته الجديد ، ولم يكن أحمد فؤاد ينتظر الا هذا ، فأخرج عبد الخالق ثروت على تقديم الإستقالة كما قدمنا ، فلم يكد يقدمها حتى قبلت على الفور وكلف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة .

الجديدة وليس ادل على انه لم يكن يتم اى اجراء خاص بتشكيل الوزارة وسقوطها الا بأمر الانجليز وتبعا لمصالح الانجليز ، وان الاغتيالات السياسية ، وعدم قدرة وزارة تروت على ايقافها هو السبب المباشر لسقوطها انه لم تكد هذه الحوادث تسنانف بعد اقل من شهر من تولى توفيق نسيم ، حتى ابرق الانجليز وارعدوا ، ولم يعض سوى شهر آخر حتى سقطت وزارة نسيم ، ولما كان سقوطها قد تم في فبراير من العام الجديد ، فنحن نرجى الحديث عنها ، وكيف انها لم تفعل شيئا على الاطلاق سوى الاستجابة لطلب انجلترا ، وهو أن يحذف من الدستور النص على ان ملك مصر هو في نفس الوقت ملك السودان ، وسوف نرى أن نسيم باشا قد فعل ذلك حتى بعد ان قدم استقالته ، ولما كان ذلك كله قد وقع في مستهل العام الجديد ، فنحن نرجى التعليق العام على الوزارة .

ونكتفى هنا باثبات هذا الحادث الذى زلزل الارض تحت اقدام الوزارة الجديدة ، فلم ينفعها كون رئيسها هو عبد الملك المطيع ، ولا ما علقه الشعب عليها من آمال في اطلاق سراح سعد زغلول .

الحادث :

ففى ٢٧ ديسمبر اغنيل المستر روبسون المدرس بمدسة الحقوق ، واهترت الدنيا ، او بالأحرى اهتز الانجليز المحليون قبل البعدين وراحوا يتهياون لاسقاط الحكومة .

ذكرى باتى :

وقد تحدثت عن انتقالنا الى بيتنا الجديد بالقرب من السيدة زينب والتحاقى بمدسة محمد على الأميرية ، وقد كانت بجوار بيتنا ، على ان الباب الذى كان يقع على نفس شارعنا (مراسينا) فقد كان باب الادارة بمعنى انه غير مخصص لدخول الطلاب ، وكان على ان ادور دورة كبيرة ، لادخل مع الطلاب من الباب الخلفى الذى كان يقع على (حوش المدرسة) بوقد كان هنا « الحوش » أو الفناء يتألف من مساحة كبيرة جدا يؤلف ملعب كرة القدم جزءا منه وكانت دورتى للوصول الى هذا الباب تصل بى الى نهاية شارع « مراسينا » حيث ميدان السيدة ، ومن ميدان السيدة الى شارع البغالة (بجوار قسم السيدة زينب) ولم يكن ميدان السيدة باتساعه الحالى ، اذ لم يتوصل الى هذا الاتساع الا بعد توسيع شارع الخليج المصرى فقد كان يتفرع من ميدان السيدة حتى باب الخلق شارعان « درب الجماميز والخليج المصرى » وكانا يضمنا بينهما صفا من البيوت فرمى أن تهدم هذه البيوت ويصير الشارعا شارعا واحدا وسوف أعود للحديث عن شارع الخليج عند تحدثنى باستفاضة عن صداقة العمر مع الاستاذ فتحى رضوان . وكان يسمى وقتئذ « سيد فتحى رضوان » قلت أننى لكى ادخل المدرسة أصل الى ميدان السيدة ،

ومنه الى شارع البغالة ،وبعد ربع الطريق انحرف يسارا للوصول الى باب المدرسة الخلفى وكان السير فى هذا الشارع الذى يقع عليه باب مدرسة محمد على الخلفى ، يودى الى سلالم ضخمة تصل بنا الى ما كنا نسميه « جبل طولون » وكانت المنطقة فى اعلى السلم تسمى « قلعة الكباش » وانا اذكر ذلك لهواة الخطط فلست اعرف الان ما حل بهذه المناطق والاسماء .

والامر الجدير بالتسجيل ،انه كان يوجد على باب المدرسة من يعد « السندوتشات » لافطار الطلبة ، وكان « السندوتش » يتألف من رغيف « فينو » وببضتين وكل هذا بخمسة مليمات ، وهو ما لم يكن يقدر عليه سوى الاغنياء ، ومع ذلك فما زلت اذكر اننى تناولت هذا السندوتش اكثر من مرة ، وسوف احدث ان شاء الله باستفاضة عن شئون المدرسة فى ختام العام القادم ، ففى هذا العام كنت لا ازال « مستجدا » كما كانوا يسموننا ومن الاشياء الجديدة التى دخلت حياتى فى هذه البيئة الجديدة « سوكولاتة نسلة » ونوع آخر يسمى « فيكتوريا » وكانا يباعان بنصف قرش ، أما فى داخل بيتنا فقد اعد اخى مصطفى (الاكبر منى) دولابا ليكون مكتبه ، وجاء اليها بمجلدات انجليزية ضخمة تصور احداث الحرب العالمية الاولى وكان التقلب فيها متعة ما بعدها متعة .

اما الكتب العربية فكانت مسلسلات « ستكلر » وكان عنوان هذه المسلسلة « اللص الشريف » ومسلسلة « نقولا كارتر » وهو بوليس سرى امريكا ، ثم كانت مسلسلة « ارسين لوبين » وهو لص ظريف كما كان يوصف ، وسوف تتسع دائرة مطالعائى فى العام التالى وانتهى العام وقد كان الشغل الشاغل هو ما احرزته تركيا من انتصارات ساحقة على اليونان التى يقف خلفها الحلفاء ، وكانت قد دخلت دورها النهائى فى مؤتمر لوزان .

١٩٢٣

عام قطف الثمرات

يعتبر هذا العام هو عام فطف ثمرات تصريح ٢٨ فبراير بحق ، واذا كان عبد الخالق ثروت هو الرجل الذى حصل على التصريح وبدأ الخطوات الاولى لتحقيقه فان الذى لاشك فيه عندى ، ان يحيى باشا ابراهيم هو رئيس الحكومة التى وليت حكم مصر فى هذا العام فاستطاعت فى هدوء وبساطة عجيبين ، ان تجتاز احدى ازيمات مصر وان تنقلها من حال الى حال ففى أيامها صدر الدستور الذى ظل يسمى باسم السنة التى صدر فيها (١٩٢٣) وسيظل محورا للنشاط السياسى فى مصر قرابة ثلاثين سنة ، وقد كان يحيى باشا ابراهيم هو الذى أجرى انزله انتخابات. فى تاريخ مصر انتجت بما يشبه الثورة حيث رفعت سعد زغلول العائد من المنفى الى منصة الحكم وسحقته كل خصومه سحقا ، وبلغ من نزاهة الانتخابات وخلوها من أى مظهر من مظاهر الانحراف والنحابل والضغط فضلا عن الاكراه ، ان سقط رئيس الحكومة نفسه ، ولكن لنضع ذلك كله الى حينه ، ولنبدأ من البداية .

شهر يناير ووزارة نسيم باشا :

بدأ العام ووزارة نسيم باشا فى الحكم وكان العام الماضى لم ينصرم الا وقد وقع فى آخره مصرع الانجليزى « روبسون » والذى كان يعنى مصرع الحكومة المصرية ، فنحن نرى من هذا البعد ، ان هذه الاغتيالات كانت محور قيام الوزارات المصرية وسقوطها أن بعض من أرخوا لهذه الفترة يتصورون ان النزاع الذى دار حول السودان وتمسك مصر بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، هو السبب الاساسى لسقوط حكومة ثروت ، وحقا لم يكن الانجليز يخفون اطماعهم فى السودان ، حتى لقد سافر اللينبى الى السودان بمجرد أن تألفت وزارة ثروت ، وراح فى جولاته وتصريحاته يكشف عن نوايا انجلترا ، مما أهاج الراى العام المصرى ، وانعكس ذلك على لجنة وضع الدستور ، فوصفت ملك مصر بأنه ملك مصر والسودان ، واثبتت فى مادة اخرى « ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر » وان كانت أرجأت وضع نظام لحكمه الى ما بعد الاتفاق النهائى مع انجلترا ، وقد بادر الانجليز ، فاعترضوا على هاتين المادتين ، وأصرروا على ضرورة رفعهما ، وما كان لثروت ولاغير ثروت أن يعارض مشيئة الانجليز ، ومن هنا قلنا أن انجلترا ما كانت تدع أحمد فؤاد يتأمر بلنا لأسقاط ثروت باشا ، حتى ليتودد للوفد ، ويشيع أنه رتب معهم الهاتف ضد ثروت باشا عند زيارته للازهر فبأدر ثروت بالاستقالة قدمنا أن ذلك كله ما كان ليحدث لولا أن رفع الانجليز يدهم عن تأييده .

وقد كانت حوادث الاغتيال هى السبب المباشر لهذا التخلّى ، ومن هنا قلنا ، انه بمجرد وقوع حادث روبسون كان مصير وزارة نسيم باشا قد تقرر ، وما على الانجليز الا أن يندروا ويهددوا ، لكى يجابوا الى كل طلباتهم .

٣١ يناير - الوفد يندد بالوزارة :

لا يحتاج الانسان الى كبير عناء ليدرك ان الانجليز لم يتخلوا عن ثروت ، الا بعد ان اكدهم توفيق نسيم باسم مولاه (وقد كان رئيس الديوان) أنهم لو تركوا الامر للملك احمد فؤاد لرفع من الدستور المواد الخاصة بالسودان ، ولابد أن يكون توفيق نسيم قد تعهد للوفديين من ناحية أخرى باطلاق سراح المنفيين والمبعدين وكهربون لذلك ، استقبل الملك احمد فؤاد « المصرى السعدى » الرئيس المؤقت للوفد ومن هنا اعتبر الوفد المصرى سقوط وزارة ثروت ، ونقلد توفيق نسيم الحكم ساوى تماما عودة سعد زغلول ، ولذلك شيعوا وزارة ثروت بالعنات ، واستقبلوا وزارة توفيق نسيم بالترحيب ، وراح الوفديون يعدون الساعات التى سوف يسمعون بعدها الانباء الطيبة ، ولكن الايام مرت تتلوها الاسابيع دون ان يسمعوا شيئا عن الافراج عن أحد من المعتقلين ، أو عودة أحد من المنفيين فضلا عن سعد زغلول وعلى العكس من ذلك تراسى الى سمعهم عزم الوزارة على العبث بنصوص الدستور فى كل ما يتعلق بسيادة الأمة كائنص على أن الأمة مصدر السلطات ، فقررت حذف هذه المادة وتضمين الدستور كل ما من شأنه أن يقوى سلطة الملك ، وقد كان الاحرار الدستوريون ، يستغلون ذلك كله فى جريدتهم التى اصدروها وهى « السياسة » فلما أن فشلت وزارة توفيق نسيم فى تحقيق وعودها للوفديين ، فتحوا عليها النيران ، واذاذع الوفد بيانا أولا فى ٢٠ يناير ، واحاد نشر بيان أشد لهجة وتنديدا بالوزارة ، وهكذا فقدت الوزارة سند الانجليز من ناحية وسند الشعب من الناحية الأخرى ، ولم يبق لها غير سند الملك احمد فؤاد وهو ما كان ليسمن أو يفنى من جوع .

٥ فبراير - استقالة وزارة نسيم باشا :

وجاءت النهاية المحتومة عندما قدم اللورد اللنبى الى الملك فؤاد ما يشبه ان يكون اندارا ، ومنحت بريطانيا الملك مهلة ٤٨ ساعة للاستجابة لطلبها الخاص برفع المواد التى تعتبر السودان جزءا من مصر ونحن مشبتو نص استقالة نسيم باشا فهى خير عرض لمجريات الاحداث .

مولاي :

مرت على البلاد ظروف عدة اثناء تطورها السياسى وهى تتوقع فى كل يوم حكومة تطل بها الطريق السوى . فلما شرفنى مولاي انا وزملائى بخدمة الأمة قبلنا العمل لتحقيق آمالها التى جعلت امانة فى أيدينا .

ولما كانت البلاد تجتاز دورا من ادوارها لحل جملة من مسائلها العامة المتعلقة بمؤتمر لوزان وعلان الدسبور والعصل في قانون التضمينات توطئة لالغاء الاحكام العرفية وما يترتب عليها اقدمنا على تجنب هذه المسائل وابتنينا الوسائل متمسكين الخطا مبتدئين بمسألة لوزان التي تنسبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على اثر تسلمنا ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن في ارسال هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام كيف قبلت هذه الحكومة ان تدخل المؤتمر على مقتضاه .

وفي اثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروع قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منهما رفعتهما الى الحكومة فبحثتهما وازالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وادخلت على بعض النصوص تعديلا وكان وراء ذلك عدم حرمان النفيين والمعتقلين او المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية او باحكام في جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الامة بل اثبتت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة امام مجلس النواب ولقد كان محل البحث والتعديل الى آخر لحظة وهو على وشك الصدور مطابقا لميره من دساتير الامم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانجليزية على النصين الواردين فيه بشأن السوادن طالبة تحوير احدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان وقد كان البحث مقصورا في اول الامر على المادة ١٤٥ وقد اقتضى تبادل الراى فيما تقدم الى مناقشة طويلة اثبتت في غضوننا بالحجج القانونية والادلة العقلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع . وكان من اهم ملاحظته ان المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الراى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتي الواقع والقانون بل ان كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون ادخال تغيير على الحالة الراهنة .

وفي نهاية الامر اقترحت دار المندوب السامي نصا جديدا طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويره تحويرا طفيفا حاز الموافقة ابلغ الى وزارة الخارجية .

وخلاصة ماورد فيه ان الدستور يتناول تطبيقه على الاقطار المصرية ما خلا السودان بشرط الا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الاخرى فيه . ثم جدت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى احدهما بحذف لقب مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ولما كان ذلك ماسا بحقوق البلاد ماوسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته . وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامي مبينا وجهة النظر والاسانيد في هذا الموضوع .

ولكن مع الاسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التي قدمت اخيرا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصا وقد كانت

المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوثام فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم اقبل تحمل تبعاتها وعرضت في الحال على جلالتم استقالتى .

ولما كان المركز خطرا والوقت المضروب للاجابة على هذه المذكرات معدودا بالساعات صار مده ريشما يجتمع بقية الوزراء في الصباح .

ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامي كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما ان هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة المسلمين المفوضين وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ورفع فخامة المندوب السامي النصين الى وزارة خارجية انجلترا منتظرا الرد الذى لم يصل بعد ونظرا لما اكده فخامة المندوب السامي في هذه المذكرات التى قدمها لجلالتم بان الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل . وصرح بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة فان الحكومة البريطانية تسترد حريتها في العمل بازاء الحالة السياسية في السودان ومصر وأورى بأنها تلجأ عند الضرورة الى أى تدبير يراه مناسبا .

ونظرا للاخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد في الحال من جراء هذا الانذار في حالة الرفض القطعى عند حاول الميعاد وما كانت تدعو اليه الحالة والظروف تلافت الحكومة الامر ووافقت على ان تكتب لجلالتم بقبول هذين النصين المراد وضعهما في الدستور الذى لم يرفع لجلالتم الى الآن ريشما يرد رد الحكومة الانجليزية ، وقد مضى ميعاد الاربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله .

بقيت الوزارة غير قابلة الى آخر لحظة محدودة للرد المطلوب من مصر وهى اذا اجابت نداء الواجب نحو العرش فانها اجابت أيضا من أول الازمة الى الآن واجيها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل ان تسجل في الدستور ما وافقت لجلالتم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش في اخرج المواقف وعلى حقوق البلاد .

أما قانون التضمينات الذى علقته الحكومة الانجليزية عليه رفع الاحكام العرفية التى تشن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لاقاراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية .

وقد خطونا في هذا السبيل خطوات واسعة ولكننا وقفنا وسط الطريق لاسنطلاح رأى الحكومة الانجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية ذلك من جهة ولعدم اتمام البعث من جهة أخرى .

ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظا كبيرا ولكن كان يحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على انتهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى .

وما رجونا من وراء جهادنا جزاء ولا شكرا وتحملنا الم السكوت ونقد الناقدين
ريثما تنتهى المفاوضات الى نتيجة حسنة وما وهنت ارادتنا ولا نفوسنا لأننا ما كنا
نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح
غيرنا مؤملين ادراك النجاح ، فلما أبطأ علينا نزعت يدي من ولاية الحكم قبل أن يتم
شيء بلا تشريب علينا سائلين الرحمن أن يكلاً جلالكم بعنايته وأن يهيىء للأمة حكومة
قديرة على تحقيق أمانها ففتبوا في مجلس الحكم مقاما محمودا راجيا قبول استقالتي
ولازلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين .

صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .

محمد توفيق نسيم

١٥ مارس - تأليف وزارة يحيى ابراهيم

امادته الفترة من ٥ فبراير وهو تاريخ سقوط وزارة توفيق نسيم حتى ١٥ مارس
عندما أعلن عن تشكيل وزارة يحيى ابراهيم ، أعادت الى الازهان ثورة سنة ١٩١٩
بكل أمجادها من حيث صلابة الشعب المصرى ووقوفه صفا واحدا بازاء سياسة
انجلترا رغم انقساماته الخطيرة بين سعدى وعدلى ، اذ لم يكذب يشاع أن عدلى يكن
سوف يؤلف الوزارة الجديدة ، حتى أسرع الوفد لمهاجمته في بيان عنيف ، وأسرع
الثنى من ناحيته فاصدر أمرا باغلاق بيت الأمة (كان سعد زغلول قد نقل من
منفاه في سيشل الى جبل طارق ولحقت به زوجته) ولكن الطبقة الثالثة من الوفد
برئاسة المصرى السعدى باشا ظلت تنعقد به ، فلما أغلقت السلطة البريطانية ، بيت
الأمة وانلثرت الاعضاء راحوا يجتمعون في بيت المصرى السعدى وكانت باكورة أعمالهم
الاحتجاج والتنديد بالتصرفات الانجليزية .

ومن الناحية الأخرى رفض عدلى باشا يكن أن يؤلف الوزارة الا بشروط صعبة
التحقيق ان لم تكن مستحيلة فقد كان أولها أن تعود للشعب وحدته لشد أثر الحكومة
وأن تلغى الاحكام العرفية وأن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة أى بدون الحذف
والتعديل ، وغنى عن البيان أن ذلك كله كان شبه مستحيل فلم يشكل عدلى الوزارة ،
ولذلك ظلت مصر بغير حكومة من أوائل فبراير حتى منتصف أغسطس وكان من الممكن
أن تستمر الأزمة الى ما شاء الله لولا أن تراجع الانجليز ، وليس أدل على تراجعهم
من نجاح يحيى ابراهيم كما سوف نرى ، اذ صدر الدستور والغيث الاحكام العرفية
ورجع سعد زغلول ، حيث تحول الى أسطورة ، وكل هذا ما كان ليحدث لولا تراجع
الانجليز ، وقد كانت حوادث الاغتيالات والقضاء القنابل هى التى جعلت الانجليز
يتراجعون عما كانوا قد اعنزموه ، وأن يمضوا قدما فيما اعنزموه من تسليم السلطة
للسعدي .

وترجع شدة تأثير حوادث الاغتيال لا لكثرتها أو عدد ضحاياها ، ولكن لعجز
سلطات الاحتلال عن التوصل الى مرتكبيها من ناحية ، رغم أنها كانت ترتكب في وضع

النهار ، ورغم الجوائز الضخمة التى كانت تبذل (٥٠٠٠ جنيه) وهو ما يساوى (خمسون الف جنيه على الأقل فى الوقت الحاضر ١٩٧٩) .

ومن الناحية الثانية فقد كانت هذه الحوادث تزداد جراحة غريبة كلما اشتدت السلطة البريطانية فى اجراءاتها ، حتى انتهى الأمر بأن تلقى القنبلة على الجنود الانجليز الذين جاءوا فى منطقة ما لترويع أهلها وفرض غرامة جماعية على أهلها ، بل وصل الى حشد القاء القنابل على عساكر الجيش البريطانى ، من أماكن كايدين بالاس ، حيث المخابرات ، فلم يسمع الانجليز الا أن يدركوا أنهم يلعبون بالنار وانهم يجلسون فى مصر فوق برميل من البارود فكتب مراسل التيمس فى مصر يعلن افلاس الأحكام العرفية وانتقل ذلك الى مناقشات مجلس النواب الانجليزى ، وهكذا انتهى الأمر بالانجليز المحليين وعلى رأسهم اللورد اللنبى والحكومة الانجليزية نفسها ، ان سياسة التهديد فى مصر لم تعد تجدى ، بل ان ممارسة الشدة بالفعل تزيد الأمور تفاقمًا ، فقررروا التراجع كما قدمنا ، ولابد أنهم يكونوا قد اتصلوا بالملك فؤاد وافهموه ذلك ، وأن خطتهم المقبلة ستكون هى السير مع الشعب وعلى رأسه سعد زغلول ، وأنه من الخير له أن يتعاون معهم على تحقيق هذه السياسة ، ولابد أن يكون يحيى ابراهيم نفسه قد احيط علما بهذا التبدل فى السياسة والا لما اقدم على تأليف الوزارة ، ولو انه الفها لما حظى بهذا النجاح العجيب وفى أحاديثه الصحفية قرر ذلك كله .

وثائق تشكيل الوزارة :

وجه الملك فؤاد ليحيى باشا ابراهيم خطاب التكليف بتشكيل الوزارة والفها فى نفس اليوم ، واليك نص ذلك كله .

عزيزى يحيى ابراهيم باشا

انه لما نعهد فيكم من صدق الراى وكمال الروية ولما عرفناه عنكم من تمام الخبرة لإدارة أمور البلاد قد اقتضت اراءنا بتوجيه مسند رياسة مجلس ورائنا مع رتبة الرياسة الجليلة اليكم .

وأصدرنا امرنا هذا لدولتكم الاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به .

وانا نسال الله العلى التقدير ان يوفقنا جميعا لما يعود على بلادنا بالخير والسعادة فهو نعم المولى ونعم النصير .

صدر بمرأى عابدين فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ هـ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣ م) .

(فؤاد)

جواب حضرة صاحب الرئاسة يحيى ابراهيم باشا

يا صاحب الجلالة

أتقدم الى عرش مولاي المفدى ملتصقا بقبول آيات شكرى على ما اولانى من الثقة بتكليفى تشكيل الوزارة والانعام على برتبة الرئاسة الجليلة ومع علمى بما يكتنف البلاد الآن من المصاعب وما يحوط مهمتى هذه من المشاق لم يكن فى وسعى، أمام ثقة مولاي السامية وقياما بما يجب على من خدمة الوطن الا أن أصدع بالامر مستعينا بالله عز وجل معتمدا على تمضيد جلالتك فى اداء كل ما يعود على البلاد من خير ورفاهية .

انى أشرف بأن أعرض على العتبات العالية أسماء حضرات الوزراء الذين وقع اختيارى عليهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة محتفظا لنفسى بمنصب وزارة الداخلية وهم :-

احمد حشمت باشا	وزارة الخارجية
محمد محب باشا	وزارة المالية
احمد زيور باشا	وزارة المواصلات
محمد توفيق رفعت باشا	وزارة الاوقاف
احمد على باشا	وزارة المعارف
محمود عزمى باشا	وزارة الحربية والبحرية
حافظ حسن باشا	وزارة الاشغال العمومية
فوزى جورجى المطيعى بك	وزارة الزراعة

فاذا ما صادف ذلك قبولا لدى مولاي رجوت من جلالته التفضل باصدار المرسوم الملكى باعتماده سائلا من الله التوفيق .

ولازلت لولاي العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين .

يحيى ابراهيم

القاهرة فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ هـ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣ م) .

خطاب من عزيز باشا فهمى

لم تكد الوزارة تشكل حتى وجه عبد العزيز باشا فهمى (ابو الدستور ، كما لقبه الدكتور حسين هيكل فى مذكراته) خطابا مفتوحا الى رئيس الحكومة يطالبه فيه بعدم مسخ الدستور لصالح الملك ، ثم الحقه بعد شهر بخطاب مفتوح آخر أشد قسوة ، وفى تصورنا انه لابد أن يكون الاحرار الدستوريون (قد كان أحد أقطابهم) قد علموا بعزم الانجليز على تغيير سياستهم لمصلحة الشعب ، والا لما كتب عبد العزيز

فهى هذا الخطاب الذى يفيض بالتحدى للجالس على العرش ، ولو فرضنا ، أن عبد العزيز فهى يكتبه ، لما كانت هناك جريدة تنشره ، وقبل أن نأتى على نصر هلبا الخطاب الخسالد الذى يشرف قائله وناشره ، والشعب الذى كتب له ، نريد أن نلفت النظر الى أننا دخلنا فى فترة غزيرة المصادر حيث أصبح من المستطاع أن نتابع الأحداث يوما بعد يوم عن طريق الصحف بعد أن انضمت اليها صحيفة السياسة لسان حال الاحرار الدستوريين وكان يرأس تحريرها الدكتور هيكل ويعاونه الدكتور طه حسين ، وقد لخص الدكتور هيكل انطباعاته عن هذه الفترة فى كتاب « مذكراته فى السياسة المصرية » ومن الناحية المقابلة (الوفد) كان عبد القادر حمزة ، صاحب الاهالى فى الاسكندرية (قد وفد الى القاهرة وأصدر جريدة البلاغ « المسائية » وكانت جريدة الوفد الاولى ، وكانت هناك جريدة الأخبار لصاحبها « أمين الرافعى » وكان معنيا أشد العناية بالدستور وكان هناك قبل ذلك وبعد ذلك جريدة الاهرام وجريدة المقطم ، وقد نقل شفيق باشا فى حولياته العظيمة كل المقالات الهامة فى أى صحيفة من الصحف ، ولما كان للصحف الانجليزية ولاقوال مراسليها فى مصر أهمية كبيرة فقد عنى شفيق باشا بتسجيلها ، ونحن اذ نثبت ذلك لنذل الراغبين فى معرفة التفاصيل أنهم سيجدون بحرا من المعلومات فى هذه المصادر .

نص الخطاب

سيدى الرئيس

رجل يجلك ويتفائل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه أن يوجه اليك هذا الخطاب بلاغا وببصيرا .

لست أشك فى أن أول ما يهكم كما يههم البلاد من أقصاها الى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة فى عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن بفضل كفاح بنيتها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها على أن تنعم به للمرة الثانية نعيما مرجوا دوامه ان شاء الله ويعلم سيدي الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد اعضاء وزارتكم وكان فيها وزيران آخران من زملائكم سل ثلاثهم بخبروك ان هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجهه الله والوطن ووجه مليك البلاد فأقرت كل شئ فى نصابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة ، ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت فى أن الملك فيها الى ما شاء الله ولم تخرج فى أى امر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد ، ولقد بلغ بها التخرج فى عملها حدا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية لكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدت لوطنها ومليكها ما كان عليها من الواجب والان أخشى كثيرا كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التى يتناقل الناس أن وزارة دولة نسيم باشا أدخلتها عليه ، لست أدري يا سيدي

مبلغ مطابقة الاشاعات للواقع ولكن أرجو أن تسمح لي فأقص عليه ما يناقلا
الناس من أمر هذه التعديلات :

اولا

عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث في شأن السيادة على البلاد فرأت انها
تمنحت للأمة ، وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها ، وأن سلطانها أضحي
فوق كل سلطان ، فجعلت هذا المبدأ أساسا للدستور ودونتته بالمادة ٢٣ من
مشروعها ، لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة
من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسا على عقب وأصبح الدستور الذي
أشار بأعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق في الأصل للأمة
ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة ! ! مذهب أن كان قد صح في نظر دولة نسيم باشا
غفر الله ذنبه وستر عيبه فمهدي بك يا سيدي الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك في
حق وطئك أكثر معدلة وأشد انصافا ، وانك لا تملك قائل معي ومع كل من لا يليه نسيم
يومه عن شقاء غده أن السيادة هي للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية في البلاد
هو الأمة وإن كنت يا سيدي محتاجا لشيء من البيان في هذا الصدد فما عليك إلا أن
تأمر فأفعله لك في خطاب آخر تفصيلا .

ثانيا

يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدل قوانين الرتب والنياشين بأن
جعل أعطائها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة ، وقد
نفت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التي وضعها المغفور له السلطان حسين
سنة ١٩١٥) خشي أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغيها
إراد أن يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة في هذا الشأن ، فعمد غفر الله
ذنبه وستر عيبه إلى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق
والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون في حدود
القوانين أي بأن لنواب الأمة السلطة في المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها
وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة
فعدل نصها تعديلا يجعل قوانين الرتب التي وضعها دولته قوانين دستورية ، ونتيجة
ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من
الأعيان بدون أي تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما ، وسيدي الرئيس
يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا في شيء من هذا بل أنه بجملته وتفصيله سلب جرىء
لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتا لا ريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب العوضى
والإخلال بالنظام .

ثالثا

سمعت يا سيدي أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان

مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا سامحه الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد ، أى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلها كليهما أنى شاء ، سلطة في غاية الخطر يا سيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك ، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فانه ما من متنبه في البلاد الا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصا وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم .

رابعاً

سمعت انه حصل تعديل في المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد أعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لا يريدون أو ينقصون قد جعل دولته هذا العدد مساوياً لعدد المنتخبين ، وفى هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة ، وخطره في العمل لا يخفى على البصير خصوصاً وأن دولته كما في الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب .

خامساً

سمعت أن دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل أنه عمد الى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلهما بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس ، وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش في القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراءها بقبول رئاسة رجل قد لا يرضونه ، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا الى تقرير مثل هذا الافتئات .

سادساً

سمعت انه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو أتمناه دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقاً متابعة دولته عليه .

سابعاً

سمعت انه عدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون من الخطر

ثامناً

سمعت انه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلاً بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية نقره كما يراه النواب .

تاسعا

سمعت مما يتناقله الناس ان دولته قد اضاف الى الدستور مادة حاصلها ان هذا الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولى امر البلاد فيما يتعلق بمعاهد تعليم الدين الاسلامى وبالأوقاف التى فى ادارة وزارة الاوقاف ، ولئن صح منا سمعت لكان دولة نسيم باشا قد اراد ان يخلق للملك حقاً دستوريا فيما يتعلق بالنسبم الدينى الاسلامى ، وحقا دستوريا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك ، هذا شيء هائل جدا كان يجب أن يتمعه نسيم باشا قبل أن يتورط فى الاشارة به .

عاشرا

يقال انه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين : الاول زيادة الأغلبية اللازم توفرها لاقرار التعديل والثانى ضرورة دخال الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الاولى ، ومقتضى ذلك ان كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سبقت الأمة شيئا من حقها سيبقى أبديا لا سبيل الى التحلل منه .

تلك يا سيدى الرئيس أمور اساسية من بين أمور اخرى يقول الناس ان دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور ، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس فى هذا الصدد صحيحا رأيت من واجبى المسارعة الى تنبهكم لما فى تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد ، حتى اذا كنتم على أهبة اصدار الدستور — كما يقال اليوم — قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله ، وعلمتم بما توجبه الدمة — والضمير الطاهر واصدقهموه لا على انه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصلة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك ، مع انفاء التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا ادخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الاشارة اليها .

« ها قد بلغتكم فاديت ما على من الواجب والأمانة الآن فى منقكم أن شئتم أدبتموها ولكم الشكر ، وأن شئتم أهملتموها وعليكم وحكم الوزر .

« ولم أرد ان اذكركم بمسألة السودان فشانها معروف لكم وللخاص والعام ، وقد أصبح من المقرر ان الأمة لا تقبل فيها هواده ، ولا تبغى عما قررته بشأنها اللجنة حولا .

« على اننى لا يفوتنى فى هذا المقام ان أخطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور ، وهم أصحاب المعالى حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمنا طويلا ، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على

التسديد في خطابهم فاقول لهم بالصراحة اما ان يصدر الدستور كما قرره اللجنة واما ان تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الاصلح لبلادكم ومليكمم والاليق بكرامتكم والأشرف لانفسكم والسلام .

وتفضل ياسيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام .

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ .

المخلص

عبد العزيز فهمى بك

خطاب آخر :

وقد ارسل عبد العزيز فهمى بعد هذا التاريخ بنحو شهر خطابا مفتوحا آخر اشد عنفا ، وكان يجدر بنا ان نذكره في وقته التاريخى ، وسوف نشير اليه عندما يحين اوانه ، ولكننا راينا اثبات نصه هنا لنبين من اين استحق عبد العزيز فهمى ان يوصف بالله « أبو الدستور » .

الرافعى

١٠٦ - ١١٣

« سيدى الرئيس »

« ذلك الرجل الذى يجلك لا يزال يحسن الظن بك ويتفاعل خيرا بوزارتك ، غير انه قلق ارق لا يهدأ له نال ولا يستقر به مضجع ، انه ليرى اشباحا تطوفك انت واخوانك حول الدستور تغريكم بأن تمسوا حماه المحرم بسبوء وتناولوا منه بظلم ، تحقيقا لما اراد البعض من قبلكم ، وانه ليتخيل اليه انكم عاكفون من حول هذا الدستور الاعزل تصوبون اليه سهماء بيد ، وتحبسونه باخرى ، يدفعكم الى الرمى حب المجاملة وتمنعكم منه الدمة ومراقبة الله والناس ، ولانه يعلم ان من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه ، فتراه يا سيدى هلوغا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى اهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله واصدقاؤه ، ولانه سمع فوق ما بلغكم اياه في المرة الاولى ويخشى ان تجتزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه مما يظن منه ، فيها هو ذا فرارا من وخر ضميره يسارع الى تنبيهكم لشيء من التعديلات الاخرى التى يتحاكى بها الخاصة وبالأون لها ، ولئن كان دولة نسيم باشا قد نزع من نسبة ماظهر منها اليه وما فتى المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها ، فأتى أحمد له الله اذ وافقنى بوجومه على انها في الحق تكبات مفراعات لا ياتيها الا كل ظالم لنفسه ، كما أشكر لدولته ولناصره على تبرئهم واقنع به قضية سائمة وحقيقة اعتبارية غير معقبة ولا منقبة فما كنت ممن يتلمسون عثراته الناس .

« **أولاً -** كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن « الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين » أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم لعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يصنعها البرلمان وتحت مراقبة النواب ، فيقول الراوى أن يد العيث بعد أن سعت فحذفت من المادة قولها « المدنيين والعسكريين » عدت الى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب خاص بشخص الملك عبارة : « ويعين الضباط ويعزلهم » فصارت المادة هكذا : « الملك هو الفالد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح الخ » .

« **صحيح** أن المادة ٥٧ تقضى بان توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وصحيح أن أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لا تنفذ الا اذا وقع عليها الرئيس والوزر المختص ولكن كثيرا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضا بأوامر موقع عليها من الملك فاخراج الضباط من حكم هذه وافرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب الى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل ان تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لأحد أو ان يدعوا على الأقل أن الملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه ، نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور الى مادة أخرى ولكن الذى بضرير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصلًا على الوجه المبين بالقوانين فان كان يلد للمعدلين ابقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقبه مباشرة اثناء للخطر فى المستقبل ، وليعلم ان الصراحة فى النقنين احفظ للحقوق وانفى للشك وابعد لسوء التأويل .

« **ثانيًا -** من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء واقتلهم ، فيقال انه صار اشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك ان يصبح سفراء مصر فى الخارج العوبة فى أيدي رجال السراى يسعون فى تولية من شاؤوا واخراج من شاؤوا لا رقيب عليهم فى هذا ولا حسيب وان تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية ! كأنما ضحى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكانما تنازل الانجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى .

« **ثالثًا -** يقولون ان البد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بان « تكون الصلة بين الملك والوزراء راسا وبالذات » وهى كما يرى تقرر حقا اساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم ، وفى

حذفها ترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرها بمصالح البلاد

((وأبعا - يقولون ان تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويا بخطاب منه أمرا اختياريا أى أن شاء فعله وأن شاء تركه ، وهذا غير جائز البتة لأن من تملكه الشهوة الشخصية من الملوك - والعصمة لله وحده قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لظهور غضبه على البرلمان بالامساك عن خطابه ، وفي هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه وانما لنفضل حذف المادة برمتها ، على إبقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب .

((خامسا - تقضى المادة ٥٩ من المشروع بان أوامر الملك شفوية كانت او كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسؤولية بحال ، فيقال انه صار حذف عبارة « ولا غيرهم من عمال الدولة » .

» صحيح ان مسؤولية الوزارة تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديمقراطية والنظام الدستورى يلزم ان نحث جميع عمال الحكومة بان الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس الا ، فاثبات هذه العبارة فى دستورنا من الزم ما يكون .

((سادسا - تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لاعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير ، فيقال : أولا ان هذه المادة عدلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت « وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » بدل « او موافقة الوزير » ومقتضى هذا التعديل ان يكون لكل الوزراء محو كل اثر الاستعجال ، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية ايام على الاقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من امور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها احد » . « ثانيا - يقال انه فوق الميعاد الذى قرره المادة المذكورة قد اضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو ايضا الا بعد ثمانية ايام اخرى . « ان مثل هذا النص لا معنى له الا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة ، وفى هذا من افساد اخلاق النواب ، وتقليل اهمية المسؤولية الوزارية ما فيه . « قد نفهم ان يقال ان اقتراح عدم الثقة اذا اتى غير مسبوق باستجواب فربما كان نظره فى الحال من عدم الانصاف اذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب انصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرة ، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول ان يعطى للوزارة الا الميعاد اللائق لجمع انصارها وهذا أمر قد تتكفل به اللائحة الداخلية .

« سابعاً - تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى الا بتصريح البرلمان ، فيقال أنه صار تعديل هذه المادة تعديلاً يجعل هذا الاعطاء من حقوق الحكومة ، وفق القوانين بدون حاجة لاستراط تصريح البرلمان مقدماً ، وفي هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته في الماضي من التفريط في هذا الموضوع . » تلك يا سيدى أمور يتناقضها الناس ، ولابد أنك رأيت أيضاً مما نشر ببعض الصحف ما نستدل منه على أن زميلك معالى ذى الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الاسرة المألقة (٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجاً من سلطة الحكومة ، والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ، ويقال أنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح ولست أدرك كيف أن هذا الافتتاح المحض على حقوق البلاد يجوز في مذهب معالى ذى الفقار باشا ، لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى الحالى وكان معاليه عضواً فيها معك ولقد حضرتكما تحكهان فيه على الأمراء كما تحكهان على طامة الناس ، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الاحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء ، فبأى مسوغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائياً ؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو الفائه بالمرّة اذا تراءى لهم فى وقت ما أن العدل والمصلحة يقضيان بذلك ، أنك يا سيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه .

« وسمعت أنهم يقولون - فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الامة - أن سيادة الامة أمر بديهى لا ريب فيه ولكن من الالىق عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور واخصها مسئولية الوزراء لان فى التنصيص جرحاً لاحساس صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟ أن الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحدروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوق المفتتحة اظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية ، واذا كانت سيادة الامة وكونها مصدر كل سلطة هى اهم ما تسعى الشعوب لحمل امرائها على الاقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتتل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانكليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانكليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة عدم جرح الاحساسى اللهم أن هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الامة فيضيعون أهم حق لها

يمثل هذا التعليل السخيف ! ايكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفها بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه في الدستور ؟ ما اشبه هذا بحال من يعترف في كل صقع وناد بحق غريمه الا بالكتابة أو في مجلس القضاء اعتراف لا يضر المقر ولا ينفع الغريم ، انما هي خديعة كبرى وتخاذل لاعصاب الناس عن البحث في موقفهم وتعرف حقوقهم ، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه اذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التي ارادوا اضافتها للدستور وهي التي تنص على امتيازات للملك في المعاهد الدينية والاقواف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها ، انهم يا سيدى رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التي يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الاضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الاضافية ، وبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية للملك مصر ودستوريا وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جهل الدستور منحة من الملك الأصل السيادة الى الأمة الأصلية العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدي ذلك الكلام الشفهي النظري السخيف الذي لا يسمن ولا يفنى .

« يثبون ايضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض في مسألة الرتب والنياشين التي يراد جعلها الى الابد من حقوق الملك الخاصة قائلين أن التعرض لها مما يجرح احساس جلالته ، يا عجباً كل العجب اذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فزغمة جرح الاحساس ان اقيم لها وزن قضت على حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشيء منها وعلى الاخص بالمسئولية الوزارية لان أشد ما يجرح الاحساس ان وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرم النواب الى الاستقالة ولو كانوا من أهم صنائع العرش .

« على أن من وراء ترويح هذه السخافة ايقاعكم وايقاع صاحب العرش نفسه في خطر خسر الدمة ونكت العهد ، ذلك بأن حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدا رسميا هاشيا ممضى من قائم مقام الخديو ومن الوزراء - وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ - على ان كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لبدء رأيها فيه والا كان باطلا حتما ، لكل القوانين التي صدرت أثناء تعطيلها انما هي مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الاسرة المالكة الذي سبقته الإشارة اليه ، والا كان عرض هذه القوانين وامثالها على الجمعية التشريعية واجبا فعرضها على البرلمان أوجب ، وكل من سعى في اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأي نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس احساسها ويخفر ذمته وينكت عهده اذ يعتبر العهد الرسمي الذي كان بين الحكومة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها وهي نظرية مشثومة ملأت الارض دما وهويلا .

« ياسيدي . . ان الله لا يستحي من الحق ، والحق الصريح ان معظم التعديلات التي يراد ادخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل واضافة لجانب ملوك مصر في زمن من الله عليها فيه بملك دستوري جم المروءة شريف النفس

يكره أن ينال الوزراء له وللخلفائه الأكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه إلا مجرد لفت نظره العالى الى الحق فيسارع الى احقاقه والمضى فيه .

« فهل أنت أيضا يا سيدى ستكون على الأمة لا لها ، كلا كلا ان عهدى بك أنك أقوم خلقا واكبر نفسا من أن تسعى فيما ليس بحق ، غير أنى كما ذكرت لك فى بدء خطبى مضطرب البال لأنك ياسيدى أغرقت فى الإبهام وتركت الناس حيارى لا يدرون ان كنت حقا ستعمل لاصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا ، فاسمح لى أن أرجوك فى أن تعان للناس رايبك بالصراحة وان تكاشفهم بكل أعمالك فى الدستور قبل أن تفجأهم به نهائيا واجب التنفيذ ، ولا تظن يا سيدى أنك غير مكلف باجابة رجائى بل أنك متى تأملت فى حقيقة مركزى وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما أن اجابة طلبى أمر واجب عليك لا تملك التحلل منه بحال ، ذلك بأن الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى ، فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن من استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليوناً أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم ، أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجهه الوكالة فأعلن انه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أنت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت ان أهم أعمالها النظر فى الدستور ، فصفتك يا سيدى أنت وزملائك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك ، وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء ، وواجباتكم انما هى واجبات الوكلاء .

« متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك — وأنت سيد العارفين بالقانون بأن من واجبك الأكيد أن تطالع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وأن لا تكتف منه شيئا منها وان لا تتنازل عن ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحا مبينا لامبهما مربكا وان لا تصفى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الاسرار الداخلية التى لا يصح ان يطلع عليها أحد فما كان للوكيل ان يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جائزا حجه عن موكله ، الا أن الحلال بين والحرام بين والحق

أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلى الضلال فيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكررهما عليكم في العالمين .

« وإنى إلى هنا قد أدت ما كان يشغل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيدا بينى وبينكم ، ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أخاطبكم فقد مللت فكسرت قلمي وحسبت لسانى وفوضت الأمر لله . وهو أحكم الحاكمين ، والسلام ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٥ أبريل ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى

٣٠ مارس - مظاهر تراجع الانجليز

الافراج عن سعد باشا زغلول

قدمنا ان مجرد تأليف وزارة يحيى باشا ابراهيم ، كان يعنى تراجع انجلترا من سياستها ، واقتناع اللورد اللنبى بذلك ، ولذلك فلم تكذب تمضى عليها أيام في الحكم حتى بدأت طلائع القبول تتجلى ، فأطلق سراح سعد باشا زغلول من جبل طارق ، وكانت زوجته قد لحقت به ، واذاعت انجلترا انها فعلت ذلك لأسباب صحية بحثة ، وعلى الرغم من أن هذا القرار اتخذ في ٢٧ مارس ولم يدعه اللنبى في مصر الا يوم ٣١ مارس وبموجب هذا القرار صار سعد زغلول حرا في تنقلاته ، ولكن كان على عودته الى مصر أن تتأخر بعض الوقت .

أبريل - الافراج عن المعتقلين في مصر

قدمنا أن السلطة البريطانية في معرض استعمالها الشدة والتهديد والوعيد كانت قد أغلقت بيت الأمة ، ثم اعتقلت الطبقة الرابعة من الوفد ، فلما لم يوقف ذلك حركة الاعتداءات قررت أن تحاكمهم باعتبارهم مسئولين عن هذه الحوادث بنشاطهم ، ولكن لم تكذب تمضى أيام على تأليف حكومة يحيى باشا ابراهيم ، حتى أعلن عن صرف النظر عن هذه المحاكمة ، ثم لم تلبث السلطة العسكرية أن أفرجت عنهم هم وآخرين . وكان اللورد اللنبى ، قد عين حاكما عسكريا انجليزيا عاما لمدينتى القاهرة والاسكندرية ، فأصدر منشورا جديدا يلقى منشوره السابق .

١٥ أبريل - رسالة عبد العزيز فهمى الثانية

أثبتنا فيما سبق نص رسالة عبد العزيز فهمى الثانية ، ووعدنا بأن نشير إليها في تاريخها ، لنظهر مدى الترابط بينها وبين صدور الدستور الذى لن يلبث أن يظهر بعد بضعة أيام ، وعندنا أن عبد العزيز فهمى لابد أن يكون قد تلقى إشارة بذلك ، أما من الانجليز وأما من أصدقائه الوزراء ، ولابد أن يكون قد قيل له ان أحمد فؤاد يريد جعل نفسه فوق الأمة حتى انه كتب ماكتب .

١٩ أبريل - صدور الدستور

وأخيرا صدر الدستور الذى طال التحدث عنه وسقطت وزارتان (وزارة ثروت ووزارة نسيم) دون ان تتمكننا من اصداره وقد صدر بالنص الذى وضعته لجنة الدستور ، فيما عدا المادتين اللتين اعترضت عليهما انجلترا ، ولما كان هذا الدستور قد لعب دورا كبيرا فى الثلاثين المقبلة ، وأصبح اسمه اصطلاحا « دستور ١٩٢٣ » فقد رأينا أن نثبت نصه بالكامل بالرغم من طوله واتصال نصه بالقوانين .

امر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية

((نحن ملك مصر))

« بما اننا مازلنا منذ ثبوتنا عرش اجدادنا واخذنا على انفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها اليها نتطلب الخير دائما لامتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى الى سعادتها وارتقاها وتمتعها بما تتمتع به الامم الحرة المتمدينة » .

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح الا اذا كان لها نظام دستورى كحدث الانظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشا سعيدا مرضيا وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملى فى ادارة شئون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم » .

« وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رفائنا ومن أعظم ما تتجه اليه عرائنا حرصا على النهوض بشعبنا الى المنزلة العليا التى يؤمله لها ذكاؤه واستعداداه وتتنفق مع عظمتة التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأمه أمرنا بما هو آت » .

نص الدستور

الباب الأول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

١ - « مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل على شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي » .

الباب الثاني

في حقوق المصريين وواجباتهم

٢ - « الجنسية المصرية يحددها القانون » .

٣ - « المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين واليههم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون » .

٤ - « الحرية الشخصية مكفولة » .

٥ - « لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون » .

٦ - « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها » .

٧ - « لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية . ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون » .

٨ - « للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » .

٩ - « للملكية حرمة . فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » .

١٠ - « عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة » .

١١ - « لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون » .

١٢ - « حرية الاعتقاد مطلقة » .

١٣ - « تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقدات طبقا للمعادن المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب .

١٤ - « حرية الرأى مكفولة ولكل انسان الاعراب عن فكره بالفعل أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون » .

١٥ - « الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانلار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطرق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » .

١٦ - « لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة اراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية أو فى الامور الدينية و فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة » .

١٧ - « التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب » .

١٨ - « تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون » .

١٩ - « التعليم الاولى الزامى للمصريين من نين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة » .

٢٠ - « للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لاحكام القانون . كما انه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » .

٢١ - « للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون » .

٢٢ - « لافراد المصريون أن يخاطبوا السلطات العامة فى ما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » .

الباب الثالث السلطات الفصل الأول احكام عامة

- ٢٣ - « جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » .
- ٢٤ - « السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب » .
- ٢٥ - « لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه » .
- ٢٦ - « تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية » .
- وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصدارها ويعتبر اصدار تلك القوانين معلوما فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما ويجوز قصر هذا الميعاد او مده بنص صريح فى تلك القوانين » .
- ٢٧ - « لا تجرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » .
- ٢٨ - « للملك وللمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدلا ما كان منها خاصا بانشاء الضرائب او زيادتها فاقتراحه للملك وللمجلس النواب » .
- ٢٩ - « السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود الدستور » .
- ٣٠ - « السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها » .
- ٣١ - « تصدر احكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك » .

الفصل الثاني

الملك والوزراء

الفرع الأول - الملك

٣٢ - « عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على . وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالامر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ - ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ » .

٣٣ - « الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس » .

٣٤ - « الملك يصدق على القوانين ويصدرها » .

٣٥ - « اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه فى مدى شهر لاعادة النظر فيه . فاذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر » .

٣٦ - « اذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر . فان كانت الاغلبية اقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه فاذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر » .

٣٧ - « الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إلغاء من تنفيذها » .

٣٨ - « للملك حق حل مجلس النواب » .

٣٩ - « للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » .

٤٠ - « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى » .

٤١ - « اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير للملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى اول اجتماع له فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

- ٤٢ - « الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها احوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمه جوابه عليها » .
- ٤٣ - « الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والقباب الشرف الاخرى وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة » .
- ٤٤ - « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » .
- ٤٥ - « الملك يعلن الاحكام العرفية . ويجب أن يعرض اعلان الاحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو الغاءها فاذا وقع ذلك الاعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة » .
- ٤٦ - « الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعين الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وامنها مشفوعة بما يناسب من البيان » .
- « على أن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان » .
- « ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية » .
- ٤٧ - « لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك الا بحضور ثلثى اعضائه على الأقل ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين » .
- ٤٨ - « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .
- ٤٩ - « الملك يعين وزرائه ويقيلمهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلمهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية » .
- ٥٠ - « قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الاتية امام هيئة المجلسين مجتمعين : « احلف بالله العظيم انى احترم الدستور وقوانين الامة المصرية واحافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه »
- ٥١ - « لا يتولى اوصياء العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافا اليها « وأن تكون مخلصين للملك » .

٥٢ - اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، فاذا كان مجلس النواب منحلًا وكان الميعاد المعين في امر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

٥٣ - « اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك ان يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعًا في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين » .

٥٤ - « في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لاحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما ويشترط لصحته حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين » .

« فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار ايا كان عدد الاعضاء الحاضرين وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية . واذا كان مجلس النواب منحلًا وقت خلو العرش فانه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه » .

٥٥ - « من وقت وفاة الملك الى ان يؤدي خلفه أو اوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة المصرية وتحت مسؤوليته » .

٥٦ - « عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات اوصياء العرش على ان تؤخذ من مخصصات الملك » .

الفرع الثاني - الوزراء

٥٧ - « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » .

٥٨ - « لا يلي الوزارة الا مصرى » .

٥٩ - « لا يلي الوزارة أحد من الاسرة المالكة » .

٦٠ - « توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » .

٦١ - « الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » .

٦٢ - « أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال » .

٦٣ - « للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى محدود فى المداولات الا اذا كانوا أعضاء ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستعينوهم منهم ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته » .

٦٤ - « لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل ائناء وزارته العضوية بمجلس ادارة اية شركة ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً فى محل تجارى أو مالى » .

٦٥ - « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فاذا كان القرار خاصاً باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

٦٦ - « لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تادية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى الآراء » .

٦٧ - « لمجلس الاحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس » .

٦٨ - « يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الاهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك »

٦٩ - « يطبق مجلس الاحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزارة التى لم يتناولها قانون العقوبات » .

٧٠ - « تصدر الاحكام بالعقوبة من مجلس الاحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً » .

٧١ - « الى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الاحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء » .

٧٢ - « الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل الى أن يقضى مجلس الاحكام المخصوص فى امره . ولا يمنع استعفاؤه من اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته » .

٧٣ - « لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الاحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب » .

الفصل الثالث

البرلمان

٧٤ - « يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب » .

الفرع الأول - مجلس الشيوخ

٧٥ - « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

٧٦ - « كل مديرية او محافظة يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا أو أكثر ينتخب عضواً عن كل مائة وثمانين ألفاً أو أكثر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً وكل مديرية او محافظة لا يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً وكل محافظة يقل عدد اهاليها عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى او بمديرية » .

٧٧ - « تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية او محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية او محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس » .

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظة التي لها حق الانتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ - على انه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وتبجديدهم الدوائر الانتخابية » .

٧٨ - « يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي » .

٧٩ - « يشترط في عضو مجلس الشيوخ منتخباً أو معيناً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية : -

أولاً - « الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف او اية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً - سواء في ذلك الحاليون والسابقون »

ثانياً - « كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملوك اللذين يؤدون ضريبة لا تقل عن

مائة وخمسين جنيتها مصريا في العالم ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالاعمال المالية او التجارية او الصناعية وبالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخابات على عدم جواز الجمع بينها . »

«وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .

٨٠ - « مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات » .

« ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه » .

٨١ - « رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم » .

٨٢ - « اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ » .

الفرع الثانى - مجلس النواب

٨٣ - « يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى احكام قانون الانتخاب . »

٨٤ - « كل مديرية او محافظة يبلغ عدد اهاليها ستين ألفا فاكثر تنتخب نائبا واحدا لكل ستين ألفا أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفا . وكل مديرية او محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ثلاثين ألفا يكون لها نائب ما لم يحقها قانون الانتخاب بمحافظة اخرى او بمديرية . » .

٨٥ - « تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية او محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية او محافظة له هذا الحق » .

« وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر فى المديرات والمحافظات التى لها حق انتخاب اكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديرات التى لا يبلغ عدد اهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا دائرة انتخابية مستقلة . »

« وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الاخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية » .

٨٦ - « يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى » .

٨٧ - « مدة عضوية النائب خمس سنوات » .

٨٨ - « ينتخب مجلس انواب رئيسا ووكيلين سنويا فى اول دور انعقاد عادى ورئيس المجلس ووكيله يجوز اعادة انتخابهم » .

٨٩ - « اذا حل مجلس النواب فى امر فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر » .

٩٠ - « الامر الصادر بحل مجلس النواب يجب ان يشتمل على دعوة المنفذين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز الشهرين وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب » .

الفرع الثالث - احكام عامة للمجلسين

٩١ - « مركز البرلمان مدينة القاهرة . على انه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة اخرى بقانون . واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون » .

٩٢ - « عضو البرلمان ينوب عن الامة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة ان تعينه توكيله بالمر على سبيل الالزام » .

٩٣ - « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيهما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب احوال عدم الجمع الاخرى » .

٩٤ - « يجوز تعيين امراء الاسرة المالكة ونبلاتها اعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم باحد المجلسين » .

٩٥ - « قبل ان يتولى اعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون ان يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد » .

وان يؤدوا اعمالهم بالذمة والصدق .

« وتكون تادية اليمين فى المجلس علنا بقاعة جلساته » .

٩٦ - « يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة اعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر باغلبية ثلثى الاصوات ويجوز ان يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة اخرى » .

٩٧ - « يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

« ويدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الاقل . ويعلم الملك فخص انعقاده » .

٩٨ - « ادوار الانعقاد والحدة للمجلسين فاذا اجتمع احدهما او كلاهما فى غير الزمن القانونى فالاجتماع غير شرعى والقرارات التى تصدر فيه باطلة بحكم القانون » .

٩٩ - « جلسات المجلسين علنية على ان كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة وعشرة من الاعضاء . ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجرى في جلسة عادية ام لا . »

١٠٠ - « لا يجوز لاي المجلسين ان يقرر قرارا الا اذا حضر الجلسة اغلبيية اعضائه . »

١٠١ - « في غير الاحوال المشترط فيها اغلبيية خاصة تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة وعند تساوى الاراء يكون الامر الذي حصلت المداولة بشأنه مرفوضا . »

١٠٢ - « تعطى الاراء بالتصويت شفويا او بطريقة القيام والجلوس واما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فان الاراء تعطى دائما بالمناداة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال . ويحق للوزراء دائما ان يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية ايام في الاقتراع على عدم الثقة بهم . »

١٠٣ - « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه ان يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه . »

١٠٤ - « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد او اكثر يجب إحالته الى لجنة لفحصه وابداء الراى في جواز نظر المجلس فيه فاذا راي المجلس نظره ابع فيه حكم المادة السابقة . »

١٠٥ - « لا يجوز لاي المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الراى فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات . »

١٠٦ - « كل مشروع قانون يقرره احد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر . »

١٠٧ - « كل مشروع قانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه . »

١٠٨ - « لكل عضو من اعضاء البرلمان ان يوجه الى الوزراء اسئلة او استجابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة في استجابات الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير . »

١٠٩ - « لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه . »

١١٠ - « لا يجوز مؤاخلة اعضاء البرلمان بما يبدون من الافكار والآراء في المجلسين . »

١١١ - « لا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو اى عضو من اعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلس بالجناية » .

١١٢ - « لا يمنح اعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين اثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضو البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية » .

١١٣ - « لا يجوز فصل احد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع له هو ويشترط في غير احوال الجمع واحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة ارباع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس » .

١١٤ - « اذا خلا محل احد اعضاء البرلمان بالوفاة او الاستقالة اوغير ذلك من الاسباب يختار بدله بطريق التعيين او الانتخاب على حسب الاحوال وذلك في مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو الحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه » .

١١٥ - « تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤ مدة نيابته وفي حالة عدم امکان اجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فبان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة » .

١١٦ - « يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء اكان التجديد بطريق الانتخاب او بطريق التعيين في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم فان لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب او تعيين الاعضاء الجدد » .

١١٧ - « لا يسوغ لاحد مخاطبة البرلمان بشخصه ، ولكل مجلس ان يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من المرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك المرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم » .

١١٨ - « كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس ولا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من ابوابه الا بطلب رئيسه » .

١١٩ - « يتناول كل عضو من اعضاء البرلمان مكافاة سنوية تحدد بقانون » .

١٢٠ - « يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة السير في اعماله » .

اعماله .

الفرع الرابع

احكام خاصة با انعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر .

١٢ - « فيما عدا الاحول التى يجتمع فيها المجلسان . بحكم القانون فانهما ان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك . »

١١ - « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس ن » .

١٢ - « لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الاغلبية المطلقة من اعضاء المجلسين الذين يتالف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر فى الاقتراع على هذه ات احكام المادتين المائة والاولى بعد المائة . »

١٢ - « اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال ادوار انعقاد البرلمان العادية او مادبة لا يحول دون استمرار كل من المجلسين فى تادية وظائفه الدستورية . »

الفصل الرابع السلطة القضائية

- ١٢٥ - « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء . »
- ١٢٦ - « ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون . »
- ١٢٧ - « تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقررها القانون . »
- ١٢٨ - « عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتمتعين حدوده وكيفيته بالقانون . »
- ١٢٩ - « يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقررها القانون . »
- ١٣٠ - « جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام او للمحافظة على الآداب . »
- ١٣١ - « كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه . »
- ١٣٢ - « يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها . »

الفصل الخامس

مجالس المديريات والمجالس البلدية

١٣٣ - « تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون . »

« وتمثلها المديريات والمجالس البلدية المختلفة . »

« ويعين القانون حدود اختصاصها . »

١٣٤ - « ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف انواعها . واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين - ویراض في هذه القوانين المبادئ الآتية :

أولاً - « اختيار اعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض اعضاء غير منتخبين . »

ثانياً - « اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم اهل المديرية او المدينة او الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الاحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها . »

ثالثاً - « نشر ميزانياتها وحساباتها . »

رابعاً - « علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون »

خامساً - « تداخل السلطة التشريعية او التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها او اضرارها بالمصلحة العامة وابطال ما يقع من ذلك . »

الباب الرابع

في المالية

- ١٣٥ - « لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها او إلغاؤها الا بقانون » .
- ولا يجوز تكليف الاهالى بتأدية شئ من الاموال او الرسوم الا فى حدود القانون . »
- ١٣٦ - « لا يجوز اعفاء احد من اداء الضرائب فى غير الاحوال المبينة فى القانون »
- ١٣٧ - « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة او تعويض او اعانة او مكافاة الا فى حدود القانون » .
- ١٣٨ - « لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » .
- « وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد او مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقانون والى زمن محدد » .
- « يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى انشاء او ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر اعمال الرى التى تهم اكثر من مديرية . وكذلك فى كل تصرف مجافى فى املاك الدولة » .
- ١٣٩ - « الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصرفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الاقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون . ونقر الميزانية بابا بابا » .
- ١٤٠ - « تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب اولا » .
- ١٤١ - « لا يجوز لخص دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » .
- ١٤٢ - « اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد اقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى » .
- ١٤٣ - « اذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة » .
- « ومع ذلك اذا اقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً. » .

١٤٤ - « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية » .

١٤٥ - « الحساب الختامي للإدارة المالية من العام المنتقضى يقدم الى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده » .

١٤٦ - « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجرى عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي » .

الباب الخامس

القوة المسلحة

- ١٤٧ - « قوات الجيش تقرر بقانون » .
- ١٤٨ - « يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات » .
- ١٤٩ - « يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات » .

الباب السادس

احكام عامة

- ١٤ - « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية » .
- ١٤ - « مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية » .
- ١٥ - « تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى » .
- ١٤ - « العفو الشامل لا يكون الا بقانون » .
- ١٤ - « ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادئ المقررة دستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى وزارة الأوقاف - وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد .
توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات بها الآن » .
- تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما فررها ، رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة » .
- ١٥ - « لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن ان ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية ذات المرجعية » .
- ١٥ - « لا يجوز لاية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا ان يكون ذلك فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون » .
وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط بهذا الدستور » .
- ١٥ - « للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف و أكثر من أحكامه أو اضافة أحكام أخرى ومع ذلك فان الأحكام الخاصة الحكومة النيابى البرلمانى ونظام وراثه العرش وبمبادئ الحرية والمساواة كفاهما هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » .
- ١٥ « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لاعضائه قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه » .

« فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء » .

١٥٩ - « لا يجوز احداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق سند الملكية مدة قيام وصاية العرش » .

١٦٠ - « تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان » .

الباب السابع

احكام ختامية واحكام وقتية

- ١٦١ - « يعين الملّقب الذى يكون ملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون أمام الحكم النهائى للسودان » .
- ١٦٢ - « مخصصات جلالة الملك هي ١٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هي ١١١٥١٢٠٠ جنيه مصرى وتبقى كما هي لمدة حكمه ويجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان » .
- ١٦٣ - « يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ » .
- ١٦٤ - « يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان » .
- ١٦٥ - « تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن » .
- ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور » .
- ١٦٦ - « تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة الا عن المدة الباقية منها من يوم نشره ، أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء » .
- ١٦٧ - « اذا استحکم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة » .
- « ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه » .
- ١٦٨ - « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والاضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق النافها وتعديلها في حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى » .

١٦٩ - « تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوي السابق عباس حلمي باشا وتضييق ما له من الحقوق كان لها صفة دستورية لا يصح اقتراح تنقيحها » .

١٧٠ - « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » .

١٧١ - « على وراثتنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه » .
(صدر بسراى عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل ١٩٢٣)

(فؤاد)

٣٠ أبريل - صدور قانون الانتخابات

ولم ينته شهر أبريل حتى كان قانون الانتخابات قد صدر ، وقد كان من أوائل ما فعلته وزارة سعد باشا زغلول أن غيرت هذا القانون ، ولم يرجع أبدا الى نظامه الذي كان قائما على أن يختار كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم وهؤلاء المندوبون هم الذين يختارون النائب وقد أطلق عليهم اسم « الثلاثين » .

١٤ مايو - الافراج عن أعضاء الوفد المحكوم عليهم

قدمنا فيما سبق أن أعضاء الوفد الذين تزعموا الوفد بعد اعتقال سعد زغلول ، كان قد قبض عليهم وحوكموا أمام محكمة عسكرية انجليزية ، حيث رفضوا أن يعترفوا بها فضلا عن أن يدافعوا عن أنفسهم وقال حمد باشا (الباسل عباره الخالدة) لكم أن تحكموا علينا ، لا أن تحاكمونا » ولما صدر الحكم بعد ذلك بالاعدام هتفوا بحياة مصر ، وقد عدل الحكم فيما بعد الى سبع سنوات من السجن ، فلما أن صدر الدستور وبدأت إنجلترا تغير سياستها كما رأينا ، أفرجت عن هؤلاء السجناء وهم :

حمد الباسل باشا ، مرقص حنا بك ، الاستاذ وبيضا واصف ، الاستاذ واصف بطرس غالى ، علوى بك الجزار ، مراد بك الشريعى ، جورج بك خياط ، كما أفرج عن كثير من المعتقلين السياسيين .

٩ مايو - انتخاب حافظ بك رمضان رئيسا للحزب الوطنى

اشتملت هذه الموسوعة فى جزئها الثالث والرابع على تفصيلات نشاط الحزب الوطنى ، فى ظل رئيسيه السابقين مصطفى كامل باشا ومحمد بك فريد ولكن بموت هذين الزعيمين من ناحية واندلاع ثورة ١٩١٩ من ناحية أخرى انتقل النشاط الوطنى الى الوفد وزعامة سعد باشا زغلول ، وليس أدل على ذلك من بقاء رئاسة الحزب الوطنى شاغرة حتى ذلك التاريخ « ٩ مايو ١٩٢٣ » . حيث اجتمعت اللجنة الادارية

للحزب الوطنى واختارته الاستاذ محمد حافظ رمضان ليكون الرئيس الثالث للحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومحمد فريد ، ولما كنت معاصرا لهذه الاحداث ، بل واتصلت بالرئيس الجديد بان اشتغالى بالسياسة واشهد ان الرئيس الجديد لم يكن على مستوى سابقه او حتى نصف هذا المستوى ونست ادرى حتى بعد هذا العمر الطويل فيم كان اختياره ، لقد كان هناك رجلان يصلح كلاهما لرئاسة الحزب ، أحدهما على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل والذي اضطهد وأخرج من الجيش بسببه ، والثانى هو الشيخ عبد العزيز جاويز وهو المصرى الاول والاخير الذى اكتتب الشعب المصرى لى بقلده وساما ، حقا ان الرجلين كانا مبعدين خارج مصر بسبب انتمائهما للحزب الوطنى ، ولكنهما لم يلبثا ان عادا وأنا نفسى شهدت حفلا انتخابيا (ساعدو للحدث عنه فى ذكرى ياتى) للاستاذ على فهمى كامل ، وكان قد رشح نفسه ضد سعد زغلول ، وقد كان ذلك يعتبر قمة الثقة بالنفس والشجاعة والجرأة ان لم يكن الفداية .

وكيفما كان الامر فقد أصبح حافظ رمضان رئيسا للحزب الوطنى ، وكان من اوائل ما عمل ان ارسل برقية مجاملة رقيقة لسعد باشا زغلول فى أوروبا ، وتلقى عليها ردا رقيقا ولكنه كان مختصرا جدا .

٣٠ مايو - صدور قانون الاجتماعات

ومضت الحكومة فى اصدار حلقة جديدة من سلسلة القوانين التى يبدو ان الانجليز اشترطوا صدورهما قبل الفاء الاحكام العرفية فصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ خاصا بالاجتماعات والمظاهرات فى الطرق العمومية ، وسوف نرى أن البوارج البريطانية ستأتى الى مصر مهددة مندرة اذا حدث مساس بهذا القانون .

٣١ مايو - الافراج عن المنفيين فى سيشل

وكان نفر من اعضاء الوفد وهم :

فتح الله باشا بركات ، الاستاذ مكرم عبيد ، مصطفى بك (باشا) النجاس ، عاطف بك بركات ، سينوت بك حنا .

كل هؤلاء كانوا قد اعتقلوا مع سعد زغلول ونفوا معه الى جزيرة سيشل ، وقد رأينا ان سعد زغلول كان قد نقل الى جبل طارق ثم أفرج عنه فى ٢٧ مارس ولكن زملاءه السابقى الذكر ظلوا رهن الاعتقال الى ان أخبرهم حاكم جزيرة سيشل فى ٣١ مايو انهم أصبحوا أحرارا .

٢ يونيو - صدور قانون الاحكام العرفية :

وصدور قانون ينظم اعلان الاحكام العرفية فى حالة الخطر الخارجى أو الداخلى ، وقد ندد عهد الرحمن الرافعى فى تاريخه باصدار هذا القانون الذى كان يجب على البرلمان ، وهى مثالية مارسها عبد الرحمن فى كل ما كتب نشكره عليها بطبيعة

الحال ، أما نحن الذين ندرك ان الانجليز اشتراطوا هذا ليلغوا هم الأحكام العرفية .
فنشكر يحيى باشا البراهيم الذى عمل بكل جد وهمة لازالة كل المعوقات التى
تحول دون انشاء الحكم العسكرى الانجليزى واجراء الانتخابات التى سوف تجىء
بسعد زغلول رئيسا لمجلس الوزراء .

٥ يوليو - صدور قانون التضمينات :

وكان أخطر القوانين الذى اشترطت انجلترا صدوره لالغاء الاحكام العسكرية
هو « قانون التضمينات » الذى يقرر حصانة لكل ما قامت به السلطة الانجليزية
فى ظل هذا القانون ، واصدرته الحكومة فى « ٥ يوليو » وقابل الراى العام صدوره
باستنكار شديد .

٥ يوليو - الغاء الانجليز للأحكام العرفية :

وبرت انجلترا بوعدها او بالأحرى مندوبها السامى فى مصر الفيلد مارشال
اللورد اللبى كما وقع قرار الغاء الأحكام العرفية ، وأفرجت السلطة الانجليزية
عن بعض المحكوم عليهم وفى ١٨ يوليو اصدرت الحكومة قانونا ينظم طريقة تعويض
الأجانب عند اعتزال وظائفهم وقد قوبل بدوره بعاصفة من الاستنكار الشديد ،
وما زالت ذاكرتى تختزن منذ ذلك العهد كيف كان يقال انه يراد بهذا القانون
افلاس مصر .

٢٠ يوليو - القرار بإمكان عودة المبعدين :

واعلن مجلس الوزراء أخيرا ، القرار الذى طال شوق الجماهير اليه ، وهو
حرية المواطنين المبعدين (وعلى رأسهم سعد زغلول بطبيعة الحال) بأمر السلطة
الانجليزية ، فى العودة الى مصر ، وفى رأينا أن لو عجلت الوزارة بهذا الاعلان
لوفرت على نفسها تسعة أمثال النقد الذى وجه اليها ، ولكنها لم تفعل الا أن اذن
لها الانجليز أن تفعل ، وسوف تنتظر مصر قرابة شهرين قبل أن يعود سعد زغلول
باشا من تلقاء نفسه .

٢٤ يوليو - النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان :

قدمت فى ذكرياتى عن طفولتى عام ١٩٢١ كيف شغلت حرب تركيا وانتصاراتها
المدوية على اليونان ، اذهان الشعب المصرى وكيف كنت اطالع لجيراننا من أصحاب
الدكاكين جريدة الأفكار التى كانت تتوسع فى تفاصيل هذه المعارك .

ولقد مضت الحرب حتى نهايتها بانتصار تركيا الساحق على اليونان ، والذى
توج بالانتصار على الحلفاء وعلى رأسهم انجلترا نفسها ، فقد خيل اليها أنها
تستطيع ارباب « الغازى مصطفى كمال » بأن تعلن أن اساطيلها الرابضة فى مياه

الاستانة سوف تتصدى لمقاومته اذا هو زحف على استنبول (الاستانة) ولكن الجيوش التركية مضت في زحفها المظفر ودخلت الاستانة ، وهنا تراجع الانجليز والحلفاء ودخلوا في مفاوضات جديدة مع تركيا لتعديل معاهدة « سيفر » .

وعقد في « لوزان » بسويسرا مؤتمر جديد في العام السابق (١٩٢٢) اى في عهد وزارة تروت باشا ، بدل جهودا لاشراك مصر في هذا المؤتمر ولكن وزارته سقطت قبل امكن التنفيذ ، وارسل الشعب المصرى من ناحيته وفدين للاشتراك في المؤتمر وكان الحزب الوطنى هو مرسل أحد الوفدين ، حيث ارسل الوفد المصرى ، وفدا آخر برئاسة حسن باشا حسيب ، وقد اتحد الوفدان ، ثم اختلفا وتوجه كل منهم الى الغازى مصطفى كمال في تركيا ، واخيرا لم تشترك مصر في المؤتمر ، ومع ذلك فقد جاء تعديل معاهدة سيفر الى معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، لصالح مصر ، فبدلا من اعتراف تركيا بالحماية الانجليزية على مصر ونزولها عن سيادتها على مصر والسودان لانجلترا ، اصبح هذا التنازل لشعب البلدين على ما أعلن هذا عصمت اينونو رئيس الوفد التركى ، واليك نص مواد المعاهدة المتعلقة بمصر :

المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الاخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ - ان المسائل الناجمة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الاحكام الخاصة بالاملاك المنساختة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها ،

١٧ سبتمبر - عودة سعد زغلول الى مصر :

منذ افرج عن سعد زغلول من جبل طارق والشعب المصرى يترقب عودته ولكن حالته الصحية جعلته يبقى في اوروبا للاستشفاء فقصد فرنسا ثم استقر به المطاف في « اكس ليبان » فلما صدر في يوليو من هذا العام قرار رفع الحظر عن المبعدين ، زاد تطلع الشعب لعودة سعد زغلول ، ولكنه لم يرجع على الفور ومضى

قراية شهرين وسعد زغلول خارج مصر وغنى عن البيان أنه كان محور النشاط السياسى وهو خارج مصر ، وكتب الصحف الفرنسيه والانجليزية والمصريه تقصده لاستطلاع رايه فى شتى الامور ولا بد ان الانتخابات المصريه التى كانت قادمة فى الطريق ، كانت شغل سعد زغلول الشاغل ، ولا بد أنه أدرك بشاقيه فكره وتجربته انه لكى يفوز فى هذه الانتخابات بالاغلبية ، فلا بد له من تحسين علاقته بالسراى ، وقد كان توفيق نسيم مند وزارته هو صاحب فكرة التقريب بين الوفد والقصر ويبدو ان توفيق نسيم مضى حتى بعد خروجه من الحكم على مواصلة هذه المساعى التى كان من شأنها أن تعود بالخير ، وعلى كل الاطراف المعنية وبالتالى على مصر ، ومن هنا فنحن نتصور ، ان سعد زغلول لم يعد الى مصر الا بعد نجاح المفاوضات بينه وبين ملك مصر أحمد فؤاد ، فنرى سعد زغلول يقصد بمجرد ان وطأت قدميه ارض الاسكندرية الى سراى رأس التين ليقع فى سجل التشريفات ، ويدعى لمقابله الملك ويمكث فى حضرته مدة طويلة ، وكل ذلك لا يمكن الا ان يكون بترتيب سابق ، ذلك ان سعد زغلول لم يتردد فى ان يرفض علنا فكرة تسجيل اسمه فى دفتر التشريفات عقب عودته من منفاه فى المرة الاولى .

وكانت عودة سعد زغلول باشا من أوروبا على ظهر الباخرة اللوتس (نفس الباخرة التى استعملتها فى سفرى وعودتى من أوروبا بعد هذا التاريخ بنيف وعشرة أعوام) ولن نسهب كثيرا فى وصف عظمة الاستقبال الشعبى الذى قوبل به سعد زغلول سواء فى الاسكندرية او على طول الطريق من الاسكندرية الى مصر او فى محطة مصر حتى وصل الى بيته فان شرح ذلك يطول ويستبرأ مسجلا بكل تفصيله فى صحف تلك الايام ، ولكن الذى لا شك فيه أنه كان دون استقباله عندما عاد من المنفى فى المرة الاولى فحيث ظل سعد زغلول هو رجل الشعب الاول فقد كان الشعب فى المرة الاولى نائرا أما هذه المرة فقد كانت الثورة قد هددت ومازلت اذكر اننى ذهبت هذه المرة (١٢ سنة) لسماع خطبة من خطب سعد زغلول عقب عودته فى السراى الذى اقيم فى الارض القضاة المجاورة لبית الامة (ضريح سعد فى الوقت الحاضر) .

ولما كنت فى آخر السراى فلم اسمع من سعد زغلول سوى جملة واحدة (دى خبطتين فى الراس توجع) اشارة الى أنه كان قد خطب قبل ذلك ولكى تكمل صورة هذا الاجتماع فمازلت اذكر ان الفنان « حسن فايق » القى (مونولوجا) .

٢٧ سبتمبر - نجاح الوفد الساحق فى الانتخابات :

كان قانون الانتخاب يجسرى الانتخابات على دورتين كما قدمنا ، فقسم الناخبون الى كشوف يتضمن كل كشف ثلاثين ناخبا عليهم أن يختاروا مندوبا منهم يكون هو الذى ينتخب نائب النائرة ، ومن الواضح أن سعد زغلول قد عاد فى الوقت المناسب ليضع كل ثقته وما تحدثه الاحتفالات بعودته من تأثير على هذه

الانتخابات ، وقد كان لسعد زغلول ما أراد فقد أسفرت انتخابات المندوبين عن نجاح ساحق ماحق للوفد ، ومازلت اذكر الأخبار التي كانت تتداول من إن طباح عدلى باشا الخاص هو الذى انتخب مندوبا حيث سقط عدلى ، وما ذلك الا لأن طباح عدلى باشا الخاص كان وفديا ، واحسب أن هذه الشائعة سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة تكشف لك عن الروح التي كانت تسود البلاد ، ولما كانت الجولة الثانية والأخيرة لاختيار نواب الأمة قد جرت في مستهل عام ١٩٢٤ (١٢ يناير) فنحن نرجى الحديث عن النتائج النهائية لهذا العام .

وقد حضرت اجتماعا انتخابيا لعلى فهمى كامل وكان قد رشح نفسه ضد سعد زغلول ، وعقد الاجتماع في أرض فضاء في (درب الشمس) وكان مجاورا لبيتنا ومازلت اذكر انبى تأثرت كثيرا بما قال على فهمى كامل مما لا اذكر منه الآن حرفا واحدا ، غير ان الاجتماع مر هادئا ولم يعكره معكر .

تبادل الرسائل بين ثروت وسعد زغلول :

انتهت شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر وعملية الانتخابات هي الشغل الشاغل للبلاد والأحزاب ، ويقول الدكتور حسين هيكل في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية » ان حزب الاحرار الدستوريين ، كان يؤمل في الفوز بعدد كبير من المقاعد وكذلك الحزب الوطنى (وانهم فوجئوا بعد ذلك بنجاح الوفد الساحق) مع ان بحسب الدكتور هيكل أن يتذكر الواقعة التي قررها هو من حيث اعتذار عدلى يكن نفسه عن قيادة الحملة الانتخابية بحيث لم يلق خطاب الحزب عن الانتخابات ليظهره هذا الحادث البسيط لمن قوة سطو الكاسحة التي لم يشأ عدلى يكن نفسه أن يتصدى لها .

وعندما حاول عبد الخالق ثروت أن يذكر بنفسه وأنه صاحب الفضل فيما شرع سعد زغلول يبنى ثمراته ، ومع ذلك فما انفك منذ عودته يندد بتصريح ٢٨ فبراير بويصر على أنه نكبة للبلاد ودعا ثروت سعد زغلول الى اسدال ستار على الماضي وفتح صفحة جديدة يسودها الاتحاد ، فرد عليه سعد زغلول ردا قاسيا معينا في القسوة في هجاء عبد الخالق ثروت ، وقد فكرنا في أن نثبت نص سعد زغلول على هذا الرأي بل نحن نخالفه كل المخالفة ، فعبد الخالق ثروت ومن بعده يحيى ابراهيم هما أصحاب الفضل في اعلان استقلال البلاد وحصول الشعب على الدستور .

اثما أردنا تسجيل الخطاب لبلاغته الرائعة بحيث يمكن اعتباره تحفة بيانية يشتهر بها عصر سعد زغلول على النثر العربى في كل عصوره ، كما يشتهر بشعر شوقي على كل العصور

ذكريات الصبا عن هذه السنة :

كتاب ضخم طويل عريض استطيع بعون الله ان اكتبه تحت هذا العنوان ، ذلك ان هذه السنة من تاراتج حياتى ، هى من أخصبها فيها خرجت الى الوجود

عن طريق النشر الفكرة التى لخصت حياتى فى العمل من اجلها وهى « نصر الدين الاسلامى » ولما كنت مصريا والاسلام لا ينتصر ويعز الا بانتصارها وعزها فقد تلخصت حياتى فيما بعد لتحقيق « مجد مصر » وعزها ليكون ذلك سبيلا لعز الاسلام ونصره .

« انصر الدين الاسلامى » اسم للجمعية التى استتها هذا العام بمعاونة صديقى سيد فتحى رضوان ، وحررت منشورها الاول واجرى عليه فتحى رضوان تعديلا بحذف فقرات منه راي فيها تطويلا وحشوا بليون ميرر ، وصدر المنشور الاول مهورا بتوقيعنا نحن الاثنين وثلاثة آخرين انضموا الينا وجمعنا من انفسنا عشرة قروش طبعنا بها المنشور (٣٠٠ نسخة) وعلمته مزهوا لمدرس الديانة (الشيخ مصطفى عجاج) باعتبار ان هذه الحركة من غرس يديه واعدت المنشور الثانى متضمنا لأركان الاسلام الخمسة ، ولكننا هذه المرز طبعناه على ورق اجود ولدى مطبعة أشهر (مطبعة ظاظا) ولكن الجمعية توقفت بعد ذلك ، فقد استدعانا ناظر المدرسة (محمد توفيق البرادعى) وراح يندد بنا وكيف نفكر ونحن أحداث سفار ان نقوم بما ينبى أن يقوم به كبار الشيوخ والعلماء ، والقصة طويلة وضافية الذبول ، ولكن حسبنا هذا القدر .

ونعود الى صداقتى بسيد فتحى رضوان فقد بدأت من العام السابق (ثانية ابتدائى) ولكننا نمت واشتدت فى هذا العام ، بحيث أصبحنا لا نرى الا معا ليس فقط فى فترة الدراسة ، بل وبعدها ، بحيث كنا لا نفترق بعض الاحيان ؟ عند النوم . حيث يذهب هو الى بيته او اذهب انا فقد كنا لا نفترق ، وكان نهم فى شارع الخليج المصرى قرب ميدان السيدة (القى لم يكن بالاتساع الحالى لما قدمت) وكان فى الميدان القديم موقف للحمير وحوض لشرب السواب وكان بالميدان سبيل لارواء ظمأ عابرى السبيل ، وكان به نهاية الترام وعربات سوارس التى تجرها البغال (بدلا من الاوتوبيس اليوم) وكان ثمن التذكرة مليون .

ولا اظن ان هناك لونا من ألوان النشاط الادبى او الفنى او الرياضى لم تكن نمارسه ، فالملاكمة وكان بطيلاها العليلان فى ذلك الوقت هما كارينيه الفرنسى ، ودمبس الأمريكى وسرعان ما هويانا الملاكمة وأصبح عندنا التفازات الجلدية الخاصة وتسميت باسم دمبس حيث تسمى فتحى باسم كارينيه الفرنسى ، وهويانا المصارعة ومارستها وفى كرة القدم الفنا فريقا سداسيا واقمنا مباريات عامة ، وكان مركز نشاطنا هذا « الحوش » فى درب الشمس وكان يناقشنا فى الدرجة الاولى وبتفوق « حوش أيوب بك » .

ولم يكن اشتغالنا بالادب اقل من ذلك فقد كنا نطالع المجلات ونصل بعضها فقد كان هناك مجلة تسمى « النديم الروائى » وهى مجلة انبثقت من مجلة النديم وأكثر شهرة وهى مجلة « الروايات المصورة » وتشرت لى مجلة النديم مرة او

سرتين شدرات تحت عنوان « هل تعلم » ، وطبعاً كنت أنقل هذه المعلومات من كتب أو مجلات أقدم عهداً .

وكانت هناك مجلة أخرى أكثر جاذبية عن السينما تسمى « الصور المتحركة » وهذه بدورها ، أراسلها وثمة مجلة تالثة مصورة رياضية لا أحسب أن مصر تهتت مثيلاً لها من قبل أو من بعد وكانت تسمى « المضممار الرياضى » وأنا اليوم اعلم أن محررها « أسعد داغر » كان من الأدباء والصحفيين المرموقين ، وقد كان يحزر فيما بعد السياسة الخارجية بجريدة الاهرام فكنت اطالع بشغف ما يكتبه، ولم اكن أعرف أنه صاحب المجلة الى فتنت بها صغيراً على ان نشاطنا الاكبر كان دينياً واشترينا (قباقيب) لنضعها أمام المصلى ليستعملها الطلاب عند الوضوء كما رحنا نتنافس فى صلاة النفل وانى لأذكر الآن ، اننى صليت فى يوم وليلة مائة ركعة على سبيل التباهى والتفاخر .

سيد درويش ونشاطنا الفنى :

ولم يكن نشاطنا الفنى (تمثيل وغناء وانشاد) يقل عن كل ذلك ، تحت تألى ما اشاعه سيد درويش ، غير انى ارجىء هذا الحديث الى ختام العام التالى نبى شوق الاسراع الى عام ١٩٢٤ ووزارة سعد زغلول .

عام ١٩٢٤

تهديد - بين يدي حويلات شفيق باشا :

فبل أن أمضى في تسجيل الوقائع الثابتة لاحداث عام ١٩٢٤ لا يسعنى الا أن اسجل ما أشعر به من دين كبير لحوليه احمد شفيق باشا عن عام ١٩٢٤ فقد بعثت أمامى هذا العام بكل تفاصيله ومقالانه وما ألقى فيه من خطب ، ولما كنت في هذا التاريخ قد استكملت وعيى الذى جعلنى أشارك في الاحداث عن وعى وادراك حتى لا أدفع ثمن هذا ضربا وايلء مما سأعرض له في ختام حديثى عن السنة ، وأنا اربو ذكريانى الخاصة . ولذلك فقد كفانى أن اطالع كتاب شفيق باشا كى أعيش في الجو الذى ساد هذا العام وما على المؤرخ بعد ذلك الا أن يطالع على أفكار المعارضين لسعد زغلول بعد أن تبلورت في كتب ، صيغت بعد تقادم العهد كمذكرات الدكتور محمد حسين هيكل (لسان حال الاحرار الدستوريين) وعبد الرحمن الرافعى (في اعقاب الثورة) فضلا عن كونه من الحزب الوطنى فهو شفيق أمين بك الرافعى محرر « الاخبار » وقد كانت أكبر خصم لسعد ، فاذا اضاف الانسان الى ذلك مطالعة ذروة الدفاع عن سعد زغلول وهو الاستاذ عباس محمود العقاد الذى كان يكتب يوميا في جريدة البلاغ وبناديه سعد زغلول : ب ياذا القلم الجبار (على ما روى العقاد نفسه) .

وأخرا مطالعة كتاب أو اثنين لبعض المستقلين فان ذلك يعطى الانسان طمأنينة ضمير المؤرخ الذى قرأ مختلف الروايات للعصر الذى يكون قد عاصره وعاشه .

كلمة عامة عن وزارة سعد زغلول

وليس باستطاعتى وأنا أكتب هذه السطور وقد بلغت من الكبر عتيا (٧٠ سنة) وبعد أن مر على ما مر وشهدت من الاحداث ما شاهدته أن أقاوم تسجيل ما مر في خاطرى من تصور لشخصية سعد زغلول ووزارته الاولى بعد أن طالعت ما طالعت ، مما استشار كلمات كانت مخزونة في ذاكرتى ، واصبحت بعد هذا الوقت الطويل ، أكثر وضوحا من حيث دلالتها على مدى ما كان عليه سعد زغلول من عظمة انسانية ، بعد أن تحول الى رمز مصر وضمير شعبها ، مما عبر عنه توفيق الحكيم فاحسن التعبير عندما قال عنه « الكل في واحد » .

هل يلى الحكم أو لا يلى ؟

لقد دارت المناقشات في طلول مصر وعرضها منذ ظهر على الأفق أن نجاح الوفد أت لا شك فيه ، هل يتولى منصب رئيس الوزارة وقد أصبح زعيم الاغلبية البرلمانية أم يترك منصب رئاسة الوزارة لغيره من أعضاء الوفد ، ليظل هو القائد الأعلى المراقب والوجه والزعيم ، وقد أدى هذا اللون من التفكير الى أن يبتعد الوفد في مجموعه عن الحكم لتقوم وزارات ادارية ويظل الوفد يمثل في البرلمان ذروة الوطنية والمثالية .

ومن عجب أن هذه الأبحاث امتدت الى كتب المتأخرين بعد أن تمت الأحداث بالفعل ، فترى رجلا كبيرا كاستاذنا عبد الرحمن الرافعى يقول فى كتابه « وليته ما فعل » أى انه كان يتمنى أن لا يرأس سعد زغلول الوزارة ، ويخطئ أحد الدارسين لهذه الفترة ، اختيار سعد زغلول لرئاسة الحكومة ، أى أن تقلد سعد زغلول للوزارة بالفعل ، وكون ذلك أصبح حقيقة واقعة ، لا سبيل لتغييرها لم يمنع المناقشة التى بدأت فى أخريات عام ١٩٢٣ ، وامتدت حتى أواخر يناير عام ١٩٢٤ عندما حسم سعد زغلول القضية وألف أول وزارة دستورية شعبية فى تاريخ مصر برئاسته .

وعندنا ، انه فضلا عن ان ما كان فقد كان ولا بد من التعامل على أساسه فما الحاضر ، أى حاضر الا ابن الماضى وسير الأمور على هذا الوجه أو ذاك ، نقول فضلا من ذلك ، فان الدين شغلوا أنفسهم بهذه المناقشات قد اسقطوا من البحث الطبيعة البشرية من أساسها ، فلم يتصوروا ان سعد زغلول فى نهاية الأمر انسان ، والطبيعة البشرية تقوم على تحسين كل ما يحبه الانسان وتصوير الخير كل الخير فيما اختاره الانسان ، ليس فقط بالنسبة لشخصه بل وبالنسبة للنفع العام .

وها نحن فى مستهل عام ١٩٢٤ وأمامنا رجل قد يبلغ السبعين ، عائد من النفى والابعاد ، أنكرت عليه السلطة المحلية والانجليزية ، ان يكون صاحب شأن فى تسيير دفة الأمور فى مصر ، ثم لاحت الفرصة لأن يكون كل شيء فى حياة مصر ، الزعيم الشعبى الاوحد ورئيس الحكومة فى ذات الوقت من يستطيع مجابهة كل الدين اضطهدوه من مصريين وعلى رأسهم الملك أحمد فؤاد أو التجليز وعلى رأسهم اللورد اللينى ، الحق أننا بعد هذا العمر الطويل لانتصور ان يفكر مفكر فى أن لا يلى سعد الحكم (لاى سبب) الا أن يكون خصما لسعد أو على أقل تقدير لا يحبه ، وإذا كان هذا تفكير بعض انصاره فهو تفكير نظرى بحت ، أو هو سفسطائى ، أما الواقع الانسانى ، ايا كانت الظروف والملابسات ، فهو أن يشبع سعد زغلول طموحه فى أن يجمع سعد زغلول الى الزعامة رئاسة الحكومة وخاصة بعد أن أصبح ذلك هو تدعيم القواعد الدستورية بأعلاء سلطان الأمة ، وانها هى وليس الملك من يقيم الوزارات ويسقطها وسوف نرى عند استعراض النصوص كيف دارت هذه المعركة الصامتة منذ اللحظة الاولى بين الملك أحمد فؤاد وبين سعد زغلول ، فحيث رفض أحمد فؤاد الاشارة عن قرب أو بعد للشعب فى خطاب تكليفه لسعد زغلول بتشكيل الوزارة ، وجعل الأمر كله مرهونا بإرادته ، نرى أن سعد زغلول فى خطابه الذى أعلن فيه قبوله لتشكيل الوزارة ، أن قبوله هذا يستند الى ارادة الشعب الذى جعله زعيم الأغلبية وسوف نرى أن هذه الحرب الصامتة قد تحولت الى ناطقة فيما بعد ، حتى اذا أسعفت الظروف الملك أحمد فؤاد بأن قلب الانجليز ظهر المجن لسعد زغلول فقد حاول أحمد فؤاد أن يجهز على سعد زغلول ، ولكنه لن ينجح كما سوف نرى ، ولسنا نملك انفسنا بعد أن طالعنا هذه صفحات حكومة سعد زغلول ، الا أن نسجل انطباعاتنا .

وأول هذه الانطباعات هو احساس سعد زغلول بمدى ما وصل اليه من مكانة وقدر عند الشعب ، ولم يمنعه تواضعه أن يصرح بذلك فى عبارات مدوية ، كان

يقول مخاطباً النواب « لا تخرجوني لأنكم اذا اخرجتموني فقد اخرجتم الأمة »
أو أن يقول إنه كان يتمنى لو يجعلها (أى الحكومة) « زغولانية دما ولحما » .

وقال لمن خاطبه في ايقاف هجوم التسع على صحف المعارضة (كالاخپار والكشكول والسياسة) « افتريدنى ان احمى خصومى » كما استوقفنا انه برغم مروره في فترتين ، الأولى حاول أن يقتصد ما استطاع الى ذلك سبيلا في العبارات الحماسية المثيرة اما في الفترة الثانية وهى التى تبدأ بعلم الشروع في اغتياله على يد شباب مجنون فقد أصبحت تصريحات سعد زغول أشد تطرفا مما كان في يوم من الأيام ، حتى ليلخص مفاوضاته مع ماكدونالد رئيس الحكومة الانجليزية في جملة واحدة « دعينا الى الانتحار فابينا ان ننتحر » وهذا الذى وصفه سعد زغول على انه انتحار، قد قبل خليفته ما هو اسوأ منه بمراحل ، ووصفه بأنه الشرف والاستقلال ، ولما حاولت مصر الفتاة ان تخالف هذا الراى اتهمت « بالروق والخيانة » .

وأشهد أمام الله انه في كلتا المرحلتين التى اجتازهما سعد زغول في وزارته كان يمثل شعب مصر القوى الذى لا يهاب ولا يقبل المساس بكرامته ، وكان لا يتردد في اظهار عذره علنا ازاء بعض تصرفات الانجليز كان يقول للنائب « هل عندكم تجريدة » . ولقد عيب عليه ذلك في وقته ، وقال له عبد الرحمن ارافعى في مجلس النواب : كنا نؤمل في زعيم الأمة أن يقوى هرائمنا لا أن يدخل اليأس الى نفوسنا .

ولكننا بعد هذا العمر الطويل وبعد أن رأينا ما رأينا ، نرى في هذه العبارة « هل عندكم تجريدة » آية صدق سعد زغول واستقامته ، وقوته في نفس الوقت فعندما يعلن سعد زغول أنه مضطر لقبول هذا الشيء أو ذاك لأنه لا يملك جيشا ينقذ به ارادته ، فهذا هو صفة في وجه انجلترا وهى انما تعتمد على قوتها السافرة - وبعد هذا التمهيد نمضي في سرد أحداث العام .

١٢ يناير ١٩٢٤ - انتخابات مجلس النواب

استهلّت سنة ١٩٢٤ ووزارة يحيى باشا ابراهيم في الحكم فقد كانت تمارس مهمتها التى اضطلعت بها وهى ادخال مصر تحت دائرة الحكم الدستورى ، فاعلنت الدستور كما رأينا وشفعته باعلان قانون الانتخاب الذى كان يتم على درجتين ، وأجرت المرحلة الأولى بالفعل لاختيار المندوبين « الثلاثينيين » وقد عرف بمجرد اتمام هذه الخطوة أن الاغلبية ستكون للوفد ، ذلك أن الوفد كان هو الوحيد الذى له لجان في كل مدينة بل في كل قرية ، وكان هو وحده الذى رشح في كل دوائر القطار ، حيث لم يجد حزبا الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى مرشحين عنهم في كل الدوائر وفى الدوائر التى رشح فيها المستقلون أنفسهم ، كانوا يعلنون أنهم وفديون فلم يكن هناك شك في أن الوفديين كانوا سيحصلون على الاغلبية ، ولكن التقدير كان يدور حول حصول حزبى المعارضة وغيرهم على عدد لا بأس به من المقاعد يجعل لهم وجودا مؤثرا ، فلما كان يوم الانتخابات بالفعل جاءت المفاجأة الكبرى لأحزاب المعارضة وللملك والانجليز ، حيث كان نجاح الوفد ساحقا الى درجة تشبه الاجماع وفي مذكرات

الدكتور هيكل وصف شيق لهذه الليلة التي جلسوا فيها في جريدة السياسة ،
يتلقون انباء سقوط زعمائهم واقطابهم في دوائر كانوا يتصورونها وقفا عليهم ، وفي
حوليات شفيق باشا أسماء جميع النواب الذين فازوا ، بل صور الكثيرين منهم ،
وقد فاز بعض المستقلين كما قد منا ، فلم يكادوا ينجحوا حتى اعلنوا انطواءهم تحت
لواء سعد زغلول .

ولا يطمع القارىء أن اذكر أسماء جميع الناجحين ولكنى اثبت أسماء غير
الوفديين فهم جديرون بالتسجيل اذ كانوا يؤلفون أول معارضة وطنية .
من الحزب الوطنى : فاز كل من عبد اللطيف الصوفانى بك ، وعبد الرحمن الرافعى ،
وعبد الحميد سعيد وعبد العزيز الصوفانى .
من الأحرار الدستوريين : محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا
وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل بك أبو سمرة وعبد الحليم العلابى بك وتوفيق
بك اسماعيل .

وحتى هذا العدد القليل ، لم ينجح الا لمعاونة الوفديين لهم لسبب اول آخر ولا بد
انهم كانوا خلال الانتخابات يعلنون عدم عدائهم لسعد زغلول والا لما نجح أى واحد
فيهم ، وفي كتاب عبد الرحمن الرافعى وفي مذكراته ما يدل على عظمة هذا الشعب
ووعيه العجيب ، فقد وقفت لجان الوفد الى جواره تقديرا منها لوطنيته مما تحدثنا
عنه في ثورة ١٩١٩ وقد حفظ عبد الرحمن الرافعى هذا الجميل للوفديين ، واعترف
انه بالرغم من انه كان يخالف سعد زغلول ويناقشه ويستجوبه ، ومع ذلك فقد كان
يلقى دائما اذنا صافية واحتراما وتقديرا لما يقول ، ايمانا من الجميع باخلاصه
وصدقه وقد بقي لتكمل صورة أول مجلس نواب أن نسجل كيف سقط رئيس
الحكومة نفسه (يحيى ابراهيم) دائرة منيا القمح حيث فاز عليه وفدى ، هو أحمد
مرعى (والد المهندس الزراعى سيد مرعى) وهذا يشهد ليحيى باشا ابراهيم بنزاهة
لم تشهد لها البلاد مثيلا من قبل أو من بعد .

كما أن محمد باشا محمود الذى كان قد انتخب كما قدمنا ، قد تقدم طعن في
انتخابه وقبل المجلس الطعن واسقطت عضوية محمد باشا محمود واعيد اجراء
الانتخابات ، وأرسلت الحكومة الاستاذ عبد القادر مختار وكيل مديرية اسيوط
ليعمل على اسقاطه (كما يروى الدكتور هيكل في مذكراته) فآثر محمد محمود باشا
أن لا يعيد ترشيح نفسه وقد شاءت الظروف ان تتوطد معرفتى بكلا الرجلين بعد
ذلك بنيف وعشر سنوات .

١٧ يناير ١٩٢٤ - يحيى ابراهيم يقدم استقالته

من الواضح أن يحيى باشا ابراهيم كان يرغب في أن تستمر وزارته لاجراء
انتخابات مجلس الشيوخ كما أجرت انتخابات النواب ولا بد أن تكون المناقشات التى
دأرت حول ما سوف يفعله سعد زغلول قد جعلت بعض الاحلام يدور في ذهن الحكومة ،
ولكن حديثا أجرته شركة روتر (للانباء) الانجليزية ، مع سعد زغلول عقب ظهور

الانتخابات ونشرته الصحف ، كان كافيا ليحيى ابراهيم أن يقدم استقالته ، ذلك أن سعد زغلول قال في الرد على سؤال وجه اليه ، قال :

« لو اتبعت القواعد الدستورية ، وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم في الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد . »

وهكذا أسفر سعد زغلول عن رأيه في ما سوف يكون في المستقبل ، فان الوزارة يجب أن تستقيل ، وإذا كان يحيى باشا ابراهيم قد قطع هذا الشوط للوصول بمصر الى الحكم الدستوري فلم يتطلب الأمر منه سوى يومين أو ثلاثة ليرفع للملك استقالته ، فرفعها في ١٧ يناير ، ولكن لابد أن يكون الملك أحمد فؤاد قد عدل في خطاب الاستقالة وبذل ، حتى لا يبدو الأمر ، أن بقاء الوزارة وسقوطها رهن بارادة الأمة ، ومن هنا فسوف نرى في آخر خطاب الاستقالة إشارة لذلك ، كما أن الملك أحمد فؤاد لم يقبل الاستقالة على الفور ، ولم يكلف سعد زغلول بتشكيل الوزارة الا بعد ذلك باكثر من عشرة أيام ، واليك نص استقالة يحيى باشا ابراهيم :

« مولاي صاحب الجلالة »

« اوليتموني جلالتم ثقتكم الغالية باسناد رئاسة مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تحتاز أزمة لا تزال ذكرها حاضرة في الأذهان فصدعت بالأمر قياما بواجبي نحو الوطن مستعينا بالله عز وجل ومعتمدا على تعضيد جلالتم وقيمت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول وقد أتمت الوزارة في عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة في عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمنينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد وتلا ذلك تحقيق جملة آماني أعادت الى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ اليها الحكومات المتدنية ، وتوصلا الى تحقيق مبدأ اخلال المصري محل الأجنبي عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وذلك باصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيرا من وطأة الطريقة التي رسمت لتعويض الموظفين اللذين يمثلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الاعمال في مختلف الإدارات ، ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع ادوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام ، وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن قربا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة في تغيير الوزارة قبل تمام

عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوزارة إلا أنى رأيت أنا وزملائي عملاً بمبدأ الحياد الذى لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالته هذه الاستقالة .

« وانى لجلالته على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين » .

يحيى ابراهيم

القاهرة في ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ هـ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤ م) .
وقبل الملك استقالته في ٢٧ يناير .

٢٨ يناير - تكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة :

بقيت وزارة يحيى باشا ابراهيم بعد استقالتها ولم يكن لذلك أى مبرر سوى رغبة الملك في تأكيد سلطته ، غير أنه لما كان الأمر كله هو تجربة انجليزية ، فربما كان سعد زغلول زعيم الأمة والحكومة معاً أقدر من في مصر لقبول الصيغة الانجليزية ، فقد كان لا مناص من تكليفه بتشكيل الوزارة ، فلم يكذب سعد يكشف عن رغبته في تولي الوزارة بنفسه ، وعلم الانجليز بهذا العزم ، حتى أشاروا على الملك أن يخطو الخطوة الواجبة والمربوبة في ذات الوقت ، وهى تكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة ، ولكننا سنرى أن خطاب التكليف قد خلا من أى إشارة إلى الانتخابات ، فضلاً عن إرادة الأمة ، وإنما كان أحمد فؤاد يختار سعد زغلول كما يختار أى انسان آخر على هواه ، وإليك نص التكليف :

« عزيزى سعد زغلول باشا »

« ولما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائمة نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهداً جديداً من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأي في تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا معربة الرئاسة الجليلة لعهدتكم ، وإصدارنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ، ونسأل الله جلّت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة انه سميع مجيب » .

صدر بمرأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ هـ (٢٨ يناير ١٩٢٤)
ومما يلاحظ في كتاب الملك انه لم يجعل من أسباب تكليفه سعداً بتأليف الوزارة انه

نال ثقة الأمة في الانتخابات ، بل لم يشر إليها إطلاقاً ، واقتصر الكتاب على العبارات التقليدية التى تكتب لمن يختاره ولّى الأمر لتأليف الوزارة ، ولعل الملك أراد بهذا

الانغال المتعمد ان لا يعترف بالاساس الدستوري لقبام الوزارات وسقوطها ولا يعترف
بسلطة الامة وبحقها في اختيار حكامها ، وقد اكمل سعد هذا النقص في جوابه الى
الملك ، اذ جعل اول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الامة وارتيكاز الحكومة على ثقة
وكلائها .

سعد زغلول يجعل « الامة مصدر السلطات »

ورد سعد على خطاب التكليف ردا مطولا حرص فيه كل الحرص على اعلاء سيادة
الامة وان قبوله تشكيل الوزارة ، انما ينبع من اعماله لمشيشة الامة التي اولته ثقته
الغالية في الانتخابات ، ورغبة من سعد زغلول في تأكيد هذا المعنى وتعميقه ، فقد راح
يكرره باكثر من معنى واسلوب كما تتجلى قوة الرجل واستقامته ، انه تمسك بكل
ما سبق له ان رفضه أو انكره ، واعتبر ان قبوله الوزارة لا يعنى شيئا من ذلك ، كما
لا يعنى تنازل حكومته عن الاستقلال التام لمصر والسودان ، واليك النص :

« مولاي صاحب الجلالة »

« ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الامة ونوابها بشخصي الضعيف
توجب على والبلاد داخلية في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها وارتيكاز حكومتها على
ثقة وكلائها الا اننحى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبتني في ظروف اخرى وان
أشكل الوزارة التي شاءت جلالتم تكليفني بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولي لتحمل
أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا
برياسته .

« ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب اظهرت بكل جلاء اجماع الامة على
تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في
الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض
مع هذا الاستقلال كما اظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها
من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت
من حقوق البلاد وحدثت من حرية افرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية
والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية
والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التي
وهي وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولوا منها ان توجه عنايتها الى هذه المسائل ،
الاهم فالهم منها ، وتحرص اكبر همها في البحث على احكم الطرق واقربها الى
تحقيق رغبات الامة فيها وازالة اسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الاضرار
مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه
المرغوب الا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام
باعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الامر اليه من المواد
والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

« ولقد لبنت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر الى الحكومة نظير الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدير الكيد لها لا وكيلا امينا يسعى لخيرها ، وتولد من هذا التعمور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا في ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة ان تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بانها ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ، ولذلك يلزمها ان تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات واحلال الوثام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف اجناسهم واديانهم ، كما يلزمها ان تثبت الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها او الإخلال بما تقتضيه .

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات خصوصا مع ضعف قوى الاعتلال صحته ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ، ولكنى اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع اهالى البلاد ونزلائها .

« فأرجو اذا صادف استحسان جلالته ان يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ، أحمد مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة ، مرقص حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات ، واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية ، محمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية .

« وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم ما تتمناه من التقدم والارتقاء ، وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم .

سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير ١٩٢٤)

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتالفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد .

ه فبراير - الوفد يذيع بيانا لتأكيد سلطان الأمة :

لا نحسب ان المؤرخ فى حاجة لان يطيل فى كيف استقبلت الأمة حكومة الشعب ، فعلى الرغم من ان سعد زغلول وجه منذ اليوم الاول نظر المديرين ان يكفوا عما

اعادوا عمله من تأليف الوزود لتأييد الوزارة ، فان شعور الجماهير الطاغى من الاسكندرية حتى اسوان جعل ساحة مجلس الوزراء مظاهرة دائمة بعير انقطاع ، واخيرا اضطر سعد ان يوجه للجماهير نداء ان بحسبها ما أظهرت من مشاعر ، ومع ذلك فقد حرص سعد زغلول من ناحية أخرى أن يسجل هذه المظاهرة ، وان حكومته وليدة ارادة الشعب ، فجعل حمد الباسل باشا يصدر بياناً باعتباره وكيلاً عن الوفد فأصدره ونشرته الصحف في يوم ٥ فبراير .

٨ فبراير - الافراج عن المسجونين السياسيين :

اعتبر سعد زغلول بحق ان اول واجبات حكومته الشعبية هو الافراج عن المسجونين السياسيين حتى لقد اشار في خطاب وزارته الى قبل الحكم على اساسها ان الانتخابات العامة قد كشفت عن حرص الأمة على الافراج عنهم ولما كان قانون التضمينات الذى الفيت على ابره الاحكام العرفية يحوى نصا يترك الانجليز في موضوع الافراج عن المسجونين السياسيين ، فقد أرسل سعد زغلول يطلع رمزي مكدونالد رئيس الحكومة الانجليزية ، وكان سعد زغلول يعرفه شخصيا ويرغب في بقاء جبل الود متصلا ، على رغبته في الافراج عن المسجونين السياسيين ، فلم يكذب تسليم ردا وديا من مستر مكدونالد في يوم ٨ فبراير ، حتى اصدر سعد زغلول في ذات اليوم قرار الافراج عن عبد الرحمن فهمي الذى (كان سكرتيرا للوفد) وصحبه ممن حكم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى (١) .

ولا يزال في ذاكرتى ، اننى كنت واحدا ممن ذهبوا الى بيت عبد الرحمن فهمي في شارع القصر العيني لنهنته ، ومازلت اذكر كيف كان الزحام شديدا ليلتشد .
ثم توالى الافراج عن المسجونين السياسيين .

١٩١٨ فبراير - انتصار الكرامة المصرية في كشف «توت عنخ آمون» :

اذا كان ابرز اعمال وزارة الشعب في ايامها الاولى هو افراجها عن المسجونين السياسيين فان هذا لا يعنى انها لم تكن تعمل كثيرا ، بل كانت تعمل عملا متصلا ، حتى لاوشك مجلس الوزراء ان يكون في حالة انعقاد كامل وفي اقل الاحوال فقد كان يجتمع مرتين ، واذا كان لم يتعرض لانقباص مرتبات الموظفين كما اشيع ، فقد زاد عملهم الى ست ساعات بدلا من خمسة ولهم يلبث ان جوبه مجلس الوزراء باول أزمة حقيقية ، وما جعلها أزمة هي ان احد طرفيها ، كان يتألف من الليدى كارنرفون (انجليزية) ومستر كارتر (امريكى) والموضوع كان يشغل الصحافة العالمية وعلى رأسها جريدة التيمس الانجليزية ، وكان موضوع النزاع يدور حول اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون ، فقد كان هذا الاكتشاف يهر الدنيا هزا ، فقد كانت اول مقبرة فرعونية تكتشف كاملة سليمة ، ولم تمتد لها يد السراق ومن هنا فقد حوت الكنوز التى لم يشهد لها البشر من قبل أو من بعد ، وقد تم اكتشاف المقبرة قبل تولى سعد زغلول الوزارة وكان التصريح الصادر بالتنقيب ، قد صدر باسم

(١) راجع الجزء الرابع .

اللورد كارنرفون الانجليزى وكان كارتر عالم الآثار الأمريكى يعمل لحسابه ، ولكن اللورد كارنرفون مات بعد اكتشاف المقبرة وقبل فتح الناوس (التابوت) المدفون فيه توت عنخ آمون ومازالت تذكر أن الحديت يومها دار حول لفنة الفراعنة وان ناموسة قتلت كارنرفون . والمهم أن كارنر كان قد اعتاد أن يتصرف كما لو كان هو مالك المقبرة ، وفاته أن وزارة الشعب ، شىء جديد فلما حاول أن يمضى فى أسلوبه فى التصرف وقفت منه موقفا يصون حقوق مصر بل وكرامتها ، وأن حكومة مصر وليس السيد كارتر هى صاحبة الكلمة الاولى والاخيرة ، وحاول المستر كارتر ان يتقوى بالانجليز ويستعديهم على حكومة مصر ، ورفع قضية مستعجلة امام المحكمة المختلطة معتمدا على جنسيته الأمريكية ضد وزير الاشغال المصرى .

ولكن الحكومة المصرية او بالأحرى سعد زغلول ، اصدرت قرارا من مجلس الوزراء بمجرد الانتهاء الانذار الذى كانت وجهته للمستمر كارتر والذى كان ينتهى فى ١٨ فبراير وكان القرار يقضى بإلغاء التصريح الممنوح للورد كارنرفون لوفاته ، وان الحكومة المصرية على استعداد لمنح ليدى كارنرفون تصريحاً جديداً بشروط جديدة . وهذا سقطت صفة كارتر ، ولم يبق أمامه الا أن يتكلم يادب واحترام لضمير كرامته مصر وهو ما حدث بعد ذلك ، فصينت ليس فقط كرامة مصر من الناحية المعنوية ، بل وكنوز مصر التى لا مثيل لها فى العالم ، وانى اذ اخط هذه السطور قرب ختام (١٩٧٩) يطاف بكنوز توت عنخ آمون (المكتشفة فى ذلك الوقت) وتنف شعوب العالم شرقا وغربا (هى الآن فى أمريكا) امام هذا الفنى والفن والعبقري . ومازالت اذكر الآن كيف انتابت الدنيا آنذاك (١٩٢٤) مايمكن ان يوسف بأنه حمى توت عنخ آمون فأصبحت الاقمشة والملابس والعطور والاثاثات والمجوهرات (وكنا نستورد كل ذلك من الخارج) وفاتنى أن انص بصفة خاصة على المصنوعات الجلدية فكل ذلك أخذ طابع توت عنخ آمون من حيث الالوان والنقوش والخطوط .

رواية توت عنخ آمون :

وثمة معلومة عرفت بعد عام من هذا التاريخ ، وهى ان الأستاذ محمود مراد مدرس التمثيل فى المدرسة الخديوية ، الف « أوبريت » عن توت عنخ آمون ملاًها بالاناشيد والاغاني الوطنية والباهرة ، وقد مثلت فرقة المدرسة الخديوية هذه المسرحية على مسرح الكورسال وحضرها سعد زغلول بالذات ، وهو ما سمعت اصداؤه عندما التحقت بالخديوية عام ١٩٢٥

٢٤ فبراير - حل أزمة تساييم الطرابلسيين :

فى يوم ٢٤ فبراير اصدرت الحكومة بلاغا رسميا انتهت به احدى المشاكل التى تعرضت لها منذ اليوم الاول بخصوص عشرة من ثوار طرابلس كانوا قد التجأوا الى مصر فطالبت ايطاليا المعتدية على طرابلس تسليمهم لها ، وفنى عن

البيان ان إيطاليا ما كانت تتجرؤ على هذا الطلب لولا وجود الانجليز في مصر ،
فصدر البلاغ الآتى نصه :

« انه تقرر بشأن الاشخاص الذين وفدوا على الأراضى المصرية من حدود برقة ،
وأوقفوا بناء على طلب الوكالة السياسية لدولة إيطاليا في القطر المصرى ان ينطلقوا
في أقرب وقت الى حيث يريدون » .

وقد قابلت الامة هذا البلاغ بالبشر والترحاب وقد اعتبرته انتصارا كاملا
لحكومة الشعب ، حيث الامر في حقيقته كان نصف انتصار ، فقلد فهم الشعب
من عبارة « ان ينطلقوا الى حيث يريدون » ان اللاجئين الطرابلسيين سيكونون
أحرارا ، حيث الحقيقة ، ان الحكومة وقد رفضت تسليمهم لنص الدستور الذى
يرفض تسليم اللاجئيين السياسيين ، وطبقا لتقاليد مصر التى كانت ترفض تسليم
الطرابلسيين ، حتى في عهد تركيا التى كان لها السيادة على مصر وطرابلس في ذات
الوقت ، وأخيرا وهو الأهم مراعاة شعور المصريين الذين كانوا يرون في مقاومة الايطاليين
في طرابلس ، حربا مقدسة ، كانوا يساهمون فيها بالمال والرجال ، على ما قدمنا
بالتفصيل في الجزء الرابع ومنهم فريق ممن صاروا بعد ذلك زعماء في مصر من
أمثال عبد الرحمن عزام باشا وصالح حرب باشا وعزيز المصرى باشا وغيرهم .

فلا عجب ان لم يفهم الشعب من البلاغ الرسمى الا معناه الذى يتبادر على
الذهن لأول مرة ، حيث الحقيقة انه وان كانت الحكومة قد رفضت تسليم
اللاجئيين السياسيين ، ولكنها في ذات الوقت طلبت منهم ، ان يغادروا البلاد الى
حيث يشاءون ومن هنا أبحنا لأنفسنا ان نصف هذا التصرف بأنه نصف انتصار .

ذكرى ٢٨ فبراير :

وجاءت ذكرى ٢٨ فبراير لأول مرة في عهد حكومة الشعب التى تعبر عن ارادة
الامة التى طالما أعلنت استنكارها لهذا التصريح ، ولابد ان هذه الذكرى وقعت
يوم خميس ، فلن أروى هنا سوى ذكرياتى الخاصة ، فلم أجد في أى كتاب من
كتب التاريخ التى أرجع اليها اشارة لهذه الذكرى التى تمثل في حياتى أحد
معالم الطريق .

ففى هذا اليوم أضربت كل المدارس حتى مدرستنا نحن الابتدائية ، ومازلت
أذكر كيف أستولينا على أحد قطارات الترام ، وطلبنا من السائق أن يكون تحت
تصرفنا ، وان يطوف بنا القاهرة فلم يتردد الرجل ، وهكذا الفنا مظاهرة راكبة ،
راحت تهتف ما حلا لها الهتاف بحياة الشعب وحكومة الشعب وسقوط تصريح
٢٨ فبراير ، وبحياة الاستقلال التام لمصر والسودان ، والاستقلال التام أو الموت
الزؤام ، ومازلت أذكر اننى من وقت لآخر كنت ممن يتولى زمام الهتافات وكانت

مظاهرتنا تقابل عشرات المظاهرات من أمثالها . وكلها تستعمل مركبات الترام ولم ينعرض الانجليز ، فضلا عن رجال البوليس المصرى لهذه المظاهرات وعدت الى البيت في خاتمه المطاف وقد بح صوتى ، ولكنى كنت مفتبطا قريير العين ولم اكن ادري ما الذى ينتظرنى في المدرسة يوم السبت عندما نعود اليها . كانت الحصة الاولى ألعاب رياضية وكان مدرسنا فيها ، هو أهم مدرس في المدرسة على الإطلاق (حسين أفندى سليمان) وكان يدرس لنا اللغة الانجليزية وكان فوق ذلك (وهو الأهم) مدرب ، او فل المسئول عن فريق الكرة لمدرسة محمد على الاميرية ، وقد كان الفريق شيئا رهيبا طبق مصر آنذاك شهرة باعتباره من فرق مصر الاولى ذات الاهمية بعد فريق « حجازى » .

قاد حسين أفندى سليمان ، فصلنا الى حيث اعتاد ان يوقفنا في نهاية (حوش المدرسة) وكانت نطل عليه بعض النوافذ الخلفية لبعض المساكن الملاصقة للمدرسة ، وبعد ان أوقفنا صفا واحدا ، راح يندد في سخريه بما فعلناه في يوم الخميس ، فاين « العيال » سفار ان يفهموا في امور السياسة وأقسم ان لا أحد منا يعرف شيئا عن تصريح ٢٨ فبراير ، ولذلك فقد قرر ان يسأل كل واحد منا عن هذا التصريح ومن لا يعرف فسوف يضربه خمس « خرازانات » أى عصي على يده . وبدأ السؤال من أول الصف ، وطبعا لم يكن أحد يدري من الطلبة ، فثمة من يقول أن الجميع يهتفون بسقوط التصريح ، ومن يقول أنه سمع ذلك من أبيه أو أخيه الأكبر وهكذا ، وكان كل واحد منهم يتلقى نصيبه من الخرازانات الخمس ، ووقفت أنا (قرب نهاية الصف) وأنا شديد الإغتياب ، فقد كنت أعرف الأجابة جيدا ، فلما وصلنى الدور ووجه الى حسين أفندى سليمان السؤال انطلقت أرد : انه التصريح الذى اخذ بالشمال ما أعطاه باليمين ، فحيث يقرر استقلال مصر ، فقد راح من خلال تحفظات أربعة يهدم هذا الاستقلال وأول هذه التحفظات . . ولم اتم الجملة فقد انهال على حسين أفندى صفعا وركلا وقد تملكه الغضب وراح يصرخ في وجهي : انت حثتفلسف ، وهكذا لم اضرب الخمس عصي ، ولكنى ضربت وأهنت بما فيه الكفاية .

ولعل ذلك يصور لك الجو العام الذى كانت تعيش فيه مصر وكيف لم يمنع هذا من وجود أفراد يرون غير ما ترى الاغلبية السباحقة .

الصراع بين سعد زغلول والملك وتحكيم اجنبى :

قدمنا انه منذ ظهور نتيجة الانتخابات وقد قام صراع خفى بين سعد زغلول وبين الملك أحمد فؤاد على أيهما الرجل الاول في حكم الدولة ، وسرعان ما تفجرت الازمة لتبدو جليلة على السطح ، فلم تكذ انتخابات مجلس الشيوخ تتم في ٢٣ فبراير لنجاح الوفديين النجاح الساحق ، وجاء أوان تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وينص الدستور على ان الملك هو الذى يعين هذا القدر ، وتصور الملك فؤاد أن

حقه مطلق في هذا التعيين ، غير ان الدستور من الناحية الاخرى يحتم على الملك ان يمارس سلطاته من خلال الوزراء المختصين ، فهم المسؤولون امام البرلمان ، وتأسيسا على ذلك فقد تمسك سعد زغلول ، ان تكون حكومة الشعب هي التي ترشح أعضاء الشيوخ الذين يصدر أمر تعيينهم من الملك .

وتمسك كل من الرجلين بوجهة نظره ولم يكن هناك اي سبيل امام احمد فؤاد ليعادى سعد زغلول في معركة لا تعرف عواقبها ، فقوة سعد زغلول في الشعب كانت جارفة والانجليز كانت تؤيد هذه التجربة الجديدة ، ولذلك فلم يكذ سعد زغلول يعرض فكرة التحكيم على الملك حتى قبلها على الفور ، ولما كان الدستور المصري مأخوذا من الدستور البلجيكي ، فقد اقترح سعد زغلول ان يكون الحكم هو البارون فان دن بوش النائب العام للمحاكم المختلطة باعتباره بلجيكيًا وأن الدستور المصري قد استمد مبادئه من الدستور البلجيكي ، وقد اصدر فان دن بوش فتواه لجانب سعد زغلول ، فقد كان الدستور البلجيكي يقوم على قاعدة الملك يملك ولا يحكم ، وقد انصاع احمد فؤاد لنتيجة التحكيم ، فهو رجل يعرف كيف يحني رأسه امام العاصفة ، وقد كان صوت الجماهير المحتشدة في ميدان عابدين تهتف كما لو كانت راعدا « سعد أو الثورة » .

وقد نقل لنا استاذنا عبد الرحمن الرافعي في كتابه ما ذكره البارون فان دن بوش في كتابه « عشرون عاما في مصر » عن قصة التحكيم ونحن بدورنا ننقل عنه شاكرين هذه الصفحات النابضة بالحياة ، قال :

« كنت جالسا امام مكتبي بالنيابة العمومية في ظهر يوم سبت من ايام شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، فدق جرس التليفون فجأة وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، ودعاني للذهاب الى مكتبه في اليوم التالي الساعة الرابعة مساء ، فاجبته اننى ساسافر الى القاهرة صباح الخميس التالي ، ورجوته تأجيل الموعد الى ذلك اليوم نظرا الى كثرة اعمالى القضائية ، ولكن رئيس الوزراء اجاب « هذا مستحيل فالامر مستعجل وهام » وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه « لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية ، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد ، سألنى عما اذا كنت ساحضر في الموعد الذى حددده رئيس الوزراء ، فاجبت : نعم ، وعقب على اجابتي قائلا : « هذا امر ضرورى » .

« وفي صباح اليوم التالى قمت من الاسكندرية الى القاهرة بأول قطار وعند وصولى الى محطة بنها سعد فى العربى مواطن هو الاستاذ جورج مرزباخ المحامى ودخل الديوان الذى كنت جالسا فيه كانه البرق الخاطف ، وأخذ يحدثنى ، قال لى : « انه جاء بالسيارة خصيصا ليلفنى ما سمعه من أحد الوزراء ، وهو اننى دعيت الى القاهرة للفصل فى خلاف دستورى خطير بين الملك وسعد زغلول باشا ، وان مصير الحكومة وهودع الحالة فى مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف » .

« تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكننى كنت مقدرا لخطورة الحالة لمعرفتى نفسية الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف »

« وصلت الى رئاسة مجلس الوزراء فى تمام الساعة الرابعة ، وكانت الحديقة غاصة بالوفود ، والاعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها ، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة « فليحيى سعد » « أما قاعة الانتظار فكانت مملأة بالزائرين ، وعلى الرغم من كثرتهم دعائى السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولى ، دخلت على الرئيس ، فرايته جالسا أمام مكتبه ، ولكنه ما كاد يقع نظره على حتى نهض وقدم لى يده مصافحا ثم قال : « أهلا وسهلا أنا فى حاجة اليك » ثم سرد لى الموضوع بلا مقدمة ، قال لى أن خلافا جوهريا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصرى ، ومطلوب منى أن أبدى رأبى فيها إذ انها مأخوذة من الدستور البلجيكى ، وهى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن الملك يعين خصى أعضاء مجلس الشيوخ ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك وزارته؟ أم هو معلق على نص المادة ٨٨ من الدستور التى تفضى بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ثم ختم رئيس الوزراء حديثه بحركة قوية وقال : « هذا هو الموضوع ، ويجب أن يفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة » .

« بدأت أعتدل بضعف ذاكرتى محاولا التخلص من الموضوع ، ثم رجوت دولته أن يترك لى وقتا لمراجعة النصوص وللتروى ، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر ، على الرغم من آلام المرض والنفى ، بل كم دهشت لأرادته التى لا تقاوم .

« وكانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى ، وتطلب سعدا ، فخرج مرة ثم مرة أخرى ، وشكر المتظاهرين ، وأخيرا تهيجت أعصابه فانحنى الى النافذة وصاح بصوت الأمر : « دعوى أشتغل لمصلحتكم » ، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه مى قائلا : « اذن الى الغد الساعة العاشرة فى سراى عابدين » .

« آذنت الشمس بالغروب ، ووجدت صعوبة فى أن أفسح لنفسى طريقا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجى من رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت الاعلام تهتز يمينا وشمالا والأنظار متجهة نحو النافذة المظل منها الشيخ الطويل القامة ومد يده الى الامام كأنه يطرح بركته على الجموع » .

« وعندما دخلت صباح اليوم التالى الى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة - لقطع الورق ، وكل حركاته تدل على التأثر ، أما سعد زغلول باشا فكان جالسا أمامه متملكا لحواسه ، يتحدث بهدوء وسكينة .

« استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر : ملك ربى حسب التقاليد الشرقية وما أمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة ، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكا شديدا بالامتيازات

التي يضمنها له الدستور ، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة في الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير ابطاء ، وسمعت زغلول باشا اثناء المناقشة التي كان يتزايد نشاطها يقول :

« اذا استشير الشعب . . . »

« نظرت من الشباك الزجاجي العريض الى الفناء الواسع بميدان عابدين ، الى الرمل الاصفر الذهبي تحت اشعة الشمس ، فرايت الرجال ذاهبين بهدوء الى اعمالهم والأولاد يمرحون ، ثم قلت في نفسي : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسي الذي يملك اليوم مصر كلها روحا وجسدا - كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهائلة الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب .

« وفي تلك اللحظة تنبعت الى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول :

« اتقبل يا مولاى أن يفصل جناب النائب العام في الموسوع ، وان يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟ » .

« فكر الملك هنيهة ثم قال في لهجة تشف عن الازعاج : « لا بأس » .

« التسمت أن يصرح لى بالاعتكاف قليلا ، ففقدنى أحد الامناء الى قاعة معلة على الحدائق الملكية . . . منظر جميل . هناك على بعد ارضى قمة جبال المقطم مكتومة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد وماذنها الرشيقة ، وأمام ناظرى والى «واري حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور باشجار النخيل واكتست أرضها بالخضرة . . أمام الافق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص » ثم عدت الى مكتب جلالة الملك ، فوجدت المتناظرين في نفس موقفهما الذي تركتهما فيه ، فابديت التصريح الآتى وقلبي يخفق من شدة التأثير : ليس لى الحق بأن اقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصر مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر اساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فاذا استثنى عمل واحد فان هذا استثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه ، لذلك ارى اذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرفه مجلس الوزراء » ثم أضفت الى ذلك ما يأتى : « وحيث اننى نلت اليوم الحظوة بأن أكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكية ، ولتشابه الدستورين ، فلتسمع لى جلالتيكم بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا فى ظل هذا النظام الدستورى ، فالاول وضع اساسا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجية ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله ، أما الثالث فجلالتيكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ! ووطنيا عظيما ! » .

« وفى المثل قدم لى الملك يده وصافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل » فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله : « وانا أيضا » وانتهت المقابلة ،

وعندما رافقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدى بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلاً : لقد انقذت مصر من أزمة شديدة ... وشديدة جدا » .

وليس يخفى ان التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم ، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون فان دن بوش ، وكان حكمه قاطعاً وصريحاً فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة اسماءهم على أن هذه المسألة التى كان يجب أن يكون مفروغاً منها بهذا التحكيم ، قد اثبت بعد ذلك غير مرة ، وكانت سبباً لازمات هائلة بين الوزارة والقصر ، كان لهم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم .

١٥ مارس - افتتاح البرلمان

إذا كان تقلد سعد زغلول الوزارة فى مطلع هذا العام هو انتصار لارادة الشعب المصرى فان حفل افتتاح مجلس نواب الشعب وشيوخه فى ١٥ مارس هو ذروة هذا الانتصار وسوف نرى أن هذه الذروة لن تلبث طويلاً ، وسوف تنتكس الأمور وتعود انجلترا وحليفها الملك المصرى فى أن تصبح ولها اليد الطولى فى حكم مصر ولكن لا نسبى الحوادث فنحن لا نزال فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وقد اعتبر هذا اليوم منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير ، هو عيد استقلال مصر فجاء سعد زغلول وحوله بالفعل الى عيد انتصار الشعب المصرى فقد اختار الشعب ممثليه بالفعل سنة ١٨٨١ ، ايان بورة عرابى (راجع الجزء الثالث) وعندما احتل الانجليز مصر الفوا هذا المجلس عام ١٨٨٣ ، وراحوا ينشئون هيئات وتنظيمات ، كان آخرها الجمعية التشريعية وهى كلها هيئات ليست لها سلطة اصدار القرارات ، وها هو أول مجلس نيابى بمعنى الكلمة يقرر سلطة الشعب الكاملة ، فلا عجب ان ارتجت الأمة يوم الافتتاح ، ولقد كنت واحداً ممن شهدوا هذا اليوم العظيم حيث اصطفت عساكر الجيش على جانبى الطريق من قصر عابدين حتى دار مجلس النواب وكان يدعى (البرلمان) ووقفت موسيقات الجيش المختلفة فى الميادين ومفارق الطرق ، وراحت تعزف انغامها الشجية والحماسية معاً ، وفرش الرمل الأصفر على طول الطريق من عابدين الى البرلمان ، وحدث ما شئت عن جمال موكب الملك وروعته ، وكان الملك أحمد فؤاد يجلس وعلى يمينه سعد باشاً زغلول وهو بملابس التشريفة الكاملة المقصبة المذهبة المزركشة وكانا يمتطيان العربى الملكية الحمراء المذهبة التى يجرها ستة جياد ، وتسبق العربى وتلحقها عربات أصغر ولكنها لا تقل فخامة ولا رواء وفيها كبار موظفى القصر وبعض الأمراء وكان الحرس الملكى الملقب بالسوارى يختال بالعشرات والمئات على صافنات الجياد وهو يحمل الاعلام المركبة على الرماح وبالجملية منظر يجل عن الوصف ولا يقربه الى ذهن القارئ الا استعراضات التلفزيون الملون الرائعة .

على أنه لم يفتنى رغم حداثة سنى (١٣ سنة) منظر ضايقتى وأرقنى ، ولم أفهم له سبباً ولا تبريراً ، وهو هذا النفر من (السياس) أى قادة الخيل ، وهم بعدون الى جوار خيل المركبات ، ورغم برزهم الفاخرة فقد كانت أقدامهم عارية أى

حفاه ، وكان ذلك نشازا وسط هذا الجمال ، وهذه العظمة ، ومازالت أذكره كنوع من الكابوس .

وفى المجلس جلس الملك على عرش خصص لذلك وناولوه سعيد باشا ذو الفقار كبير الامناء خطاب العرش الذى كانت الحكومة قد أعدته من قبل فناوله الملك بدوره لسعد زغلول الذى راح يتلوه على اسماع النواب والسيوخ ، وبعد الانتهاء من القاء خطاب العرش ، انصرف الملك ، وافترق السيوخ عن النواب واجتمعوا فى المكان المخصص لهم ، فى حديقة وزارة الاشغال حيث كانت الجمعية التشريعية تجتمع ، وكان الملك قد اختار خمسى الاعضاء الذين يعهد اليه الدسنور باختبارهم ، كما عين احمد زيور باشا رئيسا لمجلس السيوخ ، وأما مجلس النواب فقد انعقد بعد انصراف الملك وانتخب رئيسا له احمد مظلوم باشا وكان وزيرا للاوقاف فى وزارة سعد زغلول غير أنه كان رئيسا للجمعية التشريعية فكان اختباره للرئاسة رمزا لوحدة المجالس النيابية .

واليك نص خطاب العرش باعتباره وثيقة تاريخية لأول خطاب من نوعه تلقيه اول حكومة شعبية ، وسوف نلاحظ أنه جاء بعبارات عامة ، كانت فى وقتها محل اعتراض وانتقاد ولا شك عندنا ان سعيد زغلول اراد ان تنب فى هذا الخطاب كم هو رجل دولة مسئول ، وانه على اتم الاستعداد ان يكون « معتدلا ومعقولا » .

خطاب العرش

وبعد تأدية اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الامناء الى الملك خطاب العرش ، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة وتلقيه باسم الملك ، فأخذه الملك وناولوه سعدا فالقاه ، وهو اول خطاب مرش القى طبقا لدستور سنة ١٩٢٣ قال :

« حضرتى السيوخ حضرات النواب :

« اهديكم اطيب سلامى ، وأحبنى فيكم ممثلى شعبى الكريم ، واهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حازتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ المصرية ، وأحمد الله أن تحققت بنأسيه أمنية من أعز امانى وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة .

« اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدسنور ولا ريب فى أنها تبشر باقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسؤولية كبرى ، فامامكم مهمة من ادق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والامة . والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه وستؤدونه أنتم عما قليل .

لهذا يحق لى ان اصرح علنا باسمى وباسمكم ان حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى أيهما بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن اهم وظائفكم ايضا ان تساعدوا الحكومة وتشاركوا معها فى ادارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة ، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية ، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات ، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية ، وعليه ان يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى اشار الدستور اليها ، وان يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب ايقاف أعمالها ، وان ينظر فى قانون الانتخاب بما تلميه عليه نتيجة الاختبار . « وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها ان الإيرادات والمصروفات متعادلة ، وان المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية ، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية ، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء أنفاقها تحسين فى الإدارة ، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة ، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قبة العمل المقررة لها .

« ويجب اصلاح الادارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه وبيعث فى نفوس الموظفين روح الجهد والنشاط ، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات . « أما الضرائب المالية فيجب تجنب الريادة فيها ، غير أنه ينبغى النظر فى مراجعتها وتكميل نظامها ، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعا عادلا بل أيضا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة من الضرائب فى الوقت الحاضر . « وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التى أهملت من سنوات .

« ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها .

« ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى واصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة الأدبا واجتماع وحماية الامومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى .

« وعلى مصر أن تنبأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والأمل وطيد في أن نتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

« أيها الشيوخ والنواب

« ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة ، منها ما أشرت اليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ، ولكنى عظيم الثقة في أن هذه المهمة تتم تدريجاً بفضل الروح القومية التى بعثت في شعبى الكريم قوة جديدة وملاحة حمية للعمل وغيره على خير الوطن .

« ويملاً قلبى سروراً أن أفتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء في أعمالكم داعياً الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد .

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك فردد الأعضاء هتافه ، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين (ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان) ، ثم غادر الملك القاعة وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان .

اجتمع مجلس النواب عقب انقضاء جلسة المؤتمر برئاسة أكبر النواب سناً وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل ، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية ، وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيساً للمجلس ، وأحمد محمد خشبة بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين ، وكان ثلاثتهم من الوفديين ، وفي جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه .

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضاً برئاسة المصرى السعدى باشا ، وفي جلسة أخرى انتخب أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين .

تم انتخاب هيئة مكتب المجلس ولجانه ، وأخذ كلا المجلسين يواليان عقد جلساتهم .

الحياة البرلمانية وزعامة سعد فى الميزان :

المعارضة هى ظاهرة الحياة البرلمانية وحكم الشعب بالشعب ولذلك فلا نحسب أنه فى تاريخ مصر الحديث ازدهرت المعارضة للحاكم ، كما ازدهرت فى عام ٢٤ أبان حكم وزارة سعد زغلول وذلك نحت تأثير ثورة الشعب العارمة فى سنة ١٩١٩ ، وقد كان يقود المعارضة الحزب الوطنى بنوابه الأربعة فى مجلس النواب وعلى رأسهم عبد الرحمن الرافعى وعبد اللطيف الصوفانى أما حزب الأحرار الدستوريين ومن استطاعوا استغفابه من المستقلين فقد ناهزوا المعتزتين ، ولكن المظهر الأكبر والفعال للمعارضة كان يتمثل فى الصحف خارج المجلس فكانت جريئة الاختبار لصاحبها وكتابها « أمين الراعى » مدعيه نفيًا فى الهجوم على الحكومة ، وكانت

السياسة لسان حال « الأحرار الدستوريين » هي جيش الهجوم الأكبر ، وكان كتابها هم الدكتور محمد حسين هيكل وتوفيق دياب والدكتور طه حسين ، وهذان الاخيران تحولوا في عهد مصطفى النحاس الى وفدين على ان المعارضة الكبرى واللاذعة كانت تنولها مجلة الكشكول ، ومازلت اذكر كيف كنا نترقب صدورهما ، وكانت صورهما الهزلية بألوانها الجذابة محل الاعجاب الشديد وكانت تبلور ما أرسيت جريدة السياسة قواعده من مثل : حزب الستمائة او أريدها زغلولية لحما ودما او هل عندكم تجريدة مما سنعود لمناقشته .

وفي كتب الدكتور هيكل « مذكرات في السياسة المصرية » حديث مستفيض عما كان يقوله أو يفعله في هذه الحقبة فليرجع اليه من أراد التفصيل ، كما أن في كتب عبد الرحمن الرافعي « في أعقاب ثورة ١٩١٩ » الجزء الأول تقييم لتجربته في هذا البرلمان ، ومجمل ما نلاحظه أن اجراءات الحكومة التي اقامت الدنيا واقعدتها لم تكن تتجاوز حرمان مندوب جريدة السياسة من شهود جلسات البرلمان أو ابلاغ النيابة للتحقيق مع الكتاب المعارضين ، وقد حكمت محكمة الجنايات بغرامة قدرها ثلاثون جنيها على هيكل ولما عرض الامر على محكمة النقض قضت بالبراءة وكان هذا هو اقصى ما تعرض له الدكتور هيكل ، ولكن الشعب من الناحية الأخرى كان يعتدى على الصحف المعارضة اعتداءات شديدة كما حدث لجريدة الاخبار .

وكانت المعارضة تدور حول محورين :

الأول : تصريحات لسعد زغلول كان يقولها وهو في المعارضة ثم اغضى عنها ، أو اعترف بها بعد ان اصبح في الحكم كقوله عن تصريح ٢٨ فبراير انه نكبة وطنية ثم قبوله الحكم على اساسه ، أو قوله عن الدستور انه من وضع لجنة اشقياء ثم وصفه بعد ان صار في الحكم بعكس ذلك وهكذا ، والرد على ذلك سهل وميسور فهو قد قال . ما قال في كلتا الحالتين معبرا عن الشعب المصرى الذى كان يثق فيه ثقة مطلقة ولا لوم ولا شريب ولا هو خروج عن المنطق ان يوصف الشيء الواحد بوصفين متناقضين لمجرد اختلاف الظروف فالسلاح في يد المجرم هو أداة عدوان فاذا انتقل الى يد رجل الشرطة ، أصبح هو بذاته أداة اقرار الأمن والنظام ، ونحن لا نقول ذلك مدافعا عن سعد زغلول فنحن في معرض كتاب تاريخ يسجل الوقائع وقد سجلنا مآخذ المعارضة على سعد زغلول ولكن من حقنا كذلك أن نلاحظ ما في الحجة من تهافت .

أما المحور الثانى للمعارضة فعبارات كان يصرح بها سعد زغلول فتتخذ ذريعة للهجوم العنيف عليه مما اشرت له سابقا من مثل قوله :

— أريدها زغلولية لحما ودما .

— هل عندكم تجريدة .

— من اخرج سعدا فقد اخرج الامة .

وقد كنت شخصا في صباى من احفظ هذه العبارات واردها وأتلّف على قراءة « الكشكول » من أجلها .

ولكننى اليوم بعد أن جربت ما جربت ومارست ما مارست ، وأمامى الصيع الكاملة التى انتزعت منها هذه العبارات . أحس بمدى التجنى الذى كانت تتجنّاه المعارضة لسعد زغلول .

أريدها زغلولية لهما ودما : ولتأخذ العبارة الاولى وقيل قالها سعد زغلول لجريدة. لبرتيه وهى جريدة كانت تصدر بالفرنسية وعرفت بانحيازها الى الوفد، وكانت قد وجهت اليه سؤالا صريحا عما يوجه اليه من مطاعن حول المحسوبة ، وما قيل من انه يحابى اقرباء فكان رد سعد زغلول قاطعا في انه يأسف ان ليس له اقارب من ذوى المؤهلات أو الكفاءة ليحتلوا اى منصب من المناصب ثم يقول على سبيل الجدل انه عندما تتساوى مؤهلات وكفاءة اى انسان غريب فانه في هذه الحالة يفضل قريبه لأن من يعرفه خير ممن لا يعرفه ، فانت ترى ان سعد زغلول ينفى من الناحية الفعلية والواقعية ان له اقرباء من ذوى المؤهلات والكفاءات التى نخول لهم التعيين فى الحكومة ، ثم يسوق من الناحية الجدلية مبدءا متفقاً عليه « الاقربون اولى بالمعروف » عند التساوى فى الظروف بطبيعة الحال فكان على المعارضة لو كان متصفة او على حق فى دموها من انه يحابى اقرباءه ان تسمى أسماء يتضح منها مخالفة سعد زغلول للقاعدة التى استنها ولكن لأن لا وجود لهذه الحالة ، فتروح تتعلق بأمنية ساقها على طريق الغرض والجدل .

هل عندكم تجريدة :

وننتقل الى عبارة اخرى طالما قيلت للتشديد بسعد زغلول ، واعنى بها عبارة « هل عندكم تجريدة » وقد قال سعد زغلول هذه العبارة فى احدى مناقشاته مع المعارضة ، « كانوا يطالبونه بايقاف أعماله فى السودان وفى ذات الوقت يحرمون عليه الدخول فى مفاوضات ، فكان الرد الطبيعى ان يقول لهم سعد : لا تريدوننى ان أفاوض وفى ذات الوقت تطالبوننى ان أوقف الأعمال فماذا أفعل ؟ » هل لديكم تجريدة « واحسب ان لا منطق على هذا المنطق .

موقف حكومة الشعب الرائع مما يجرى فى السودان :

يمكن تسمية حكومة سعد زغلول بحق أنها كانت حكومة مصر والسودان معا بحيث يمكن القول ان اهتمام مصر بمشاكل السودان وعلاقات مصر بالسودان كان يشغل معظم نشاط الحكومة واذا كان الشعب المصرى قد استفرغ جهده لمقاومة انجلترا فى عام ١٩١٩ فقد قام الشعب السودانى بمثل ذلك عام ١٩٠٤ ومن

يطالع صحف هذه الفترة سيرى السودان وتأكيد كونه جزءا لا يتجزأ من مصر هو شغلها الشاغل وقد اذكى من هذه الحركة كون انجلترا قد وصلت الى قمة جشعها الاستعماري وكانت شديدة اللهفة لفصل السودان عن مصر وضمه الى مستعمراتها مستعملة هذه الحجة السمجة من ان استقلال الشعب السوداني امانة في يدها وانها تعمل من أجل رخائه وتقدمه ، حيث لم تكن تضمير الأضمة لمستعمراتها وممتلكاتها ، ولذلك كانت اول مواجهة بين حكومة مصر وحكومة انجلترا حول السودان ، جاءت في مطلع حكم الوزارة وكانت انجلترا قد أقامت معرضا امبراطوريا لمستعمراتها ، واقامت جناحا للسودان ، واحتجت مصر وأرسلت لحاكم السودان تسأله كيف سمح لنفسه وهو الموظف المصري ان يفعل ذلك دون الرجوع الى مصر وقد ارتبك حاكم السودان فقد كان نسي هذه الحقيقة على ما يبدو منذ أمد بعيد، وأرسل خطاب الحكومة الى المندوب السامي في مصر كما أصبحت تجرى العادة ، ولكن الحكومة المصرية عادت لتعنف الحاكم ولذكره بأنه عندما ترسل له خطابا فيجب ان يرد عليها مباشرة وأرسلت في نفس الوقت احتجاجا لانجلترا عن طريق السفير المصري عزيز باشا عزت ولما كان رئيس الحكومة رمزي ماكدونالد زعيم حزب العمال يعتبر نفسه صديقا شخصيا لسعد زغلول وكان قد ولي الحكم في نفس الوقت الذي وصل سعد زغلول الى الحكم فقد أرسل اعتذارا الى سعد زغلول وثقى أن يكون لانجلترا هدف خاص في السودان ، وان سياستها تقوم على المحافظة على الأوضاع لقائمة ريثما تسوى المفاوضات ما بين مصر وانجلترا ، وهكذا اعتبرت مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى الامبراطوري منتهية ، ولكن موضوع السودان ظل محلا للتراشق بين مصر وانجلترا في برلمان كلا البلدين ، كان مركز ماكدونالد يضعف في انجلترا فتزداد اطماع انجلترا سفورا حتى وصل ذلك الى ذروته عندما منعت حكومة السودان وفدا سودانيا من الحضور الى مصر ليعلن ولاءه لملك مصر في الوقت الذي قامت فيه السلطة الانجليزية في السودان باستكتاب عرائض ثقة بانجلترا وسياساتها الرامية الى فصل السودان عن مصر ، فكان لذلك صدهاء في مجلس نواب مصر فثار نواب الحزب الوطنى الموضوع وكان ذلك بجلسة ٢٣ يونية سنة ١٩٢٤ وانضم سعد زغلول رئيس الحكومة الى نواب المعارضة في استنكار هذا الذى يجرى في السودان ، فما كان من الحكومة البريطانية الا أن دفعت بممثلها في اللوردات (اللورد بارمور) فالقى خطابا كشف نهائيا من نوايا انجلترا حيال السودان ، وأن حكومة العمال الانجليزية لا تقل جشعا عن حكومة المحافظين ، وكان من بين ما قال :

« ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال واستطيع أن أقول بغير تردد ان نظام السودان لن يسمح بتغييره .» الى آخر ما قال (أرجع الى الصحف المصرية وبخاصة الاهرام يوم ٢٦ يونية) .

وفد رد سعد زغلول على هذا الكلام ردا عنيفا بجلسة ٢٨ يونيو ونزل أخيرا عن هذا التحفظ الذى حاوله فى الاستيلاء على مصر من حكمه وراح ينعته انجلترا بأنها قوة غاصبة غاشمة وان مصر لن تتردد فى الجهاد وتوصية ابنائها وابنائها على مواصلة حتى يتحقق حقها فما ضاع حق وراءه مطالب ، واليك فقرات مما قال :

« انى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة اصرح بان الامة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسنان بتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لرجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا فى حياتنا لا نصل الى ان نتمتع بحقنا فاننا نوصى ابنائنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصونهم ابناؤهم ، وابناؤنا ابناؤهم ، ولا بد ان يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد ان يقول الغاصب انى اريد ان اتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ، ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى ابنائنا بالتمسك به ، وما دام ابناؤنا يقتفون خطواتنا فلا بد ان نتمتع به نحن . او هم ان شاء الله تعالى (تصفيق) الى ان قال : « اما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات انها ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة باننى استنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة واستنكرته فى البيان الوزارى ، واستنكرته فى كل مناسبة ، ولا ازال استنكره الى الآن ، واقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الاحوال ان نتفاوض على اساس هذا التصريح ، ولقد سبق ان قلت لكم انى لم اجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الاساس فانى لا ادخل فى المفاوضات اصلا وانا عند قولى ، وقامت لكم ايضا انى اذا لم اصل الى هذا نأى اتخلى عن الحكم وانا مستعد لهذا التخلي (اصوات - أبدا - حاشا) .

هنا ما عزمت عليه ، والرأى لكم (تصفيق متواصل) .

جسدية اللواء الأبيض وعلى عبد اللطيف :

وقد عرض سعد زغلول استقالته على الملك يوم ٢٩ يونيو ولكنه رفضها ، وكان لذلك كله اثره فى السودان الملتهب ، وكانت قد تألفت به حركة وطنية يتزعمها الضابط السودانى الشجاع على عبد اللطيف وقد اطلق على الحركة اسم اللواء الأبيض وسرعان ما انتشرت فروعا فى كل مدن السودان المهمة الى جوار الخرطوم وام درمان ، اى فى عظيمة ووالدى مدنى وبورسودان ، وقد قامت المظاهرات فى كل هذه المدن ، وهى تهتف بوحدة مصر والسودان ، وحياة ملك مصر والسودان ، وتصدت لها السلطات الانجليزية بطبيعة الحال وقمعتها وفرقتها بكل قسوة وقبضت .

على الزعيم على عبد اللطيف وحاكمته وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات ثم حاكمته بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم في السودان وحكم عليه بالاشغال الشاقة نسبع سنوات أخرى ، ولأمر ما أودع مستشفى الامراض العقلية ونقل الى مصر في منتصف الاربعينيات ، وقد كانت زوجته ، وهى سيدة مصرية فاضلة تتردد على دار مصر الفتاة وكانت تقص علينا كيف راحوا يخوفونها من ملازمتها لزوجها فقد كانت له نوبات خطيرة فكان ردها الدائم (هل سمعتم على اسد اضر بأنشاء) ولعل ذلك يريك مقدار الصلابة التى ربطت دائما مصر بالسودان ولن يكون القبض على على عبد اللطيف ومحاكمته هو آخر العهد بالتحرك في السودان بل لقد كان وقودا لاشعال مزيد من النار وستقابلنا من جديد في شهر اغسطس ولكننا قبل أن نعرض لها نريد أولا أن نشير الى حادث الاعتداء على سعد زغلول وسفره للمفاوضات .

١٢ يوليو - الاعتداء على سعد زغلول :

كان مجلس النواب قد قرر ان لا تسافر الحكومة في الصيف الى الاسكندرية توفيراً للنفقات وسافر الملك أحمد فؤاد فقط ، وكان سعد زغلول رئيس الحكومة يتردد عليه في الاسكندرية اذا لزم الامر ، وفي صبيحة يوم السبت ١٢ يوليو كانت الوزارة كلها مسافرة الى الاسكندرية لتهنئ الملك بعيد الاضحى وعندما وصل سعد زغلول الى مواجهة الصائون الذى كان سيركبه خرج شاب من بين الجموع (علم فيما بعد ان اسمه كان عبد الخالق عبد اللطيف) واطلق على سعد زغلول رصاصة وكاد يطلق الثانية اولا ان الجموع احاطت به وكادت ان تمرقه ولولا ان البوليس انقذه من ايديهم ، وقد ظل سعد زغلول ثابت الجنان وروى من يحيطون به انه هتف « نموت ويحيا الوطن » ولكن الرصاصة لم تصب الا ذراعه ، وقد نقل على الفور الى مستشفى على ابراهيم رامز في الروضة ، حيث عرف ان لا خطر يهدد حياته ، كما عرف ان الجاني طالب طب ينتمى الى الحزب الوطنى مما جعل التحقيق يتجه صوب البحث عن شركاء له ، ولكن سرعان ما تبين ان الجريمة فردية بل وان المتهم مختل القوى العقلية فأودع مستشفى الامراض العقلية ولم يحاكم غير ان هذا الحادث كان مناسبة لافهار مدى مكانة سعد عند الشعب المصرى باجماع اتجاهاته ، فبادر الملك بالغاء التشريعات وابرق خصوم سعد الالاء وعلى رأسهم عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى يهنئونه بالنجاة ، أما عدلى يكن فقد زار المستشفى وامضى وقتا على انفراد مع سعد زغلول ، وباستطاعتك بعد ذلك ان تتصور مدى فرحة الشعب بنجائه ومشاعرها ازاء هذا الحادث مما تفص به صحف هذا الزمان وتتضح في البيان الذى اذاعه سعد زغلول عقب مغادرته المستشفى حيث لم يمكث سوى بضعة أيام ، ويشاهد سعد في صورته في تلك الايام وقد علق ذراعه برقبتة ، وقد عاد لمزاولة نشاطه قبل أن تلتئم جراحه .

وكان محور بيان سعد زغلول يدور حول فكرة « رب ضارة نافعة » فقد أعاد هذا الحادث للشعب وحدته وحماسه ولكن لأمر ما ضغط كثيرا على تأثره من

مشاعر الأجانب حياله ، وربما كان يعنى بالأجانب الانجليز فقد كان وشيك الدخول معهم في مفاوضات .

وبالفعل غادر سعد زغلول الاسكندرية في طريقه الى باريس في ٢٥ يوليو ، وكانت رحلته بالقطار الى الاسكندرية فرصة ليظهر الشعب عواطفه نحوه ، مما تكفى الاشارة اليه ، فلندع سعدا في طريقه الى فرنسا ، لنعود مرة أخرى الى السودان الذى انفجر بالاحداث .

١١ اغسطس - بيان من الحكومة المصرية :

ولا نجد خيرا من أن نثبت هنا بيان الحكومة المصرية عن أحداث السودان ، حيث تظاهر طلبة المدرسة الحربية وأعلنت اورطة الجيش المصرى في سكة حديد عطبرة تمردها ، فقد أجمل البيان هذه الأحداث التى وقعت يوم ٩ اغسطس وتصرف الحكومة ازماءها ، ورد فعل الانجليز ، وتلفت النظر الى أن سعد زغلول ، كان قد سافر الى فرنسا ، وقد شاعت حكمته أن يلوذ بالصمت فلا يعلق على الأحداث مكتفيا بما تقوم به الحكومة في مصر ولما ضغطت عليه شركات الانباء في باريس ان يقول شيئا اجاب : « بأن الانجليز يفهمون من الصمت ما لا يفهمونه من الكلام ولذا فهو يؤثر الصمت ، واليك بعد ذلك بلاغ الحكومة المصرية في ١١ اغسطس وقد نقلنا ما حدث بعد ذلك من الانجليز من كتاب استاذنا عبد الرحمن الراعى وهو يسجل موقف الجلتر الثابت حيال السودان :

« في يوم ١١ اغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه في صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية في الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا امام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفي اثناء ذلك اخذت الدخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم اسلحتهم ما لم ترد اليهم الدخائر وهددوا باستعمال هذه الاسلحة اذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الامر بانتهاء المقاومة وتسليم الاسلحة في المساء وأنه القى القبض على رؤساء الحركة ، وقيل أن هذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية وعلى مشرودع الجزيرة ، وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديدية بالعطبرة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت اثلافا وان فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت في اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنابايت وقضبان الحديد . واتفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار في مكاتب السكة الحديد فاطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين ماتا متأثرين بجراحهما واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالثكنة باصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث في الأمر واتخذ الاجراءات الآتية :

أولاً - الاستسلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدوافع اليها والاجراءات التي اتخذت و شأنها واطار الحكومة أولا فأول بما يحصل فيها .

ثانياً - أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندرة وكلفته بتبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب ايقاف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

« وان الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية الى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتى :

أولاً - « ان الحكومة الانجليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام .

ثانياً - ان الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها .

ثالثاً - « ان الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان » .

٣ أكتوبر - انقطاع المحادثات بين سعد وماكدونالد

منذ ولى سعد زغلول كرسى الوزارة وقد تصورت الأمة انها ستحقق امانيتها القومية التى تعلق الشعب بها وهى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وقد قوى هذه التصورات أن وصل الى الحكم لأول مرة فى انجلترا حكومة للعمال بزعامة رامسى (رمزى) مكدونالد وان كان ذلك بمعاونة حزب الأحرار ولم يتردد سعد زغلول فى إعلان تفاؤله فى حفل أقيم لتكريمه (٢٥ يناير) وقد بادر المستر ماكدونالد فى تهنية سعد زغلول بمناسبة افتتاح البرلمان المصرى وأعلمه أن الحكومة البريطانية مستعدة فى كل وقت للتفاوض مع مصر لحل الأمور المعلقة بينهما وقد كانت هذه الدعوة المفتوحة هى التى حملت سعد زغلول فى الشهرين الأولين من حكمه أن يلزم جانب الاعتدال فى تعبيراته وتصريحاته العلنية ، ولكننا رأينا كيف أن موضوع السودان كان هو الصخرة التى تحطمت عليها موجة التفاؤل ، وفترت حماسة سعد للمفاوضات وليس الا حادث الاعتداء عليه ما يبدو أنه دفعه للتحرك ، فسافر للاستشفاء فى فرنسا ولا شك ان الاتصالات دارت بينه فى باريس وبين الحكومة الانجليزية ، وأخيرا غادر سعد زغلول باريس الى لندن فى ٢٣ سبتمبر مصطحبا معه مصطفى النحاس ، وبعض الموظفين والسكرتاريين ، ولم يشأ سعد زغلول أن يدخل فى مفاوضات رسمية اقتناعا

منه بعد أن ظهر من حكومة العمال ما ظهر ، انها ستنتهي الى فشل محقق فآثر ان يظل الامر في دائرة المحادثات فقابل المستر مكدونالد في مقر رئاسة الوزارة ١٠ دوننج ستريت) ثلاث مرات على انفراد في ايام ٢٥ ، ٢٩ سبتمبر ثم جلسة اخيرة للوداع على ما يبدو فمند اللحظة الاولى لتلاقى الرجلين ظهر البعدين موقف مصر وبريطانيا ، فحيث تطالب مصر باستقلال مصر والسودان ، فقد كانت انجلترا تخطط لالتهام مصر والسودان معا ، ومن هنا فلم تعد المباحثات في ٢٥ سبتمبر (مقابلة تحية القدوم) يتم الاتفاق فيها على جلسة تعقد بعد الربعة ايام (٢٩ سبتمبر) حتى كان كل شيء ينتهي في (٣ أكتوبر) وقد التزم سعد زغلول الصمت المطلق وكان تصريحه الوحيد عن هذه المحادثات جملة مقتضبة « دعينا الى الانتحار فابينا أن نتنحر » اما ما هو هذا الانتحار فهنا هو ما علمته مصر من :

الكتاب الأبيض الذى اذاعته انجلترا في ٧ أكتوبر :

وجه المستر مكدونالد رسالة الى المندوب السامى في مصر يطلعه على مجريات الأمور في هذه المحادثات ونشر هذه الرسالة في كتاب ابيض رسمى جريا على التقاليد الانجليزية ، واليك نص الرسالة .

« في اثناء محادثائى مع رئيس الوزارة المصرية اوضح لى سعد زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها في الحالة الحاضرة في مصر ، فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية .

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرفل بالمذكرة التى ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل مسعى من دولة أجنبية أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دموها حماية الاجانب والاقليات في مصر .

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دموها الاشتراك باى طريقة كانت في حماية قناة السويس .

« اما في شأن السودان فالننى ألقت النظر الى البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان في الصيف في ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة في يدضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لايتفق مع كرامة مصر المستقلة فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين

الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

« فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى أن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدق رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه ما زل متمسكا بهذا الموقف » .

كان موقف سعد قويا سليما فى هذه المحادثات ، ذلك قال كلمته الماثورة : « لقد دعينا الى هنا لى نتحرر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » وكان هذا الموقف بلا مراء تصميمًا لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملتر سنة ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز فى طلباتهم من المفاوضة ، وقف هذا الموقف المشرف فى الوقت الذى كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن تستهدف وزارته للتحدى من جانب الانجليز ومن جانب السراى ، وعاد الى مصر يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ .

١٥ نوفمبر - استقالة سعد زغلول :

ان التفاصيل الدقيقة لهذه الحقبة يراها أى باحث فى صحف هذا الزمان بعد ان أصبح للوفد جريدة مسائية هى البلاغ وفى مواجهتها تقف الأخبار والسياسة وتوسط لائنين الأهرام ، ولذلك فنحن لاستعراضنا هنا للأحداث نقفز إلى أهمها لنقف أمامه ومنذ فشلت المحادثات مع انجليترا بهذا الأسلوب ، فقد تقرر مصير حكومة سعد زغلول فلم يكن الملك أحمد فؤاد ينتظر إلا هذا فبنى عن البيان أنه كان ضيق الصدر بسعد زغلول والحياة النيابية كلها ، ولكنه كان مغلوبا على أمره ، فحلفاؤه الانجليز كانوا يطمعون أن يكون سعد زغلول هو الذى « يسلمهم البضاعة » وهو تعبير شاع فى هذه الأيام وحفظناه فى وقتها ، فلما أن رفض تسليم « البضاعة » كما رأينا ، فقد علم أحمد فؤاد ان هذه هى فرصته لاسقاط حكومة سعد زغلول ، فشرع يخطط لذلك (ويتكتك) كما يقولون ، فلم يكده سعد زغلول يعود الى مصر فى عشرين أكتوبر ، وتدل دلائل الانتخابات فى انجليترا على قرب سقوط حزب العمال ونجاح حزب المحافظين الذين يكرهون سعدا كراهة التحريم ، حتى دبر الملك أحمد فؤاد ضربته ففوجئت البلاد وسط الدهول العام بطلبة الأزهر يعلنون الاضراب العام فى أوائل نوفمبر ، ويخرجون فى مظاهرة عارمة تهتف هتافا له معنى ومغزى (لا رئيس الا الملك) وكان هذا هو سر ذهول الشعب ، فقد كان طلاب الأزهر هم الصف الأول بين طلاب مصر الذين كان هتافهم « لا رئيس الا سعد » ولا بد أن يكون الملك أحمد فؤاد قد بدل الكثير من المال والوعود من خلال رجله الجديد القوى حسن نشأت (وكيل الديوان) حتى يصل لهذه النتيجة ، حقا لقد أشيع فى وقتها ان حكومة الشعب تقف فى وجه المطالب الأزهرية ، ولكن ذلك ما كان يكفى لحدوث ما حدث ، ومن هنا فقد اعتزم سعد زغلول أن يقدم استقالته . فهو كما صرح فيما بعد لا يستطيع العمل

وسط الدسائس ، وفي يوم ١٢ نوفمبر افتتح البرلمان في دورته الثانية وسط الاحتفالات المألوفة ، ويبدو ان سعد زغلول كان في انتظار تمام هذه الخطوة قبل أن يقدم استقالته ، اما هذه الدسائس التي كان يشير اليها فكانت في تعيين الملك حسن نشأت الذي كان وكيلًا لوزارة الأوقاف ويبدو أنه كانت له يد في تنظيم حركة الأزهر فنقله الملك الى وكالة الديوان الملكي وانعم عليه بوسام وذلك كله يوم ٨ نوفمبر أي عقب مظاهرة الأزهر ، وقد تم هذا النقل والتعيين بدون علم الوزارة ، ورأى فيه سعد زغلول مكافأة لحسن نشأت ومن هنا فقد انتظر سعد زغلول حتى افتتح الملك البرلمان فقدم له استقالته ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر ، وعندما اذاع سعد زغلول النبأ في المجلسين ، ألف كل منهما لجنة طلبت من الملك رفض الاستقالة ، ولما كان الملك مؤاد أحد دهاقنة السياسة فقد أدرك الصعوبات التي يمكن أن يكبدها له سعد زغلول اذا استقال في هذه المناسبة فأعلن أعضاء المجلسين أنه يشاطرهما الرأي في رفض استقالة سعد زغلول ورأى سعد أن لا يسترد استقالته الا بعد أن يوافق الملك على أن تعيين كبار الموظفين في الديوان الملكي لا يكون الا بموافقة الحكومة وكذلك منح الأوسمة والنياشين وذلك كله امعلا لنص المادة ٤٨ من الدستور التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ووافق الملك على هذا الطلب ، فلم يسع سعد زغلول الا أن يعلن في المجلسين يوم ١٧ ديسمبر أنه سحب الاستقالة ، وعين على الشجسي وزيرًا للمالية بدلا من توفيق الذي كان قد استقال (كجزء من الدسائس) وقد تم ذلك كله يوم ١٩ نوفمبر في الصباح ولم يكن سعد زغلول يعرف بطبيعة الحال ان الدنيا سوف تنزلزل عليه في المساء بل سوف تنزلزل على مصر كلها وتلقى عليها ظلا كثيفا مما يشبه أن يكون ردة في حياتها السياسية ، وسيرغم سعد زغلول على الاستقالة في ظروف سيئة بعد يومين اثنين

١٩ نوفمبر - مقتل السردار - السيرلي استاك باشا :

في الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ خرج سردار الجيش المصرى (وحاكم السودان في ذات الوقت) من مكتبه بوزارة الحربية ، قاصدا بيته بالزمالك بعد انتهاء عمله اليومي ، فأطلق الرصاص عليه خمسة أشخاص كانوا متربصين له في شارع الطرقة الغربية (سمي فيما بعد اسماعيل باشا أباطة) فأصيب اصابات خطيرة ، افضت الى موته في منتصف الليل التالي وقد فر الجناة ، ولكن قبض على السيارة وسائقها الذي كان ينتظر الجناة ، وقد كان هذا هو طرف الخيط الذي سيؤدي في خاتمة المطاف الى القبض على الجناة بعد أن أعلنت الحكومة مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه للتوصل الى الفاعلين ، ولعل ذلك يطلعك على مدى انزعاج الحكومة لما حدث وقد أدرك سعد زغلول منذ سمع بالنبا أنه هو المقصود بهذه الرصاصة ، وقد أحست مصر كلها بهول ما سوف يقع ، ولكن ما وقع بالفعل ، كان شيئا فاق كل تصور .

٢٢ نوفمبر - اندارات انجليزية تهدم الاستقلال :

شعت جنازة السيرلى ستاك فى صباح يوم السبت ٢٢ نوفمبر ، وكانت جنازة رسمية كبرى بناء على طلب الانجليز ، فسار جميع المشيعين بملابس التشريرة الكبرى وبعد انتهاء الجنازة وفى الساعة الخامسة بعد الظهر قصد اللورد اللنبى فى مظاهرة عسكرية كبرى (قصد بها الارهاب) وكانت تتألف من خمسمائة خيال انجليزى من حملة الرماح ، وراحت تلك الارض بحوافر الجياد ووصلت وعلى رأسها اللورد اللنبى الى مقر مجلس الوزراء حيث خاطب سعد زغلول بمنتهى الخشونة وسلمه اندارين ، احتوى احدهما على الفاظ لا اظن انها ذكرت من قبل فى أى تعامل بين حكومتين (يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة) وحتى بعد هذا العمر لا أستطيع أن انتفض من الغيظ ، وليس يعزنى وبهدى من نفس لامضى فى كتابة التاريخ ، الا أن كل هذه الاحداث مرت وانتهت وزالت الامبراطورية الانجليزية نفسها من الوجود ، واستقلال مصر والسودان الذى اريد ازهاقه بهذين الاندارين هو أحد حقائق اليوم .

وقد قيل فى وقتها ان الاندارين كتبوا تحت تأثير الانفعال اللذى نجم عن الحادث ولكن الطلبات- الانجليزية الواردة فى الاندارين تقطع بأنها كانت امورا مدروسة من قبل وكانت تتحين الفرصة لتنفيذها ، فلما قتل السردار بهذا الاسلوب رأت انجلترا فرصتها فى ازهاق استقلال مصر واطلاق يدها فى السودان واليك نص الاندارين :

الانذار الأول

« دار المندوب السامى القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

« الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .. »

« يا صاحب الدولة اقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى : - الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى اللذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا فى القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل اللذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى ونرد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان ، وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل انكارا مقرونا بعدم الاكتراث للآبادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تشبيطها بل اثارها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة . »

« ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولاسيما فيما يتعلق

بالسودان ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأتباع أو اتها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

» فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية .

١ - أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ - أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ - أن تدفع في الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامه قدرها نصف مليون جنيه .

٥ - أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الإطيان التى تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

» وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان واني اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامي » .

الامضاء : النبى (فيلد مرشال)

المنسوب السامى

الانذار الثانى

» دار المنسوب السامى - القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ » .

» يا صاحب الدولة ، الحاقا ببلاغى السابق اتشرف باحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وحماية مصالح الأجانب في مصر هى الآتية :

١ - بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

٢ - أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ - من الآن الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة في اختصاصه .

وانى اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء : النبى (فبلد مرشال)

المنذوب السامى

كيف تصرف سعد زغلول :

سنرى ان سعد زغلول قبل بعض المطالب الذى رأى انها لا تغير واقع الامور وهى المطالب الأربعة الأولى ، ثم استقال بعد ذلك ، وفي هذا الوقت وكنت واعيا تماما لكل ما يجرى ، انتقدت سعد زغلول ، فما دام الرجل قد اعتزم الاستقالة فكان يجدر به ان لا يقبل شيئا ، ويترك لمن يجيئون بعده القبول ، اما اليوم وأنا أكتب للتاريخ وامامى الوثائق ، فاست استطيع الا ان أحيى شعور سعد بالمسئولية كما تتجلى في رده على الإنذارين ، بعد ان أستجاب لما رأى امكان قبوله ، ولما رأى ما في بقية المطالب من مساس بسيادة مصر وحقوقها في السودان فقد رفضها بكل عزة وكرامة ، واليك هذا الرد :

« رئاسة مجلس الوزراء القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« الى حضرة صاحب الفخامة المنذوب السامى البريطانى :

« يا صاحب الفخامة ردا على المذكرتين اللتين سلمتا الى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اشرف بان أرجو فخامتكم اولا ان تتكرموا فتعربوا لحكومتيكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه

الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشنيع الذي وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالأجماع ، وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو لمنعها ، ومن جهة أخرى فإن الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تشيبتها بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات شير باستعمال العنف .

« ان المسؤولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها انما هى اقنفاء اثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وان النتيجة الرضوية التى أدت اليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

« على أنه لا يثبت ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البالغ وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية قبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه ، وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

« اما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما أقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

« وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فانى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة ادخا تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الاس سابقة لأوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية

« وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة السابقة أشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ، ولذلك

لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض في هذا الشأن .

« وانى لوانق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى أى حال فقد أملتة علينا الرغبة الخالصة في ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .
« وانتهر هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الاعراب عن عظيم احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

٢٤ نوفمبر - قبول استقالة سعد زغلول :

عقب ارسال هذا الرد فانح سعد زغلول الملك بعزمه على الاستقالة . ثم تبادل بعض الرسائل مع اللبى فكان هذا الأخير يرد بردود من نوع ما دار بين اللبى والحمل ، وقدم سعد زغلول استقالته رسميا في يوم ٢٣ نوفمبر ولكن يبدو أن التنسيق كان كاملا بين الملك والمندوب السامى البريطانى ، ولما كان لا يزال في جعبة اللورد اللبى اجراء يكيد به سعد زغلول ومصر كلها من ورائه فقد أصدر أوامره للجيش البريطانى باحتلاك الجمارك في اسكندرية ، فعاد سعد زغلول يطلب من الملك قبول استقالته ، وهنا وهنا فقط قبل الاستقالة واليك نصوص ذلك :

« مولاي . نشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الاسباب التى حملتنا عليها ، وفي الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء والاحت في قبولها ، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم ، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا وردنى خطاب من فخامة اللورد اللبى ينبئني فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان :

اولا - بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المعينة في الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا - انها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التى تروى في الجزيرة من ٣٠.٠٠٠ فدان الى مالا نهاية .

« وزاد بأنه سيبليغ الحكومة في الوقت المناسب العمل الذى ستتخذة حكومته لحماية مصالح الاجانب في مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة الف جنيه قبل ظهر اليوم ، فأرسلت الحكومة الى فخامته تحويلا على البنك الأهلى مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات .

« ثم تشرفت بمقابله جلالنكم وكررت الالتماس لقبول الاستعفاء ، وعقب خروجي من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه. بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحلال جمارك الاسكندرية .

« ازاء هذه الاعتداءات المكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعني الا الالاحاح على جلالنكم لتفضلوا بالاسراع في قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من التورور المتوالية ، ولا زلت الدامى على الدوام بالتوفيق لجلالنكم والشاكر لنعمتكم » .

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

(سعد زغلول)

٢٤ نوفمبر - تأليف وزارة أحمد زيور :

ليس ادل على أن كل سىء كان يسير بتنسيق بين الملك أحمد فؤاد والمندوب السامى ، انه في نفس الوقت الذى قبلت فيه استقالة سعد زغلول ، كانت وزارة جديدة تتألف برئاسة أحمد باسا زيور رئيس مجلس الشيوخ ، ولابد أن يكون الملك فؤاد قد استغل شعور سعد زغلول بالمسؤولية وضرورة عمل كل شيء ممكن لاجراج مضر من هذه الأزمة فحصل منه على موافقة على تولي أحمد زيور الوزارة ، والوعد بنأييدها في مجلس النواب بل وذهب سعد زغلول الى الحد الذى جعله يقبل انضمام بعض الوفديين المتشهورين الى وزارة زيور ، وعندما اجتمع مجلس النواب في يوم ٢٤ نوفمبر لبحث على انجلنرا مرددا ما قاله سعد زغلول في رده على اللبى ، وقف سعد زغلول في هذه الجلسة وشرح التصريح التالى :

« بما اننا لم نسنعف من الوزارة الا لأجل المصلحة العامة فاني مستعد مع اصرفائى الكرام من أعضاء هذا المجلس أن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى المصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا لخدمتها » .

ولكن الامر كله كان قد سوى بليل كما قدمنا ليس فقط بين الملك والمندوب السامى ، بل هذا الاخير وبين حكومته التى كانت قد ضاقت بالحركة الوطنية في مصر والسودان فرأت أن تضربها مسغلة هذا الحادث وقد صرح اللورد اللبى بعد ذلك بسنوات كان قد أحيل فيها على التقاعد ، أن نص الانذارين كانا في مكتبه قبل الحادث بمدة طويلة لاستخدامهما ، فلما أن وقع حادث مقتل السردار ، لم يزد اللبى الا أن زاد على احدهما بعض العبارات القاسية .

وتألفت وزارة زيور :

وعلى الرغم من أن وزارة زيور قد تألفت في اخريات عام ١٩٢٤ وقد جرينا في هذه الموسوعة على تناول السنين سنة بعد أخرى ، ولكننا نسمح لأنفسنا أن نخرج عن هذه القاعدة هنا بأن نختم احداث هذا العام عند هذا القدر فنثبت ذكر باننا

الشخصية لما فيها من وصف بعض الأجواء التي كانت تدور في ظلها الأحداث ، مرجئين الحديث عن وزارة زيور الى العام القادم عام ١٩٢٥ ذلك ان حكومة زيور تؤلف وحدة منذ قامت حتى سقطت ، ويمكن وصف عهد هذه الحكومة بانها نكسة وردة ، حاولت فيها انجلترا أن تسرد الأرض التي فقدتها وحاول الملك بالتبع أن يقوى سلطانه ، جاعلا من نفسه مرجع الامور كلها .

ذكريات خاصة :

سافنصر في ذكرياتي على ما يتصل بالتاريخ من حيث الجو العام الذي كنا نعيش في ظله وذكر بعض المعالم والأسعار .

وساقسم ذكرياتي عن عام ٢٤ الى قسمين فلا أتحدث الا عن صيف ١٩٢٤ ذلك أنه بعد ذلك كنت قد حصلت على شهادة الابتدائية وبالتالي التحقت بالمدرسة الخديوية الثانوية وسوف ارجىء الحديث عنها حتى الصيف القادم صيف عام ١٩٢٥ وقد تحدثت عن شتى المناشط التي زاولناها أنا وصديقي سيد فتحى رضوان وكيف تعددت هذه المناشط ما بين دينية وأدبية ورياضية وكيف تنوعت الرياضة من كرة القدم حتى المصارعة والملاكمة ، ولكن في صيف ١٩٢٤ كان نشاطنا (أو نشاطي أنا على الأكثر) قد نساعد بشكل حاد في ميدان التمثيل والمسرح ، وقد أدى ذلك الى ترددي غلب مسرح حديقة الأزيكية حيث كانت فرقة عكاشة تقوم بالتمثيل ، وكان طلعت حرب مؤسس بنك مصر هو مؤسس شركة ترقية التمثيل العربى ، وكانت هى التى أنشأت تياترو حديقة الأزيكية وأنشأته على الطراز العربى ، وكان بيت الشعر الذى صاغه أحمد شوقى الشاعر .

انما الامم الاخلاق ما بقيت

فان همو ذهبت اخلاقهم ذهبوا

وكانت صلتى بهذا المسرح على ما قدمت جاءت نتيجة تعرف والذى الى رئيس حسابات فرقة عكاشه فكنت أقصده وكان يمكننى من مشاهدة المسرحيات ، ولقد ذكرت كيف كان يفنتنى كل ذلك ، فلا عجب أن تحول (حوش) بيننا الى مسرح نمثل عليه ، وكان نمة مسرحيات الشيخ سلامه حجازى مطبوعة فكنا نمثل مشاهد منها ، ومازلت أذكر بعد هذا العمر الطويل بيتا من الشعر يجرى على لسان صلاح الدين .

ان لم أصن ملكى بهنئدى

فلسيت اذن صلاح الدين

ولما كانت أغاني الشيخ سلامه حجازى وأناشيد الشيخ سيد درويش ، تجرى على كل لسان فقد كنت واحدا ممن يحفظون هذا الأغاني والأنشيد وكان يطلب منى أن أغنيها أينما ذهبت ، فكنت أستجيب للطلب ، وسرعان ما أكدت مكانتى في بيت

صديقى سيد فتحى رضوان بسبب هذه الأغاني ، ومازلت أذكر كيف صعدنا فى ليلة قمرية الى سطوح المنزل واقمنا حفلة سمر أشركنا فيها جيران المنزل وكانوا على سطوح منزلهم الملاصق .

وكان قد دخل فى حياتى شخصية جديدة لطيفة هى سيد فؤاد المناسترلى ، وعائلة المناسترلى من أشهر وأكبر العائلات القديمة من أيام الحكم العثمانى ، وبمجرد شرائنا لبيتنا الجديد أصبحنا جيرانا لهم ، ولكن بطبيعة الحال كانوا من الفنى والضخامة بحيث لا نختلط بهم .

ولكن بعد أن وصلت الى السنة الرابعة ، وكان مكائى فى (رابعة أول) وقد اختص بدريس اللغة الانجليزية (حسين أفندى سليمان) وكان مشرفا على فريق كرة القدم . ومن هنا كان (سيد فؤاد المناسترلى) طالبا فى هذا الفصل الذى كان يضم أعضاء فرقة كرة القدم الذين وصلوا الى السنة الرابعة وتصادقنا أنا وسيد فؤاد وأصبحت اتردد عليه فى (السراى) كل يوم نفرييا ، ولم يكن لعب الكرة ، ولا مجلس سيد فؤاد هو الذى يجذبنى ، قدر ما كانت تجذبنى (صينية العشاء التى كانت نرسل لسيد كل ليلة وعليها ما لذ وطاب بحيث كانت ألوان الطعام لا نفل كل مرة عن أربعة او خمسة أصناف ، وكان ذلك كله جديداً على ولكى تكمل صورة هذه الأيام ، فقد حدث أن تزوجت إحدى شقيقات سيد فؤاد وأذكر اننى رايت فى هذه المناسبة شيئاً كنت اسمع عنه وألم أراه وهو « البدره » وهى نقود كانت تنشر على رأس المدعوين أثناء « زفة العروسة » ولما كان الزمن قد تغبر فلم نكن هذه (البدره) من الدنانير أو الجنيهات الذهبية ، ولكنها كانت قطعة فضة من ذوات القرشين ولكنها طلبت بالذهب لتحدث التأخير فى الوهلة الأولى ، ولقد استطعت أن أجمع عشر قطع على الأقل ، لأننى استنكفت أن أتواحم على التقاطها فاكثفت بما وقع تحت قدمى وفى هذه الليلة سمعت مغنياً على النظام القديم (نظام التخت) حيث كان يقيم للمغنى ومن معه (دكتين) مرتفعتين ، وكان مطرب تلك الليلة « عبد اللطيف البنا » .

وعلى ذكر المطربين والمغنين ، فقد كانت المرة الأخرى التى شاهدها ، كانت لام كلثوم وكانت شهرتها قد بدأت تضيع ، وعلمنا انها ستغنى فى أحد الافراح فذهبنا للاستماع اليها ، وكانت لا تزال ترتدى « العقال » وكان والدها وبقية أفراد أسرهما يساندونها ويؤلفون بطونتها .

على أن بيتنا شهد بدوره حفلات غنائية فقد كان لى عم (محمد أفندى حسين) ناظر وقف فى إحدى قرى مدينة السنبلالوين ، وكان الشيخ المقرئ (المرتب) يدعى الشيخ صادق فكنا نقيم (والدى) حفلات : ينشد فيها الشيخ صادق المدائح النبوية وكنت أطرب لها كل الطرب .

وفيض الذكريات لا ينتهى ولكنى اختار ما يصور الجو ، وثمة حادثة لا مناص من ذكرها ، فقد كان بحوش منزلنا « مندره » وسكنها أحد زملائي الطلبة وكان يدعى « عبد الجليل شلبي » من بلدة وردان من بلاد الجيزة وقد دعانى لأمضى بضعة ايام في بيتهم بالفلاحين في اجازة نصف السنة ، والذكر اننى خشيت أن لا يأذن لى والدى فساشرت بدون اذنه ، ولما عدت أخذت (علقة سخنة) .

على الكسار :

على أننى ابقيت أهم عنصر دخل في حياتى فقد تصادف أن الهلزين (الحلاق) الذى كنت اتعامل معه له صديق (متعهد حفلات) اى يستأجر حفلة مسرحية يقدم معلوم ثم يوزع تذاكرها ، وكان متخصصا في حفلات الكسار وكان يعرض بعض التذاكر عند الحلاق ، وكنت احصل على تذكرة من كل حفلة (بالنقد طبعاً) وهكذا أصبحت زبونا دائما لمشاهده حفلات على الكسار وأصبحت أعرف رواياته من امثال « البربرى في الجيش » « عثمان يخس دنيا » وكان مسرح الكسار فكاهيا (شخصية الكسار) وغنائيا [الشيخ حامد مرسى] واستعراضيا (فرق انشاد ورقص) .

وهكذا حاصرني النميل المسرحى من كل جانب ، فلا عجب أن أصبح هوايتى الوحيدة ، ولكنى أدع تفصيل ذلك للعام القادم .

واذا جاز لى أن استنسخ من اهتماماتى واهتمام أقرانى بشيء ، فهو انصرافنا عن السياسة باعتبارها محور حياتنا .

ديسمبر ١٩٢٤ ثم عام ١٩٢٥

تأليف وزارة زيور :

في يوم ٢٤ نوفمبر وهو نفس اليوم الذي قدم فيه سعد زغلول ما يدل على اصراره على الاستقالة الى قدمها في اليوم السابق وفي ذات اليوم تشكلت وزارة زيور باشا بعد قبول استقالة سعد زغلول مما دل على ان كل شيء كان مرتباً مع سعد زغلول نفسه ، الذي كان قد فقد توازنه (فيما يبدو) فشارك في مسئولية تأليف الوزارة الجديدة بحيث لم يوافق على اختيار رئيسها الذي كان رئيساً لمجلس الشيوخ وكان يذاع ان ميوله ودية . بل لقد حرص سعد زغلول على ان يظهر مدى استعداده لتأييد الوزارة الجديدة ، فقبل ان يدخل وكيل مجلس النواب الوفدي المنتخب أحمد محمد خشبة (بك وباشا فيما بعد) وزيرا مؤقتا للحقانية والمعارف وعثمان محرم وزيرا للاشغال .

٣٠ نوفمبر وأول ديسمبر - استقالة الوزراء :

على انه لم يمضى اسبوع واحد حتى كان الوزراء الوفديان يستقيلان ، ودل ذلك على ان سعد زغلول نفسه ، كان في حاجة الى هذا الاسبوع كي يلتقط انفاسه ، ويدرك حقيقة هذا الذي يجري امامه وحملة ابعاده ، وانه ليس فقط هدماً لكل ما حصلت عليه مصر في تصريح ٢٨ فبراير بل محاولة من انجلترا لا عادة الساعة الى الوراء وكان ثورة سنة ١٩١٩ لم تقع ، وعلى البلاد ان ترضى بالذل والامتهان على ابدي الانجليز .

وبالغ الانجليز في تصرفاتهم ، وبالعز الوزراء المصرية في الاستسلام والرضاء بتنفيذ اتفه نزوات أى انجليزى حتى ولو كلف ذلك مصر الكثير ، ولقد احتمل سعد زغلول واحتمل الشعب معه هذا البنى والطفيان لمدة ثلاثة او اربعة ايام ، ولكن ذلك لم يزد الامر الا سوءاً ، وتفتحت شهية الاسنعمار اكثر واكثر ، وتفاقم بغي وطمعان أى موظف انجليزى أو اجنبى ، وساعد ذلك كله على ان يذهب الروح عن سعد زغلول والشعب ، فكان التقاط الانفاس والتنبيه لهذا الذي يجري ، فكان الموقف تم المواجهة كما تمثلت في استقالة هذين الوزيرين ثم استئناف النضال ، ولبنداً القصة من اولها .

وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه :

لخص زيور باشا برنامج وزارته في خطابه المرفوع الى جلالة الملك يعلن فيه قبوله لتشكيل الوزارة ، في جملة واحدة وهي « انقاذ ما يمكن انقاذه » وهو تعبير

أريد به تخفيف الواقع الذي جاءت وزارة زيور بالاتفاق بين المندوب السامي والملك (وسط زهول سعد زغلول) لتحقيقه وهو «تسليم ما يجب تسليمه» ولذلك ففى المدة من مساء ٢٤ نوفمبر حتى أول ديسمبر (استقالة الوزير الوفدى الثانى) كانت قد حدثت الاحوال التالية :

١ - ٢٥ نوفمبر :

تأجيل مجلس النواب شهرا ، وعلى الرغم من أن الوزارة وعدت بأن تقدم برنامجها لمجلس النواب ، فقد كان أول عمل لها هو تأجيل انعقاد مجلس النواب شهرا ، وسنرى أنها ستتمله بعد هذا الشهر .

٢ - ٢٧ نوفمبر :

اغتيال عضو مجلس النواب الوفدين البارزين مكرم عبيد، وعبد الرحمن فهمى، ثم محمود فهمى النقراشى الذى كان وكيلًا لوزارة الداخلية ، وقد تلت هذه الدفعة الأولى ، دفعة ثانية لنواب مل (شفيق منصور) ومصطفى القاياتى وراغب أسكندر وحسن حسين وغيرهم ، وأم يكن مجرد القبض على هذا الفرع وهم متممون بالحصانة النيابية ، هو موضع الشك ، بل أن القبض عليهم تم بمعرفة الجنود البريطانية ، ولما أحس الانجليز مدى هياج الراى العام سلموا المقبوض عليهم للسلطات المصرية .

٣ - ٢٨ نوفمبر - السودان - السودان :

لم يكد حادث اغتيال السردار يحدث حتى كان هم انجلترا الأول هو الافراد بالسودان كما رأينا ، ولذلك فقد وجه هملستون باشا نائب حاكم السودان وقتئذ تعليماته للجيش المصرى الرابط فى السودان بالعودة الى مصر وأنه أعد التقطارات اللازمة لذلك وحدد وقت التحرك ، ولكن قيادة الجيش المصرى رفضت الانصياع لهذا الامر. وقالوا بأنهم لا ينفذون الا أوامر حكومتهم المصرية ، وما أصدق المثل القائل (قالوا الخذاب - أو الحرامى « أحلف » قال جاء الفرج) فلم يكن أسرع على الانجليز بأن يأتوا بهذا الامر - وأصدر الملك أوامره لوزير الحربية صادق باشا يحيى ، وقامت بالارامر طائرة انجليزية تحمل ضابطا مصرياً وهو أمين هيمن الذى أبلغ ضباط الجيش المصرى فى السودان (بكل شهامة) أن جلالة الملك يأمرهم بالعود الى مصر ، وانصاعوا للامر وبدأوا فى الانسحاب ، ولكن ذلك لم يتم بدون أحدات ارتكبت فيها انجلترا ما بندى له الجبين ، مما سوف نشير اليه بعد تعداد هـ الأحداث .

٤ - ٣٠ نوفمبر - قبول جميع المطالب :

وفى الثلاثين من نوفمبر رأت حكومة انقاذ ما يمكن انقاذه أن تختصر الطريق وأن تسام كل شىء فأرسل زيور باشا خطاباً الى المندوب السامى ، هذا نصه :

يا صاحب الفخامة

أتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بإرسالها الى
في هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة
البريطانية اخلاء جمرك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها ، فأتشرف بأن
أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى في ابلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية
قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد مدعنة في ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة
بالرغبة الاكيدة في المسالمة وحسن التفاهم - ونفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول
فائق احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ :

قبلت الوزارة المطالب كلها بدون قيد أو شرط وسحبت انجلترا جنودها من
جمرك الاسكندرية يقول عبد الرحمن الراجحي في كتابه « في اعقاب النورة المصرية » :
فكان لهذا التسليم الشائن وقع اليم في أرجاء البلاد .

اطلاق بد المستر كين بويد ورسل باشا :

وكان في الحكومة المصرية موظفان انجليزيان يهيمنان على وزارة الداخلية ،
احدهما هو « المستر كين بويد » مدير القسم الاوروبى بوزارة الداخلية ، فاطلقت
يده في كل ما يتعلق بشئون الداخلية ، فكتب يخاطب المديرين مباشرة متخطيا
وزير الداخلية ، ومقررا انه انما يتلقى تعليماته من المندوب السامى البريطانى
واليك ما قال :

أمرنى فخامة المندوب السامى أن اطلب الى سعادتك اتخاذ التدابير اللازمة
للمحافظة على ارواح الاجانب في دائرة اختصاصكم ... الى آخره .

وقد ظل كين بويد هذا هو الذى يسيطر على وزارة الداخلية بشكل أو بآخر
حتى عام ١٩٣٣ عندما بدأت جهادى في حركة مصر الفتاة ، فقد هددنى وحلبنى ،
ولولا خوفى من أن أخرج عن السياق لأثبت المناقشة التى دارت بينى وبينه وحسبى
أن اثبت قولى له : اسمع يا مستر كين بويد ، اذا كنت تستطيع شنقى الآن وأنا لا
أزال صغيرا في أول الطريق فلا تتردد ، لانه اذا ضاعت منك هذه الفرصة وتركتنى
حتى انمو وأقوى ، فلن أتردد أنا في شنقك وقد ضحك الرجل وقتها ، ولكننا لانزال
في عام ١٩٢٤ حيث عاد الرجل الى كامل سطوته عقب مقتل السردار .

أما الموظف الانجليزى الثانى فكان هو « رسل باشا » حكامدار بوليس القاهرة ،
فقد كتب لأمورى الاقسام انه المرجع الرئيسى لهم ، وان عليهم أن يتلفوا منه

التعليمات وأن ينفذوها . وهكذا عادت الأمور الى أسوأ مما كانت من حيث تحكم الانجليز في كل شيء ، كبر أو صغر .

٩ ديسمبر - تعيين اسماعيل صدقي وزير للداخلية :

راينا كيف ان الوزارة سارعت غداة تشكيلها بارجاء انعقاد البرلمان شهرا ، ينتهي في ٢٤ ديسمبر ولكن كان من الواضح ، ان الوزارة كانت قد بيتت النية على حل مجلس النواب منذ اللحظة الاولى ، ولكن نظرا لان الامور كانت تتم بالاتفاق مع سعد زغلول فقد رثى الاكتفاء بالتأجيل ولكن بتوالي الايام ، وخاصة بعد استقالة الوزيرين الوفديين بدأت هذه النية تزداد وضوحا ، وكشفت عن نفسها بطريقة جلية يوم ٩ ديسمبر اذ صدر مرسوم بتعيين اسماعيل صدقي باشا وزيرا للداخلية ، وهو احد اساطين حزب الاحرار الدستوريين ، الذين لم يترددوا لحظة في اعلان مسخطهم على مجلس النواب ، فكان ذلك ايدانا بحل مجلس النواب ولكنهم لم يكونوا في عجلة من امرهم ، اذ كانت لا تزال امامهم ايام ، وفي مذكرات الدكتور محمد حسين هبكل السياسية ، وكان في ذلك الوقت احد محاور الاحرار الدستوريين الكبري ، لم يخف امتعاضه في دخيلة نفسه ، ان يكون احد اقطاب الاحرار الدستوريين ، ممن يكيدون للحياة النيابية الوليدة ، ولكن زملاءه في الحزب على حد قوله استطاعوا ان يسكرتوه بما فعلته الاغلبية الوفدية بهم وبحزبهم ، وبه هو شخصيا .

٢٤ ديسمبر - حل مجلس النواب :

كان البرلمان هو المقصود منذ اليوم الاول لتأجيله ، وقد جاء تعيين اسماعيل باشا صدقي (الذي تخصص منذ هذا الوقت لمحاربة الوفد) دليلا على ذلك ، ولهذا فقبل ان ينتهي موعد تأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد صدر مرسوم بحل البرلمان في يوم ٢٤ ديسمبر ودعوة البرلمان الجديد للانعقاد يوم ٦ مارس ، على ان تجرى الانتخابات الجديدة قبل هذا الموعد بطبيعة الحال .

على ان الحكومة ارادت ان تظهر استهانتها بالدستور والقانون ، وانها ستفعل ما تشاء لتنفيذ ارادتها ، وكان مجلس النواب المنحل قد أصدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو يلغى قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٣ والذي كان يجعل الانتخابات على درجتين ، الدرجة الاولى وينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا عنهم ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب ، فلما جاء مجلس النواب الذي هذا القانون واصدر قانونا جديدا ينص على الانتخاب المباشر (على درجة واحدة) وعندما حلت الوزارة مجلس النواب دعت المندوبين الثلاثين الى انتخاب المجلس الجديد ، ولكن لما كانت الوزارة ، لا تريد هؤلاء المندوبين وقد كانوا يعودون (آليا) بمجرد عودة القانون الجديد الى الحياة ، كما تقضى نصوصه ، ولكن الحكومة قررت انتخاب مندوبين جدد ، اي انها الغت قانونا قائما ، واعادت قانونا ملغى

دون أن تأخذ بكل أحكامه ، وقد كان هذا الاستهتار بالدستور والقانون مقدمة لما سوف يقع .

وانتهى عام ١٩٢٤

وهكذا انتهى عام ١٩٢٤ بنكسة رهيبة ، فهذا العام الذى ابتدأ وسط الآمال المشرقة والذى ترجمت فيه « حكومة الشعب » ثورة سنة ١٩١٩ ونقلتها الى الحكومة وتصرفاتها ، انتهى وقد حل البرلمان ، فلم يعد للشعب نواب ، وفى دست الحكم وزارة من أسوأ ما عرفت مصر من وزارات ، وقد عاد الانجليز الى ذروة غطرستهم ، ولولا أن مصر ليست بذات فائدة لهم بعد أن أعلنت فى ثورة ١٩١٩ أن لحمها مر لضموها صراحة الى ممتلكاتهم ، ولكن لعابهم كان يسيل بالأكثر على السودان فوجهوا اليه أكبر جهودهم وضاعفوا اجراءاتهم لفصله عن مصر لينفردوا به ، وقد زائنا كيف عملوا على اجلاء الجيش المصرى ، وكان يمكن أن يتم ذلك فى يسر وهدوء ، مما يقرب الانجليز من تحقيق أهدافهم ، ولكن أبت مشيئة الله الا أن يفضحهم ويزلزل الأرض تحت أقدامهم .

ماذا حدث فى السودان ؟

طالما قلنا وكررنا أن عام ١٩٢٤ كان عام ثورة السودان على انجلترا وقد تكررت الاحداث الدالة على ذلك ، ولكن أخطر هذه الاحداث على الإطلاق ، كان عندما قرر الانجليز طرد الجيش المصرى من السودان ، فقد تصدت أقسام من أورطة الجيش المصرية السودانية ، فحاولوا أن يقاوموا بالقوة المسلحة انسحاب الجيش المصرى فى ٢٧ نوفمبر واشتبكوا مع القوات الانجليزية فأسقطوا منهم من أسقطوا وتحول الأمر بالنسبة للانجليز الى مسألة حياة أو موت ، وكان العساكر السودانيون قد تحصنوا بمستشفى القوات المسلحة ، فما كان من الانجليز الا أن ذكوا المستشفى دكا بالمدافع ، فانهاروا على ن فيه من المرضى ، وهو عمل فى منتهى الوحشية والبربرية فالمستشفيات لا تهدم لأن بعض الثوار يحتمون بها ، ولو تركوا وشأنهم لما كان لهم كبير خطر ، ولكن الانجليز انتهزوا الفرصة ليعطوا السودانين درساً ولكن أحمد الله أن السودانين ، وعوا الدرس الصحيح وهو أن لا يأمنوا أبداً الى جانب الانجليز الذين يتحولون فى الوقت المناسب الى وحوش وبرابرة .

١٩٢٥

١٠ يناير ١٩٢٥ - تأليف حزب الاتحاد

انتهت سنة ١٩٢٤ وبدأت سنة ١٩٢٥ وقد بدأت معالم النكسة تتحدد ، فقد ظهر جليا ، أن الانجليز عندما ضافوا ذرعا بحكومة الشعب (سعد زغلول) وبالحكم النيابي الدستوري ، لجأوا الى حليفهم التقليدي في مصر وهو الملك أحمد فؤاد الذي لم يكن يهمه الا أن يضاعف سلطانه الشخصي في شئون البلاد ، فحل البرلمان ليحيى ببرلمان جديد على هو ه ه ، ولم يتأ أحمد فؤاد ان يكون « ضرب الوفديين » لحساب الانجليز والاحرار الدستوريين ، وانما لحسابه الشخصي ، ففكر وخطط ، او بالأحرى خطط له حسن باشا نشأت ، أن يؤلف حزبا ، يكون مرجعه هو الملك شخصيا ، ودين من خلال حسن نشأت وعن طريقه فكان العمل على انشاء « حزب الاتحاد » واذيع وأشيع في طول البلاد وعرضها ، أن هذا الحزب هو حزب الملك خاصة ، ولسنا هنا بصدد مناقشة أن الملك يجب أن يكون فوق الأحزاب فواء كل مصرى هو للملك الذي يقرر الدستور « أن ذاته مصونة لا تمس » وهو لا يمكن أن يكون الا اذا ظل رمزا لمصر كلها (ناقشت كل هذه النظريات في بحقيظات السيابة معي فيما بعد) ولكننا نتحدث الآن في عام ١٩٢٥ حيث كان هذا هو اتجاه الملك أحمد فؤاد وراح حسن باشا نشأت ، يخطط له نجاح .

حزب الاتحاد

اجتمع من اريد لهم ان يكونوا مؤسسى الحزب بفندق « سيمريس » يوم ١٠ يناير واختاروا لرئاسته يحيى باشا ابراهيم ، واطلفوا على الحزب اسم « حزب الاتحاد » وتألف المؤسسون من أفراد انسلخوا من الهيئة الوفدية ومن الاحرار الدستوريين على السواء ، ومن هنا يحدثنا الدكتور هيكل في مذكراته على الحرج الذي أحس به منذ اللحظة الاولى لتأليف الحزب وقد رأى الكثيرين من اساطين الاحرار الدستوريين ينضمون الى هذا الحزب الجديد ، وحدثنا بالكثير عن حرجه لصبرورة صديقه وزميله في تحرير السياسة وهو الدكتور طه حسين هو من اختير ليكون الرئيس الفعلى لجريدة الاتحاد التى قرر الحزب تأسيسها لتكون لسان حال الحزب ، وقد ذكرت « الرئيس الفعلى » ذلك أن الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ذكر في كتابه أن مؤسسى حزب الاتحاد قد اختاروا الاستاذ عبد الحليم البيلى ليكون رئيسا للتحرير الرسمى ، والدكتور حسين هيكل في هذه المسألة حجة الحجج فيا الدكتور طه حسين صديقه وكان زميله في تحرير السياسة ، وهو يحدثنا عن الحرج الذى أحسه وظل يحسسه ، وليس هذا بالأمر الجديد في حياة الدكتور طه حسين ، فقد كان يكتب وهو طالب في اللواء (الحزب الوطنى) وفي الجريدة (حزب الأمة) فلا جدب في أن نفصل طه حسين عن جريدة السياسة ليشراف على الاتحاد ، وغنى عن البيان أن بدأ حزب الاتحاد متحالفا مع حزب الاحرار الدستوريين ، يجمعهما العداء السعديين ، او بالأحرى الوفد وسعد زغلول ولنا لن نلت أن نرى الاحرار

الدستوريين يدفعون الثمن باهظا ، ولكن كما اعتدنا أن نقول : لا نسبق الحوادث .
حتى آخر يناير :

فلندع الملك أحمد قواد مشغولا بتوطيد سلطانه ، والأحرار الدستوريين يعملون على أخذ الثار من السعديين ، ومن الحياة النيابية التي يعتبرونها من صنعهم ، فلم يغنم منها الا سعد زغاول ، لندع كل هذه الخلافات بعد أن زاد حزب الاتحاد نغمه ، ولنرجع الى المستفيد الأكبر من كل هذا وأعنى بهم الانجليز فقد كانوا لا يضيعون يوما واحدا ، بل ساعة ، دون العمل في سبيل تحقيق برنامجهم الذي أصبح يتلخص في هدف كبير وهو « فصل السودان عن مصر » تمهيدا لابتلاعه .

تعيين حاكم جديد للسودان :

وكان يمكن أن يعينوا بجرة قلم حاكما للسودان من الحكومة الانجليزية مباشرة ، ولكنهم رأوا أن يحتفظوا بالمظاهر من ناحية ، وأن يبقوا صلة مصر بالسودان من الناحية الرسمية لتظل تدفع ما قد يحتاجه السودان ، وعلى هذا الاساس عينوا حاكما جديدا للسودان في أواخر العام المنصرم أي في شهر ديسمبر ، وهو « السير جوفري آرشر » وكان حاكما لاوغندا ، وجعلت تعيينه بمرسوم من ملك مصر حسبما جرت العادة ، بينما عمدت من الناحية العملية للأقدام على الخطوة التي تفصل السودان عن مصر وذلك بإنشاء :

قوة الدفاع السودانية المنفصلة عن مصر :

أعلن الحاكم الجديد في أوائل يناير في منشور رسمي إنشاء قوة دفاع عن السودان من السودانيين لتحل محل الجيش المصرى بعد انسحابه وتدين في ولائها لحاكم السودان .

واليك نص المنشور :

عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى أنا السير جوفري فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى : -

بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى إنشاء قوة للسودان وبما أنه من المرفوب فيه ازالة ما قد يوجد في أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا في الجيش المصرى والمزعم نقلهم قريبا الى قوة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى : -

أولا : تسمى القوة الجديدة المراد انشاؤها كما تقدم « جيش دفاع السودان » وتدين بالولاء لحاكم السودان العام .

ثانيا : يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه

ثالثا : بما أن الحكومة المصرية غير قادرة بعد الآن على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من اهالى السودان فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من رأى فيهم الجدارة فى خدمة « جيش دفاع السودان » بموجب الشروط المنظمة لاصدار البراءات فى هذا الجيش والتي ستبلغ فى هذا اليوم الى اولئك الضباط .

رابعا : عند اصدار البراءات الجديدة تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة الآن لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى .

ولاء ضباط السودان

ولقد رأينا فى كل ما مضى كيف كانت مشاعر السودانيين هى ذات المشاعر المصرية فوقفوا فى وجه الخطط الانجليزية الى حد الاشتباك المسلح ، وبنفس الروح ورفض عشرات من الضباط السودانيين أن يقسموا يمين الولاء لحاكم السودان ، وجاءوا الى مصر فاستقبلتهم بالترحاب والحققتهم بوظائف مصرية مدنية وعسكرية .

أول فبراير - تعديل الدوائر الانتخابية :

صدر مرسوم يهيم لتزوير الانتخابات القادمة وتوجيهها لخدمة السلطة ، ويقضى هذا المرسوم الجديد بتعديل ١٠٦ دائرة من أصل مجموع الدوائر الانتخابية وعددها ٢١٤ دائرة ، ولابد من كلمة توضح معنى تعديل الدوائر الانتخابية ، وكيف يستخدم لانجاح اشخاص واسقاط أشخاص على ضوء ما ظهر من نتائج سابقة ، فكل دائرة انتخابية ، تتألف من عدة دوائر فرعية ، فاذا أظهرت الانتخابات التى تمت قوة أى مرشح الكاسحة فى إحدى هذه الدوائر الفرعية ، فبإخراجها من دائرته الانتخابية فإنه يفقد سندا قويا ولنضرب لذلك مثلا ، فان بلدة أى مرشح فى الانتخابات فان كل أصواتها تقريبا تذهب للمرشح ، فاذا ضمت هذه البلدة الى دائرة انتخابية أخرى ، خسر المرشح الذى يقيم بها أصوات الناخبين التى كانت مضمونة ، وهكذا ولقد عدلت الدوائر طبقا للمرشحين الذين سينافسون مرشحي الوفد .

يقول عبد الرحمن الرافعى فى « أهقاب الثورة » وكان اسماعيل صدقى هو أول من استن هذه السنة السيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها حتى يوم القيامة ، أما الدكتور حسين هيكل ، والذى ينتمى اسماعيل صدقى الى حزبه فيقول ان الرجل (أى اسماعيل صدقى) كان فى لهفة لأن يصبح رئيسا للوزارة بأبواب كفاءته فى كيف يحارب الوفديين .

ودار الحديث عن هزيمة الوفديين المقبلة وعزل من عزل من رجال الادارة ، ونقل من نقل ، وهدد من هدد ، ودارت المعركة الجديدة حول أن من يختار نائبا سعديا فذلك معناه عدم الولاء للعرش أولا وتعريض البلاد الى مالا تحمد عقباه ثانيا .

١٢ مارس - اجراء الانتخابات :

وأجرت الحكومة الانتخابات ، بعد أن فعلت الممكن وغير الممكن ، لانجاح مرشحي حزبي الاتحاد والاحرار الدستوريين ، في يوم ١٢ مارس ، ولم تكد النتائج تعرف حتى كان الوفد قد حصل على الاغلبية (١١٦) وذلك في مقابل (٨٧ مقعدا) حصل عليها حزبا الحكومة والمستقلون ، ولكن لما كان اسماعيل صدقي وحسن نشأت ، لا يزالان يحملان في جعبتيهما الكثير من الكيد والتدليس ، فقد اذاعت الحكومة بيانا في ١٣ مارس تعلن فيه انها حصلت على الاغلبية ، وانها ستعيد التشكيل على ضوء ما اسفرت عنه الانتخابات .

١٣ مارس - تشكيل حكومة زيور الثانية :

رفعت الحكومة استقالتها الى الملك ، فكلف زيور باعادة تشكيلها على ضوء ما اسفرت عنه الانتخابات فادخل الى الوزارة ثلاثة من الاحرار الدستوريين وهم عبد العزيز فهمي (الحقانية) وتوفيق دوس (للزراعة) ومحمد على علوبة (للاوقاف) بالاضافة الى اسماعيل صدقي (الداخلية) الذي اثبت اقتداره فصاروا اربعة ، وكذلك ضم من الاتحاديين اربعة وهم يحيى ابراهيم (المالية) اللواء موسى فؤاد (الحربية) يوسف قطاوى (وقد كان يهوديا - للمواصلات) وعلى ماهر (للمعارف) وظل رئيس الوزارة احمد زيور يعتبر نفسه مستقلا واختفظ لنفسه الى جوار الرئاسة بوزارة الخارجية ، كما ضم وزيرا مستقلا آخر هو اسماعيل سري (للاشغال) .

وغنى عن البيان ، أن كل هؤلاء « باشواب » من حيث الرتبة ، ومن لم يكن باشا ، فقد انعم عليه الملك بالرتبة فيما بعد .

٢٣ مارس - اجتماع مجلس النواب وحله في نفس اليوم :

انعقد مجلس النواب الجديد ومجلس الشيوخ بهيئة مؤتمر برئاسة محمد توفيق نسيم باشا الذي كان قد صدر مرسوم بتعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ ، وبعد أن القى خطاب العرش وانصرف الملك ، اجتمع مجلس النواب على انفراد لانتخاب رئيسه ، وقد تقدم سعد زغلول للرئاسة ، وقدمت الحكومة في مواجهته عبد الخالق باشا ثروت ، ولم تكن الحكومة تشك في النتيجة وانها ستكون فوزا لثروت باشا فقد كان اسماعيل صدقي باشا (قد سوى الهوائل كما يقولون) فمن يفلح فيه التهديد من النواب فقد هدده ومن كان يفلح فيه الاغراء بأى نوع من الاغراء فقد اغراه .

ويحدثنا الدكتور هيكل عن المفاجأة او بالأحرى الصدمة التي صدمت بها الحكومة عندما أسفر التصويت على منصب الرئاسة الذي اعتبر علامة قاطعة على هوية المجلس الجديد ، فقد فاز سعد زغلول بـ ١٢٣ صوتا حيث لم يحصل ثروت باشا على أكثر من ٨٥ صوتا .

استقالة الوزارة وعودتها على أساس حل المجلس :

كان طبيعيا أن تستقيل الوزارة الى غير رجعه وان يتأكد الجميع (انجلترا وملكا وأحزابا غير وفدية) أن الأمة المصرية تعرف طريقها وهي مصممة عليه ، ولكن لما كان المطلوب هو ضرب هذه الأمة بالذات فقد رفعت الحكومة استقالتها ، ولكن هذه الاستقالة تحمل التوجيه للخطوة الثانية وهي حل مجلس النواب واليك ما جاء في هذه الاستقالة :

« بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت في المجلس روح عدائية ندل على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية في أن المجلس اختار لرؤاسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها » .

ولما كان هذا الكلام لا يكتب الا بناء على اتفاق سابق ، فقد رفض الملك الاستقالة وطلب من الوزارة حل مجلس النواب ثانية ولما يبدأ عمله ، وعلى ذلك فقد دخل ريور باشا على النواب وكانوا قد انعقدوا لمواصلة عملية انتخاب مكتب المجلس وكان قد اختار الوكيلين (على الشمسى ووبصا واصف) واختار السكرتيرين الأربعة (أحمد ماهر - على حسين - راغب فودة - وعبد اللطيف بعودى) وفيما يهم النواب بانتخاب المراقبين ، وانسحب سعد من الرئاسة ورأس الجلسة على الشمسى فقال زيور : اتشرف بأبلاغ المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك فأشارت على جلالتة بحل المجلس فأصدر المرسوم التالى ، ثم تلا المرسوم وهو يقضى بحل مجلس النواب ويدعو المندوبين لانتخاب أعضاء جدد في ٢٣ مايو وانعقاد المجلس الجديد في أول يونية .

وهكذا حل المجلس الجديد الذى لم ينعقد الا بضع ساعات ، ولما يستكمل تشكيله بعد ، وغنى عن البيان ، أن هذا العدوان السافر بنطق بيقين الملك فؤاد أنه لا يستطيع أن يحكم بالدستور وما هذا الحديث عن انتخابات جديدة الا ذرا للرماد في العيون ، وفي قبول عبد العزيز فهمى وبقية وزراء الأحرار الدستوريين لهذا الإجراء كشفا لكل ادعاءاتهم أنهم حماة الدستور وفي قبول عبد العزيز فهمى بالذات لهذا الإجراء - وهو الذى كان يحب أن يوصف بأنه هو « أب الدستور » - فضيحة كاملة في حياة الرجل لن يلبث أن يدفع ثمنها غاليا كما سوف نرى ، بحيث يعترف هو شخصيا بارتكابه لما أسماه خطأ فاحشا كاد أن يذهب بكرامته ، ويتبرأ الدكتور هيكل في مذكراته من هذا الإجراء المنكر ويقول لنا أن أسماعيل باشا صدق كاد أن يقنعه بأن ذلك قد حدث لمصلحة البلاد ، ولكنه (أى هيكل لم يقتنع) .

٢ مايو ١٩٢٥ - استقالة اللورد اللنبى :

أصبح من الواضح أن سياسة اللورد اللنبى العنيفة ضد مصر وضد سعد زغلول شخصيا قد انتهت الى هذا التدهور ، وحقا أن الملك فؤاد حليف قوى لبريطانيا ،

ولكن الأحداث بدأت تتصاعد لتثبت ، ان الملك فؤاد وحكومته أعجز من ان يحكما البلاد الا بالحديد والنار وبالأجراءات البوليسيه والاستثنائية والتي لا تعترف بدستور أو قانون ، وقد رأينا على سبيل المثال كيف وعدت الحكومة في ٢٢ مارس وهى نحل مجلس النواب انها ستجرى انتخابات جديده في مايو لينعقد البرلمان في أوائل يونيه ، ومع ذلك فلم تمضي أيام حتى صدر في (٢٦ مارس) مرسوم يقضى بوقف عملية الانتخابات كلها ، ريثما يعاد النظر في موضوع الانتخابات ، ولما كان لم يعين لذلك أجل ، فقد كان معنى ذلك ان الملك قرر نهائيا أن يحكم بغير البرلمان .

فضية اخطاب :

ولما كنت اعاصر هذه الأحداث ، فقد التهب البلاد في هذه الفترة ، بما سمي « قضية اخطاب » وهى نتلخص في خروج احذباط البوليس (ملاحظ نقطة اخطاب) الى تجاوز كل قانون أو عرف أو آداب عامة في محاربه الناس في هذه البلدة يوما يجاورها (دائرة محمود باشا الا تربي الانتخابية) وذلك كله لصرف الناس عن وفديتهم ، فانتهك الضابط المذكور الحرمات وفعل الافاعيل ولكن دون جدوى ، ولم يكن ذلك الا نموذجا صارخا حادا لما أصبح يجرى في مصر كلها مما عبرنا عنه ان مصر أصبحت تحكم بالحديد والنار .

ونعود الى قضيتنا مع اللورد اللنبى ، وقد اشدنا به وأعطيناه حقه ، وانه كان صاحب فضل على مصر وثورة ١٩١٩ عندما اقترح على حكومته في بادئ الأمر الافراج عن سعد زغلول وعن دوره الكبير في حصول مصر على تصريح ٢٨ فبراير ، غير أن الذى لا شك فيه أنه وقف بعد ذلك موقف العداء لحكومة الشعب وانتهاز فرصة مقتل السردار لكى يطلق لغضبه العنان وقدم انذاره العنيف بهذا الأسلوب الاستفزازى وفي كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان الخاص بهذه الفترة ما يفيد (بعد اطلاعه على المراجع البريطانية) ان الحكومة الانجليزية كانت على خلاف معه ، فأرسلت المستر نيفل هندرسون ليكون وزيرا مفوضا في مصر دون استشارته لينفذ السياسة التى تريدها وزارة الخارجية البريطانية ويبريد الدكتور عبد العظيم رمضان بالاستناد الى مراجعته ، أن الأمر قد وصل الى حد الايعاز للورد اللنبى بالاستقالة ويبدو ان اللورد اللنبى بعد أن اطمأن لانه ثار لنفسه ، واعاد لانجلترا سلطانها في مصر والسودان رأى ان يقدم استقالته فقدمها في ٢ مايو وأن لم يبرح البلاد الا بعد ذلك بأكثر من شهر .

٧ يونيو - الحكم في قضية مقتل السردار :

ما كنت لامضى في كتابة هذا التاريخ ، على الرغم من حالة العجز التى اعانيها ، وانتظارى الموت من ساعة لآخرى ، أقول لا يشجعنى على المضي الا كونى كنت معاصرا لهذه الأحداث واذكر ان الحكومة قبضت على أفراد الجهاز السرى الذى ارتكب هذا الحادث ، وان من دل عليهم هو من يسمى « نجيب الهلباوى » وعندما انتهى التحقيق

وقدمت القضية لمحكمة الجنايات كانت المحكمة مشكلة برئاسة احمد عرفان باشا وعضوية مستر كيرشو (الانجليزى) ومحمد بك مظهر ، وانعقدت المحكمه بباب الخلق واستجوبت المتهمين تفصيلا ، ثم سمعت اقوال الشهود من رجال البوليس الانجليز وغيرهم ، ثم سمعت مرافعة النيابة فالدفاع ، وتم ذلك فى عشرات من الايام ، وأنا اذكر ذلك كله بهذا التفصيل فقد عشنا جميعا فى هذه الايام ، مع هذه القضية وكانت الصحف كلها لنشر حرفيا كل ما يدور فى الجلسات ، على اعتبار ذلك كله من صفحات مصر المجيدة ، وقد تبين من سير التحقيق والمحاكمة ، أن هذا النفر من المتهمين ، كانوا هم الذين قاموا بجبل الحوادث السابقة ، التى اكرهت الانجليز عام ١٩٢٢ على الاعتراف باستقلال مصر وكانوا هم الذين عجزت انجلترا على التوصل الى واحد منهم ، واذا كانوا قد وقعوا فى نهاية الامر ، فليس ذلك الا لارتكابهم هذا الحادث الذى اودى بحكومة الشعب واعاد مصر الى ظلام التحكم الانجليزى واستغلال القصر ذلك ليحكم حكما مطلقا وبالرغم من كل شيء فقد كنا ننظر الى المتهمين نظرنا الى أبطال عظام ، وان أنسى فلست أنسى موقفا يشبه أن يكون اسطوريا لمن يسمى محمود اسماعيل ، فلا يزال فى ذاكرتى كيف القى قبلة فى شارع يلصق حديقة الأريكية على عساكر الانجليز ، فلما انتهى الانفجار ومثر عليه الانجليز بالقرب منه اوهم أنه عابر سبيل ، وكان عليه أن يلقي قبلة ثانية (كان يحملها له آخر) فى آخر هذا الطريق بالذات ، فلم يتردد والقى القبلة الثانية التى انفجرت بدورها واصابت من اصابت ، وعندما مثر عليه الانجليز هذه المرة ايضا بعد الانفجار راحوا يهتفونه على نجاته مرتين من الموت بأعجوبة وأنا اذكر هذه الواقعة لأدلل كيف ان مر السنين (أكثر من خمسين سنة) لم ينسنى الفعل والى وقتها .

واخيرا صدرت الاحكام فى ٧ يونيو وهى تقضى بأعدام هذا النفر من شباب مصر ورجالاتها واللمين خاطبوا انجلترا (قبل هذا الحادث الاخير) باللفة الوحيدة التى يفهمونها وقد فهموها وهم : عبد الفتاح عنایت - عبد الحميد عنایت (وكانا اخوين) وكانا طالبين فى كلية الحقوق - ٣ ابراهيم موسى عامل خراط بورش السكة الحديد - ٤ محمود راشد المهندس بالتنظيم - ٥ على ابراهيم محمد هامل برادة بورش السكة الحديد - ٦ راغب حسن نجار بمصلحة التلغرافات - ٧ - الاستاذ شفيق منصور المحامى - ٨ محمود احمد اسماعيل موظف بوزارة الاوقاف (وقد كان صديقا لحسن نشأت) وقد استبدل حكم الاعدام بالنسبة لعبد الفتاح عنایت من الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة وقد قيل لنا وقتها ان المحكمة لم تسأل ان عدم شقيقتين ، ولكن الحقيقة ان عبد الفتاح عنایت تعاون معاونة كاملة فى التحقيق والمحاكمة فكان لابد من مكافأته ، وقد عاش عبد الفتاح عنایت حتى خرج من الليمان وقد اتصل بنا فى مصر الفتاة واحتفلنا به ، كما شوهد اخيرا مع رئيس الجمهورية (انور السادات) وهو يضرب المول الأول لهدم ليمان طرة ثم أعقبه عبد الفتاح عنایت مما يدل على أنه على مشارف الثمانين فسبحان من بيده الحياة والموت .

بقي أن نذكر أنه كان قد قبض عقب مقتل السردار مباشرة على سائق اجرة (محمود صالح) وقد اتبعت التحقيق أن لا علاقة له لمرتكبي الحادث ومع ذلك فقد حكم عليه بالحبس سنتين .

سبتمبر - اقالة عبد العزيز فهمي وكتاب الاسلام وأصول الحكم :

كانت سقطة من الأحرار الدستوريين ، ان انساقوا وراء حفدهم الاعلى على سعد زغلول فشاركوا في واد الدستور ، ولقد نوهنا فيما سبق أنهم سيدفعون الثمن وحسرى كيف دفعوه .

كتاب الاسلام وأصول الحكم :

وتبدأ القصة عندما نشر الشيخ على عبد الرازق القاضي بالمحكمة الشرعية كتابه « الاسلام وأصول الحكم » وهو كتاب يدور حول اثبات أن الخلافة ليست من أصول الاسلام الذي ترك المسلمين احرارا في اختيار نظم الحكم التي تلائمهم ويقول الدكتور هيكل أنه قرط الكتاب بكل بسطة في جريده السياسة ونوه بالثقافة المستنيرة لمؤلف الكتاب بدر بخلده لحظة ان الدنيا سوف توشك ان تندك وتترزل تحت اقدام الحزب بيب هذا الكتاب ذلك ان الملك أحمد فؤاد وكانت شهيته للحكم المطلق قد تفتحت في في الكتاب لما يناقض رغباته ، فقد كانت الاطماع قد بدأت تساوره في أن يكون « خليفة للمسلمين ، وكان منصب الخلافة الاسلامية شاغرا منذ الفاها مصطفى كمال في تركيا بعد اعلانه الجمهورية ، وفوله ان الخلافة الاسلامية كانت عبئا على تركيا ، وتنادى المسلمون في بقاع الارض لاعادة الخلافة الاسلامية وارتفع صؤوت مسلمي الهند بخاصة ، وشرح البعض ملك مصر والسودان لهذا المنصب ، ولم يكن يضائق انجلترا أن يكون ثمة خليفة للمسلمين تحت سلطانهم ، فلا عجب أن تفتحت شهية أحمد فؤاد لأن يصير خليفة ، وتألفت في مصر بالفعل عدة جمعيات من علماء مصر بدعو لخلافة ملك مصر ، فلما صدر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ليثبت ان الخلافة ليست من تعاليم الاسلام ، وبالتالي (وان لم يصرح بذلك) فلا ضرورة لهذه الضجة التي تنادى بوجوب اقامة الخلافة ، ولم ير الملك فؤاد في الكتاب وجهة نظر دينية ، يرد عليها بكتاب ، أو سلسلة مقالات ، ولكنه وجد فيه تحديا صارخا لمخيمته وخططه ، فرأى ان يكون الرد الوحيد عليه ، هو فصل القاضي الشرعى من هيئة العلماء وبالتالي اخراجه من وظيفته ، وبالفعل قررت الهيئة في شهر أغسطس جريد الشيخ على عبد الرازق من صفته كعالم اسلامي ، ولو ان الأمر وقف عند هذا الحد ، لما وصل الموضوع الى الابعاد التي وصل اليها ، ولكن الملك فؤاد تطلع الى أكثر من ذلك وهو ان يطرد الشيخ على عبد الرازق من منصبه كقاض شرعى في محكمة المنصورة والوصول الى ذلك كان لابد من اشراك عبد العزيز باشا فهمي في الموضوع باعتباره وزير الحفانية الذي تبعه القاضي ، ولما كان عبد العزيز فهمي هو رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الذي تؤلف (عائلة عبد الرازق) التي ينتمى اليها على عبد

الرازق أحد دعائم الحزب ، فقد كان من غير المعقول ، أن لا يحصل أحد أفراد الأسرة على حماية القانون ، ومن هنا فان عبد العزيز فهمى رد على يحيى باشا ابراهيم (رئيس الوزراء بالنيابة) لغياب زيور باشا في أوروبا ، بأنه سيبحث الموضوع مع لجنة قضائية وزارة الحقائق وعرض ما ينتهى الأمر اليه على السراى ، وقد رأى الملك قواد فى ذلك عدم انصياع لمشيئته ، فطلب من يحيى ابراهيم أن يبلغ عبد العزيز فهمى استحالة التعاون معه ، فلما لم يستعمل عبد العزيز باشا فهمى ، صدر مرسوم فى شهر سبتمبر يعفى بطرد عبد العزيز فهمى من الوزارة وذلك بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف « بالقيام بأعباء وزير الحقائق الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى » .

وفى مذكرات الدكتور حسين هيكى تفاصيل وقع هذه المضربة المهيئة فى صفوف الحزب وكتبت الصحف تقول أن ما حدث لو أنه حدث لعمدة أو خفير لكان عملا مهينا ، فكيف بحدوثة لوزير ورئيس حزب مشترك فى الوزارة ، وقرر الحزب استقالة وزيريه الآخرين ، محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، فاستقلا بالفعل ، وعلى الرغم من أن اسماعيل صدقى باشا لم يكن عضوا رسميا فى الحزب ، وبالرغم من أنه كان لا يزال فى أوروبا (للاصطيف) فقد أرسل بدوره يستقيل ، ولم يابه الملك بذلك كله بل لعله اغتبط لينفرد أكثر وأكثر بالسلطة فأسرع لسد الفراغات فى الوزارة برجال من حزب الاتحاد فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ، ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات وللأوقاف مؤقتا ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيرا للزراعة ، ومحمد حلمى عيسى باشا وزيرا للدخلى ، وصدر المرسوم بهذه التعيينات فى ١٢ سبتمبر - واللطف أن ذلك كله حدث وزيور باشا رئيس الوزارة يصطاف فى فرنسا - « فيشى » ، دون أن يكون له دخل فى شيء من ذلك كله ، وإن كان قد اخطره به طبيعة الحال ولم يحدث فى تاريخ الوزارات المصرية أن تولاهما أنسان بكل هذه السلبية واللامبالاة ومن الأقوال التى كانت شائعة عن زيور باشا ومازالت أحفظها منذ هذه الفترة « أنهم حطوه فى الوزارة فانحط » .

أكتوبر - حضور جورج لويدي المندوب السامى الجديد :

قدمنا ان اللورد اللينبى استقال فى مايو من هذه السنة ، ولكنه لم يغادر مصر الا فى شهر يونية ، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد عينت بدلا منه المستر جورج لويدي ، أحد حكام الولايات الهندية ، وبالتالي فهو من غلاة المستعمرين ولكنه لم يكن فى عجلة من أمره للحضور الى مصر فقد كان الفصل فصل الصيف (أى الاحازات) ولله كان فى مصر (وهو الأهم) المستر نيفل هندرسون ، الذى بعثته وزارة الخارجية وزيرا مفوضا على ما قدمنا ، وكان كل دور هندرسون فى غياب جورج لويدي ، هو عدم بخلق أى أزمة من أى نوع كان ، ومن هنا رأى الملك قواد انه مطلق اليدين ففعل هذا الذى فعل واصبح يحكم مصر من خلال حسن نشأت حكما مباشرا ، وقد انضم الوزراء الجدد الى حزب الاتحاد فأصبحت الوزارة كلها اتحادية تحت نفوذ السراى .

موقف الوفد من طرد الدستوريين :

غنى عن البيان ان الوفديين وعلى رأسهم سعد زغلول كانوا أكثر الناس شماعة لما أصاب الدستوريين ، وقد أصاب عبد العزيز فهمي (خصم سعد زغلول اللدود) بالذات ، ولكن اللهمة كشفت في نفس الوقت عن مدى رغبة الملك بالانفراد بحكم مصر ، وكان كل مايدله الشعب من جهود وتضحيات ، وماعاناه من الام أنما كان لينتهي ذلك كله لصالح انسان فرد ، وهو أحمد قواد ، ان من يستقريء التاريخ لا يستطيع الا ان يجزم ان سعد زغلول قد صرخ في أعماق نفسه في وجه هذا التطور الذي آلت له الامور « لا وألف مرة لا » فمئذ هذه اللحظة سئرى أنفسنا أمام سعد زغلول جديد ، انه ليس سعد زغلول الذي يرمز للشعب في ثورته وتطلعاته التي لا يحدها حد « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » سئرى أمامنا سعد زغلول جديد او واقعا الى أقصى حدود الواقعية ، وان الدرسين اللذين تعلمهما ، من محنة ١٩٢٥ ، ان جموع الشعب والتفافه حوله ، لا يغنى شيئا عند عدم الوحدة مع بقية العناصر السياسية القوية (الاحرار الدستوريين) ان تجاهل الانجليز ودورهم في مصر لا يستفيد منه سوى الملك . ومن هنا فسوف نرى ان سعد زغلول الذي عاش منذ ثورة سنة ١٩١٩ يزدرى من يسميهم بالمعتدلين ، سيصبح هو شيخ المعتدلين ، والرجل الذي رفض دائما كل دعوة الى الائتلاف والتعاون مع احزاب الاقلية سيكون هو الساعي الى هذا التعاون والائتلاف وسينتهى هذا العام والذي يليه في استعراض ما تم من هذا القبيل ، ولكما قبل ذلك نرى ان نسير الى تبدل سياسة سعد زغلول حيال الانجليز .

يترك بطاقته لجورج لويد المندوب السامي الجديد :

لامر ما يلغز استاذنا عبد الرحمن الرافعي من هذه الواقعة فيحدثنا في كتابه في أعقاب الثورة (من الكبار الذين خفوا لتحية المندوب السامي الجديد ، وهو نصد سعد زغلول من غير شك ، وزبما رأى (بمثاليته المطلقة في السياسة) ان يجنب تاريخ مصر لما اعتبره سبه ، وهو ليس كذلك من غير شك ، فقد رأى الرجل ، ان مصر كلها (وليس هو فقط) تدفع ثمن خشونته مع الانجليز ، فعاد الرجل الى طبيعته ، ولم ير حرجا في أن يمر على دار المندوب السامي الجديد وان يترك له بطاقة على سبيل التحية ، ان استاذنا عبد الرحمن الرافعي ، يرى في ذلك تدهور الثورة المصرية ، وهذا حق ، وعندى أن سعد زغلول كان يلام أشد اللوم لو تجاهل هذا الواقع ، ولكنه دال على شعوره بالمسئولية .

٢٧ أكتوبر - إصدار قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

امعنت الوزارة في اجراءاتها المقيدة للحرية فأحاطت بيت سعد زغلول بالجند لتحول دون وصول الجماعات اليه ، ووصل بها الأمر الى حد ان وزعت منشورا على رجال البوليس تلفت نظرهم الى ايقاف كل من يشتبهون انه يحمل منشورات ويفتشونه ، ومنعت اجتماعات الحزب الوطنى السياسية ولكنها في الوقت الذى

حظرت فيه اجتماعات الوفد والحزب الوطنى صرحت باجتماع لحزب الاحرار الدستوريين ، تصورا منها استبقاء بعض الود ، على ان اجراءات الحكومة ما بقيت تضيق على الحريات بصفة عامة وما بقى تعاملها ، مع جماهير الشعب العريضة التى لم يكن لديها توجيه معين ، فقد ظلت الأمور تسير ، واذا كنت كما اسلفت معاصرا لهذه الاحداث ، فقد كانت الايام تمضى تلو الايام ، دون أحداث او وقائع بارزة ، مما شجع الحكومة ، او بالاحرى الملك قواد على ان يزحف لاختضاع حزب الوفد وغيره من الاحزاب التى يمكن ان تعترض مشيئته فأوعز الى الحكومة فأصدرت فى ٢٧ أكتوبر مرسوما بقانون يسمى قانون الجمعيات والهيئات السياسية وخلاصة هذا القانون انه يجعل انشاء احزاب جديدة رهنا بالحصول على اذن من الحكومة ويخضع الاحزاب القائمة بالفعل الى سلسلة من الاجراءات يتعين عليها القيام بها والا عرضت نفسها للحل . هنا وكانت هذه القشة التى قصمت ظهر البعير كما يقولون . وبدأ الصراع الذى أخذ صورة المتحدة اذ أعلنت الاحزاب الثلاثة ، الحزب الوطنى والوفد والاحرار الدستوريون وأصدروا بيانات يتحدثون فيها الحكومة ويعلمون عدم الاعتراف بهذا القانون ، ونرى ان ثبت هنا نص بيانى الحزب الوطنى والوفد فهما من ناحية يظهران اهداف القانون ومراميه ، ومن ناحية أخرى ، يظهران روح الكتابة السياسية واسلوبها فى هذه الفترة :

اولا - بيان الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت فى القانون الذى أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت باجماع الآراء ما يأتى :

أصدرت الحكومة فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمى به الى وضع الاحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها ففتحتم على الاحزاب ان تبلغ عن لجانها وفروعها وامكنها وأسماء الاشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى اعضائها ومجال اقامتهم وانتحلت لنفسها ان تحل كل جمعية سياسية بحجة ان افراضها ضارة بمصالح الدولة الى غير ذلك مما لا يدع شكاً فى ان الحكومة تريد ان تضع تحت رقابتها سياسة الاحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب اشخاصها .

ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت فى عهد الاحتلال وعلى رمع الفاصب لأن تمد يدها الى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة .

ان المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دمايتها ولا سلطان للحكومات عليهم الا فيما يقع منهم مخالفا للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعى ، غير أن حكومة اليوم التى لا تركز على ارادة الشعب والثى تاملت على الحياة الدستورية

واستسلمت لشهوات الحكم ونزعات الهوى تريد أن تفتصب حق التشريع في أهم أمر من أمور حياتنا السياسية ، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التي تقوم على سيف المحتل تعتبر منافية لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلء تحقيقا للاستقلال الفعلى ، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال اقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة ، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم جاها ، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة الى ما تطلب ؟ وأية هيئة سياسية صادقة في جهادها التحطت مداركها الى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة ، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة في بقائها أو حلها ؟ وأية سياسة للحكم هذه السياسة التى تريد اقضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الشورية ؟

أن الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لايقاد جدوة الوطنية في القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى أيدها وتأييدها الظروف كل يوم وحارب الفاسب وأعوان الفاسب لا يمكن أن يرنخ لتحكم حكومة تتخبط في ديانجر الجهل بسياسة الحكم .

لذلك

يعلن الحزب الوطنى صراحة أن هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية تركز على قوة الفاصبين وتنفلد سياستهم وتجبر البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ، ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل ، تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل واغلاق ومصادرة ، فهى وان استطاعت أن تفتصب حق التشريع وتفتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تفتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم » .

ثانيا - قرار الوفد المصرى

واصدر الوفد القرار الآتى :

اجتمع الوفد المصرى في الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الاربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش في موضوع الرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتى :

من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة ، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيد قانون ، وما حده حكم ، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة ، قبل الاحتلال وبعده ، وفي عهد الحماية ، وتحت سلطان الاحكام العرفية ، فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات في تأليف الجمعيات السياسية التى قامت في

الازمنة المختلفة حتى تمكن في النفس احترام هذا الحق ، وجاء الدستور فأقره في صراحة تامة ، فقد نص في المادة (٢١) منه على ان « للمصريين حق تكوين الجمعيات » وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر في هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون ، أى بأقرار البرلمان لأنه لا يكون القانون قانونا إلا بهذا الاقرار .

غير أن الوزارة الحالية لاستيلاء النزعة الحزبية عليها ، وميلها الى الاستبداد المطلق ، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون ، وأصدرته بنصوص ترمى في مجموعها ، لا الى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس ، بل الى اعدامه . فقد علقت وجود الجمعيات بارادتها. مع إنها هي المدينة بذلك الحق ، اذ هي التي تملك القوة على معارضته ، فهي التي يجب عليها بمقتضاه ألا تعارض الناس في التمتع به ، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقا بمشيئة المدين به ، لأنه اذا جاز له أن يعارض في استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقاً عليه ، بل عارية يستردها كلما أراد .

والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هي بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد ؛ وبهذا تحقق ما خشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان وفضلا عن كون هذا المرسوم صادرا من هيئة لا تملك سلطة التشريع ، وملغيا للحق الذي جاء لبيان كيفية استعماله فإنه مخالف مخالفة صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التي استند اليها ، فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التي يكون فيها موجودا واجتماعه ممكنا ، ولم يحدث ما يوجب الاسراع باتخاذ التدابير التي اشتمل عليها ، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير ، بدليل المدد المحدودة لتنفيذ بعض احكامه . ولا يمكن الوفاء بالضمانة التي اوجبتها هذه المادة من دعوة البرلمان الى الاجتماع فوراً بصفة غير عادية .

وفوق هذا فان الوزارة تدرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات الى تشريع.غادر بالأفراد ، فحرمت وعاقبت أفعالا لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها الا بقانون ، أى تشريع يقره البرلمان ، كما أباحت مصادرة الأموال التي نص الدستور على أنها محظورة ، فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد واشأم نذير بما تنويه حكومة « الاتحاد » لهذا استفظعه جميع الناس ، واستنكره قريتهم وبعيدهم ، وعذبه الكل نكبة على الدسنور ونقمة على الحرية ، واعتبره الذين قرأوه انتقاما من خصوم الحزب الحاكم وسهما مصوبا على الأخص الى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ، ولكنه سهم طائش وقصيد خائب ، لأن الوفد يمثل فكرة رسخت في الأمة رسوخ الايمان ، ومبدأ انبث في نفوس أبنائها انبثا في الروح في الأجسام ، والنور في الظلام ، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام ، الذي أصبحت لا تقبل فيه تغييرا ولا تعديلا ، فمثل هذا المبدأ باق مادام الاحتلال موجودا ، ومادام الاستقلال منشودا ، واذ عطلت القوة منه أعضاء عملت الأمة مكانهم.آخرين ، ولقد تألف من عدة سنين ، وأعضاؤه

معلومون لكل وزارة في كل حين ، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور ، وهم وأن كانوا محصورين في عدد محدود ، يمثلون عددا من الأمة غير محدود بل أغليبتها الكبرى ، فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل وهذه حاله على الفناء حياته الماضية وانكار صفته الحاضرة وأن يبتدىء حياة جديدة تتعلق بقاءها بمشئته خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه ، القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التي اعتبرته الأمة رمزها ، وجعلته حامل لوائها .

ولقد أقسم أعضاؤه على هذا كما أقسم ولاة الأمور امام الله والناس على الاخلاص للوطن والطامة للدستور .

فبرا بهذا القسم الاعظم ، يستنكر الوفد المصري ذلك المرسوم ، ويعد تنفيذه جرما كبيرا والرضا بأحكامه حثا اثيما ، ويعلم في عزة المحق وشهم الأبي ، إهماله ، ويترك للقوة أعماله ، وبينه وبينها حد الله واردة الأمة وعدل القضاء .

٢١ نوفمبر - اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه :

قدمنا انه منذ اقبل عبد العزيز فهمي بهذه الصورة الشائنة وأصبح حزب الاحرار الدستوريين في المعارضة ، حتى أدرك جميع الوطنيين وعلى رأسهم سعد زغلول ، ان دوام الفرق والخلاف لن يفيد أحدا الا الانجليز والملك فبدأ التقارب بين الأحزاب الثلاثة (الوطنى والوفد والدستوريين) وقد بدأ بطريقة ضمنية بأن خفت الحملات الصحفية ، فضلا عن التراشق بالتهمة الذي توقف تماما ، ويحدثنا الدكتور هيكمل في مذكراته ان سعد زغلول هذه المرة كان هو البادىء بهذا السعى ، وأيا ما كان الأمر فإن الجو بدأ يصفو الى الجهد الذي جعل رجلا مثل « أمين الرافعى » صاحب جريدة الاخبار التي حرقها الوفديون ذات يوم ، ومع ذلك فقد كتب أن مجلس النواب « المنحل » يجب أن ينعقد من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر وراح يكتب في أيام متوالية ، الاساس الذي تقوم عليه فكرته وهى المادة ٩٦ من الدستور التى تقول :

يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون .

ومضى أمين الرافعى يؤسس دعوته قائلا : وبما أن حل مجلس النواب الأخير كان باطلا بنص الدستور (لا يجوز حل المجلس لسبب واحد مرتين) وبناء على ذلك فإن المجلس يكون قائما ، ويجب أن يجتمع ، وعلى رئيسى مجلسى النواب والشيوخ ، أن يدموا الأعضاء للاجتماع فى اليوم المذكور .

ومضى أمين الرافعى يكتب مقالاته بهذا المعنى من يوم ٨ نوفمبر حتى يوم ١٢ حيث كتب تحت عنوان « اذا لم تدافع عن الدستور مضت الوزارة فى ثورتها عليه » .

ومع ما فى هذه الدعوة من ثورية واضحة ضد الملك قواد الذى كان خلف كل ما حدث من اجراءات ، فقد استجابت الاحزاب الثلاثة لهذه الدعوة ، وكان طبيعيا أن تدرك الحكومة كل ذلك ، فلم تقف عند أخذ عدتها ، كاحاطة مجلس النواب بجنود

الجيش، وسد منافذ الطرقات المؤدية إليه ، بل انها وصفت هذا العمل بأنه يؤلف ثورة كاملة ، ولذلك فقد راحت تصدر البيانات التى تنذر وتحذر ، وأن التعليمات لدى جنود الجيش والبوليس هى ضرب الرصاص (فى المليون) لكل من يقترب من دار البرلمان فى هذا اليوم ، كما حظرت الاجتماعات والمظاهرات ، وطلبت من اولياء امور الطلبة ان يمنعوا أبناءهم من الاضراب فى هذا اليوم فسيكون الطرد من المدارس هو جزاء كل طالب يمتنع عن تلقى الدروس فى هذا اليوم ، وسنرى مصير ذلك كله بعد أن نثبت قرار الحزب الوطنى والذى حدا الحزبان لآخران حدوه :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقررت ما يأتى : -

اعتدت الحكومة على الدستور اعتداء صارخا وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ، ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فاجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كمرأة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل ، مع أن الدستور يحتم اجراء هذه الانتخابات فى خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقا للمادة (٨٩) من الدستور وعملا بأحكام نفس المرسوم الذى صدر بحل المجلس ، ولقد انقضت المواعيد المبينة فى الدستور وفى مرسوم الحل دون اجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد .

لذلك أصبح من الواجب أن يجتمع المجلس القديم فى الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد .

غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار فى حكم البلاد بطريقة استبدادية متدرة بأن هذا التأجيل ضرورى لتعديل قانون الانتخاب فى حين أنها لا تملك حق هذا التعديل كما أنها لا تملك تأجيل اجراء الانتخابات ولقد اظهرت الأما أنها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحققها فى التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة ، تلك التصرفات الجائرة التى تبدو كل يوم فى شكل قانون استثنائى جديد مما لم تعهد البلاد مثله فى أى زمن آخر .

ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا فى المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينفذوا أحكام الدستور الذى أقسمو بمين الطاعة له .

لذلك

يدعو الحزب الوطنى أعضائه فى مجلسى النواب والشيوخ ولكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمان فى يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة

العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهـم الوطنى حىال أمتهـم ، وحىال وطنهـم وحىال دستور البلاد وحىال حزبهـم وحىال مبادئهم ، فاذا حالت قوة بينهم وبين الاستمرار فى أداء واجبهـم فلم ينفوا صوتهـم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، ولشهودا العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد وتعود الحياة البرلمانية الى البلاد .

وأصدر الوفد وخزب الأحرار الدستوريين قراراته بهذا المعنى .

الاجتماع بفندق الكونتنتال :

قلنا أن الحكومة أبرقت وأرعدت ، واحاطت مجلس النواب بالجيش وامرت بإطلاق النار على كل من يقترب من المجلس لاقتحامه وتراعى كل ذلك الى علم النواب والشيوخ فبيتوا أمرهم مساء الجمعة أن يكون اجتماعهم فى اليوم التالى بفندق الكونتنتال ، وغنى عن البيان أن مثل هذا العزم لابد أن يكون قد وصل الى الحكومة فلم تشأ أن تلاحقهم لمنع الاجتماع هناك ، اما تصورا منها ، انه حتى لو تم فسيكون بغير فاعلية ، وأما أن تكون الحكومة قد بلغت من الضعف والهوان ، بحيث لم تر أن تصطدم فى هذا الوطن .

اجتماع المجلس وقراراته :

كشفت مجريات الأحداث صبيحة السبت ٢١ نوفمبر عن افلاس الحكومة ، فقد أضرب أكثر طلاب المدارس فى ذلك اليوم ، واجتمع النواب والشيوخ كما كان مقررا فى فندق الكونتنتال ومن اللطيف أن زيور باشا رئيس الحكومة يقيم فى نفس الفندق ، ويجمع كل من كتب عن تاريخ هذه الحقبة ، أنه حيا النواب الذين مر عليهم ، وهو جاهل لما يجرى ، وقد دفعهم لهذا الاستنتاج معرفتهم لطبيعة زيور وأنه لا يدري مما يحيط به شيئا ، ونحن نرى أن هذه الطبيعة ذاتها هى التى جعلته يعرف (ثم لا يكثر) فمن غير المعقول أن لا يكون نبا هذا الاجتماع قد تسرب الى البوليس ، كما انه من غير المعقول كذلك أن لا تخطره ادارة الفندق بما سيجرى .

قرارات البرلمان :

وقد أصدر النواب والشيوخ بمجرد اجتماعهم القرار التالى :

تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتنتال وتكامل عددهم القانونى ، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتى : -

أولا - الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا - قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور .
ثالثا - اعتبار دور الاستقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الأعضاء .

رابعا - نشر هذه القرارات في جميع الصحف .
ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات .

ومعقب الاجتماع انفصل الشيوخ عن النواب واجتمع النواب بمفردهم وانتخبوا سعد زغلول بالاجماع رئيسا للمجلس ، كما اختاروا محمد باشا محمود ، (الحر الدستوري) وكيلا للمجلس ، والدكتور عبد الحميد سعيد ، حزب وطني) وكيلا ثانيا للمجلس ، وهكذا تحقق الوفاق والتعاون بين الأحزاب الثلاثة ، وسرى كيف أن توحيد الصفوف كان وسيبقى هو الطريق المؤدى الى النصر .

٢٣ نوفمبر - أمراء البيت المالكة ينضمون الى الشعب :

وكما هو الشأن فقد كان أمراء البيت المالكة أول من عزز هذه الحركة الجديدة آخذين جانب الأمة فاجتمعوا وتشاوروا وانتهوا الى ارسال طلب الى الملك باعادة الحياة الدستورية السليمة الى مصر وهذا هو نص مارفعوه الى جلالة الملك :

« نشرف نحن الموقعين على هذه أعضاء عائلة جلالكم نرفع التماسنا الى ذاتكم الجلييلة يا صاحب الجلالة لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغا من الخطورة يوجب الاهتمام بصحة خاصة ، جئنا نلتئم من جلالكم اعادة النظام النيابي الى البلد طبقا لنص الدستور الذي تكرمتم بمنحنا إياه ، هذا مع ما يليق بذلك المقام الأعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام » .

٢٣ نوفمبر ١٩٢٥

امضاءات : عمر طوسون - كمال الدين حسين - محمد على - يوسف كمال -
اسماعيل داود - عمر حليم - سعيد داود - سليمان داود - عمرو ابراهيم - سعيد
طوسون - حسين طوسون - على فاضل - عثمان فاضل - عباس ابراهيم حليم .

ديسمبر - تسليم واحة جفبوب لاطاليا :

حاولت الوزارة ان نهز كنفها ، استهانة بكل ما حدث ، فأجرت تعديلا نافها في المناصب الوزارية ، لا يقف التاريخ أمامه ، وساعدها على هذا الاستخفاف أن كانت مقدمة على عمل يرغب فيه الانجليز ، وهو تسليم واحة جفبوب للايطاليين فعقدت اتفاقية وقعتها يوم ٦ ديسمبر وهي تنص على هذا التنازل لاطاليا عن واحة جفبوب .

٨ ديسمبر - اصدار قانون جديد للانتخابات :

وتصورت الوزارة انها وقد استجابت للانجليز بتسليم جفبوب للايطاليين انها قد عززت مركزها وأصبح باستطاعتها أن تمضي في خططها وهي اصطناع مجلس نواب

على مزاجها وهواها فأصدرت في ٨ ديسمبر قانونا جديدا للانتخاب ، يجعل الانتخاب على درجتين ، ويحرم عددا كبيرا ممن كان يحق لهم الانتخاب ويضع قيودا وشروطا مالية فيمن يحق له أن يكون مندوبا ، الى آخر ما تصورته الوزارة انه بقدرها على اصطناع مجلس .

وقد قابلت الأحزاب بخاصة والامة بعامة هذين التصرفين بعاصفة من الاحتجاج ونشرت الصحف بيانات ملتهبة تندد بتسليم جفوب وبقانون الانتخاب الجديد ولكن ذلك ما كان ليؤدي الى نتيجة ، فقد كان الملك فؤاد سادرا في غيابه ، لولا أن ذلك لم يكن هو رأى الانجليز .

٩ ديسمبر — جورج لويد يطالب باقصاء حسن نشأت :

ولم يكن هناك ما يورق الانجليز أكثر من ان يروا التقارب بين الأحرار الدستوريين (المعتدلين في نظر الانجليز) وبين الوفديين وما قد يجره ذلك من المتاعب ، ولم يروا سببا لهذا التقارب الا تصرفات حسن نشأت وتأليفه حزب لاتحاد والاضطدام بالدستوريين ، فرأى جورج لويد أن يستغل هذه في مصر بالتقرب الى الشعب ، واستعادة الأحرار الدستوريين الى حظيرة التعاون مع الانجليز ، وقدر جورج لويد أن ذلك كله يتحقق باقصاء حسن نشأت عن القصر ، ولهذا فقد قابل الملك يومين متواليين (٨ ، ٩ ديسمبر) لهذا الغرض ، وبدوا أن الملك تلکا بعد المقابلة الأولى ، فقابله جورج لويد في اليوم الثاني ولم تكد تمضي ساعات على المقابلة حتى صدر مرسوم بتعيين حسن نشأت سفيرا لمصر في مدريد ، وعلمت مصر كلها أن ذلك تم بناء على طلب الانجليز ، ومع هذا فقد تنفس الشعب الصعداء وأدرك انه بات قاب قوسين من عودة الحياة الدستورية السليمة .

١٤ ديسمبر — تعيين توفيق نسيم رئيسا للديوان الملكي :

وأسرع الملك يصحح مركزه ، فعين محمد توفيق نسيم باشا ، الذي كان رئيسا لمجلس الشيوخ ، رئيسا للديوان الملكي وهو المنصب الذي كان يتولاه حسن نشأت وكيل الديوان بالنيابة ، ولم يكف القصر عن التدخل في شؤون الحكم ، بل لقد علمتنا الأيام التالية ، أن تولى توفيق نسيم لهذا المنصب هو المؤشر على قرب حدوث انقلاب في السياسة

حتى آخر العام — جرمة العمد واتلاف الأحزاب :

ومضت الفترة حتى آخر سنة ١٩٢٥ فيما اشهر باسم « حركة العمد » فقد اضطروا عن تنفيذ قانون الانتخاب بأعداد الكشوف اللازمة ، وهو نوع من ثورة الادارة وهو ما كان يتم لولا التقارب بين الأحزاب ، وسنتحدث عن كل هذا بالتفصيل في مستهل العام القادم لاتحدث عن ذكرياتي^(١٠)

ذكریات خاصة

فی صیف العام السابق كنت قد حصلت على الشهادة الابتدائية ، وعلى هذا فقد استهل على هذا العام وأنا فی المدرسة الخديوية الثانوية ، أقدم المدارس الثانوية على الإطلاق (فالسعيدية فالتوفيقية فمدرسة فؤاد) وقد كنا نعتبر أنه بالالتحاق بالتعليم الثانوى ، فان المرء يكون قد دخل مرحلة الرجولة ، وقد كانت شهرة المدرسة الخديوية فی فن التمثيل قد سبقتها ، ولذلك نستطيع أن ندرك خيبة أملی عندما علمت بمجرد التحاقی بالمدرسة أن الأستاذ محمود مراد خالق النهضة التمثيلية بها ، لم يعد مدرسا بالمدرسة وأنه نقل الى وزارة المعارف ليصبح مراقبا للتمثيل فی المدارس كلها ، وقد جاء الى المدرسة الخديوية ، واختص المدرسة بتمثيلية من نوع الدرام « فی سبيل المبدأ » ووزع أدوارها على أربعة أو خمسة من تلامذته الأقدمين ، وانتهى الأمر عند هذا الحد — وأدع اكمال باقى ذكریاتی الى ختام العام المقبل .

عام ١٩٢٦

مقدمة : استهل سنة ١٩٢٦ والهدوء يسيطر على البلاد الا ما تبذله الأحزاب الثلاثة : الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطني) من نشاط لرى أثره في الصحف وأخبارها ، وكان ما يشغل لبلاد وما أذكره تماما هو تقارب الأحزاب نحو الائتلاف وما ترتب على ذلك من حركة اضراب العمدة عن مباشرة أعداد دفاثر الانتخاب ؛ وقد بدأت الحركة في مدينة « تلا » ولم أدرك إلا بعد أكثر من عشر سنوات لماذا ابتدأت الحركة من هذه المدينة بالذات ، فقد كان نائبها الحر الدستوري (أحمد بك عبد الغفار) رجلا شهما قويا عاملا في الحقل العام بكل همة ونشاط وشجاعة ، فكانت « تلا » هي السبابة لهذا العمل الفريد من نوعه وقد بدأت الحكومة بتهديد العمدة الرافضين أنها ستفصلهم فاستقال عشرة من العمدة واستقال الآخرون تضامنا معهم ، فلجأت الحكومة الى تقديمهم الى القضاء بتهمة التمرد الجماعى الذى يقع من الموظفين، ولكن القضاء قضى بتبرئة العمدة ، وكانت الحركة قد سرت في أنحاء البلاد ووقفت الحكومة عاجزة عن فعل شىء .

أواخر يناير :

قدما أن التقارب كان يزداد يوما بعد يوم بين الأحزاب حتى انتهى الى ائتلاف كامل فأصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا بعد مرور شهرين على انعقاد البرلمان في ٢١ نوفمبر وهو ما يصل بنا الى بعد ٢١ يناير ولما كان البيان المذكور ليس موجودا بين أيدينا ، فلم نذكر تاريخا محددا له وان كان استاذنا الراقى قد أثبت نصه في كتابه واليك هذا النص الذى يبنى عن كل شىء وينقل كما نقلنى الى جو تلك الأيام :

« تجتاز البلاد في الوقت الحاضر دورا من الادوار العصبية في حياتها السياسية انها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها ، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت اليها يد الاستبداد تعبت بدستورها ، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلمب بتشريعها وادارتها .

« تلكات الحكومة في عقد مجلس النواب ، وامتنعت عن دعوته وانقضى الميعاد المحدد في الدستور لانعقاده وظهرت نزعة الاعتداء عليه في صور مختلفة ، وأساليب متنوعة ، فوجم الناس واضطربت الافئدة لهذا الخطر المحقق بالحياة النيابية ، وسارع نواب البلاد الى الاجتماع في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم كحكم الدستور ووحى ضمائرهم ، وجددوا يمينهم باحترام الدستور واناذا الحياة النيابية اظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة انذار للحكومة اجمع نفسها وتكف عن التمدادى في أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف هبء وليتها بالمبادرة الى الرجوع للحياة النيابية ، ولكن قد مضى على هذا الاجتماع

شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة في طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بارادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بأرائهم بل هي مصرة على الاستمرار في انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بارادة الامة .

« ازاء هذه الحالة الخطيرة وفي غمار هذا الاعتداء الصارخ ، وإمام الايمان التي أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة :

اولا - على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقراراتها السالفة التي تلقتها الامة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدتها ونوابها عن الاشتراك في مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الابداء .

ثانيا - على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الامة ونوابها وذوى الراى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها ، ومستوى الحكومة ان هي استمرت في عملها قيمة ذلك بالاجماع ، كما ان المؤتمر سيبحث في الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الامة كتلة واحدة ، في الدفاع عن مصالحها اذا ما جد النجد واشتد الخطر .

والله وحده الموفق لما يشاء » .

عن الوفد المصرى : سعد زغلول ، فتح الله بركات ، مرقص حنا ، مصطفى النحاس ، واصف فالى ، محمد نجيب الغرابلى ، حسن حسيب ، على الشمسى ، حمد الباسل ، مكرم عبيد ، محمد علوى الجزار ، فخرى عبد النور ، سلامة ميخائيل ، راغب اسكندر ، حسين هلال ، حسين القصبي ، ويصا واصف ، سنيوت حنا ، جورج خياط ، عطا عفيفى ، ابراهيم راتب ، مصطفى القاياتى ، مصطفى بكير .
عن الحزب الوطنى : محمد حافظ رمضان ، أحمد لطفى ، عبد الحميد سعيد ، الدكتور محمود ناشد ، محمد فؤاد المنشاوى ، عبد الرحمن الرافعى ، أحمد وجدى ، محمد فؤاد حمدى ، فكرى أباطة ، عبد المقصود متولى ، أحمد وفيق ، اسماعيل العسبلى ، محمد زكى على ، ابراهيم رياض .

عن حزب الأحرار الدستوريين . عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، السيد عبد الحميد البكرى ، توفيق دوس ، ابراهيم الهلباوى ، على المنزلاوى ، صليب سامى ، عباس أبو حسين ، عبد المنعم رسلان ، عبد الجليل أبو سمرة ، كامل بطرس ، نعمان الاعصر ، محمد حسين هيكل ، أحمد عبد الغفار ، محمد على علوية ، سيد خشبة ، الدكتور حافظ عفيفى ، عيسوى زايد ، حسين عبد الرزاق ، صالح اللوم ، حامد فهمى ، ابراهيم دسوقي أباطة ، على اسلام ، محمد سامى كمال ، محمد محفوظ ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله .

واذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذى أصدرته ، اضطرت الى الاذعان لضغط الراى العام ، وقرر مجلس الوزراء

في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ايقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب المباشر .

١٩ فبراير - اجتماع المؤتمر الوطنى :

لم تستطع الحكومة الا ان تدعى لضغط الراى العام الذى اجمع على اظهار نقوره ومقاطعته الانتخابات على اساس قانون الانتخاب الجديد الذى اعلنته الحكومة ، فقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ١٨ فبراير : ايقاف العمل بالقانون الجديد واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ اى قانون الانتخاب المباشر وقد ارادت الحكومة باصدارها هذا القرار عشية اجتماع المؤتمر الوطنى الذى دعى اليه من قبل . وكان مقررا لاجتماعه يوم ١٩ فبراير ان توقع الفرقة بين المؤتلفين ولكن ذلك ادى الى عكس ما توقعته الحكومة :

فقد اجتمع المؤتمر الوطنى على اوسع نطاق حضره نواب آخر مجلس ونواب المجلس الذى قبله والشيوخ وأعضاء مجالس اداوات الاحزاب الثلاثة وأعضاء مجالس المديرىات وسائر الهيئات التمثيلية الأخرى والوزراء السابقون ، وبالجمله كل من له وزن وقدر فى طول البلاد وعرضها وقد بلغ عددهم ١٠٩٧ . وقد عقد المؤتمر فى بيت محمد باشا محمود حتى يمكن أن يقال أنه اجتماع خاص ، وغنى عن البيان أنه لو لم يكن الانجليز راضون فى عقده لاعترضت عليه الحكومة بومنعت عقده ، ولكن الحكومة وعلى راسها الملك بطبيعة الحال ، تركت المؤتمر ينعقد وانفها رافق واصدر المؤتمر القرارات التالية :

١ - تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور .

٢ - دعوة الأمة الى الدخول فى الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وان يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات واتمامها لتعود الى البلاد الحياة النيابية التى حرمت منها زمنا طويلا .

٣ - يجب الى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف اجراء أى عمل تشريعى وتوقيف النظر فى ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردا فى ميزانية الدولة ، وتوقيف مباشرة كل من يحمل الخزائن نفقات ليست واردة فى تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص فى حقوق الدولة أو فى أراضيها

٤ - انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التى اصدرها المؤتمر ان يبحث الاقتراحات التى تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع ها فيها فى الوقت الذى تحدده لذلك وقد تألفت هذه اللجنة من كل من : عبدالحق

ثروت ، فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالى ، مصطفى النجاس ، محمد على علوبة ، ورضا واصف ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، حافظ رمضان ، عبد الحميد سعيد ، أحمد لطفى ، محمد زكى على ، أحمد وجدى .

٢٢ فبراير - الحكومة تصدع بقرار المؤتمر :

وليس أدل على أن الانجليز كانت وراء فكرة انعقاد المؤتمر أو على الأقل عدم الاعتراض على عقده والانصياع لما يسفر عنه ، إذ لم تكد قرارات المؤتمر تعلن حتى أصدرت الحكومة مرسوما ملكيا يقضى بأن تكون الانتخابات القادمة انتخابات مباشرة . طبقا لما يقضى به القانون ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قرار المؤتمر .

٢٢ مايو - إجراء الانتخابات الجديدة :

مضت الأسابيع والاشهر التالية في محاولات وراء الستار لتنظيم الاوضاع القادمة ، وكان من الواضح أن سعد زغلول قد غير أسلوبه تماما من التعالى ورفض أى تفاهم مع الأحزاب المعارضة أو الانجليز الا بشروطه ، تغير ذلك وأصبح سعد زغلول لين المربكة ، فامكن الاتفاق على خوض المعركة الانتخابية في تآلف وتعاون على أن يعطى للسعديين ١٦٠ عضوا وللدستوريين ٤٥ عضوا وللحزب الوطنى ٩ دوائر .

وأجريت الانتخابات بالفعل يوم ٢٢ مايو وأسفرت عن فوز ١٦٥ عضوا للوفد وه من الحزب الوطنى و ١٠ من النواب المستقلين وه من حزب الاتحاد و ٢٩ من الاحرار الدستوريين ، ولعل هذه النتيجة تبرز مدى سيطرة الوفد على الشعب حيث لم يحصل حزب الحكومة (الاتحاد) على أكثر من ٥ نواب وحزب الاحرار الذى نرك له الوفد ٤٥ دائرة لا ينافس فيه ، لم يفز بأكثر من ٢٩ نائبا وذهب الباقي الى حزب الاتحاد (٥ نواب) والى المستقلين (١٠ نواب) .

٢٥ مايو - صدور الحكم ببراءة رجال الوفد :

لم يلبث الوفد بعد نجاحه الساحق في الانتخابات أن احرز فوزا في ميدان آخر لا يقل خطورة فقد كان للانجليز رغبة منهم للكيد لوفد وتشويه سمعته ، أن قبضوا على بعض شخصياته البارزة (الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى) وسط أشخاص آخرين بتهمة ان كان لهم دور في عمليات الاغتيالات السياسية التى انتهت بمصرع السردار ، وقد كان لهذه المحاكمة ، شأن وأى شأن في تاريخ البلاد ، ومازالت اذكر اللهفة التى كان الشعب يبديها في متابعة مجريات القضية ، وكيف كانت المرافعات تتوالى من دهاقنة المحامين واساطينهم ولكنى مازلت اذكر ان فارس المحامين الاكبر كان هو الاستاذ أحمد لطفى (الحزب الوطنى) .

وأخيرا صدر الحكم في يوم ٢٥ مايو وهو يقضى ببراءة أحمد ماهر والنقراشى وببقية العدد الاكبر من الوفديين المقول بانتمائهم للوفد - وكانت محكمة الجنايات التى

اصدرت الحكم برئاسة « كيرشو » الانجليزى وعضوية مستشارين مصريين وسرعان ما قدم كيرشو استقالته بحجة انه لم يكن موافقا على براءة أحمد ماهر والنقراشى ، وهكذا خالف القاضى الانجليزى أهم القواعد القضائية التى أقسم على احترامها وهو افشاء سر المداولة وزاد على ذلك ان استقال .

٧ يونيه - استقالة زيور وتأليف عدلى يكن الوزارة :

فى كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان عن تاريخ هذه الحقبة اشارة لكل ما كان يجرى خلف الستار ، وهو قد درس جميع المراسلات التى دارت بين اللورد جورج لويدي (رجل انجلترا فى مصر) ويفهم منها ان كل شيء كان يدار بمعرفة الانجليز حتى استمرار وزاره زيور باشا فى الحكم ارادها الانجليز حتى يضعوا اللمسات النهائية لشكل الحكومة الجديد وكان جورج لويدي محتلا فى ذلك « غلاة المحافظين » يصرون على ان لا يتولى سعد زغلول رئاسته الوزاره ، وتبادل فى ذلك عديدا من الرسائل مع وزارة الخارجية البريطانية التى لم تكن من رأى رجلها فى مصر ولكنه استطاع فى خانمة المطاف ، ان يتلقى تفويضا بأن يفعل ما يراه ، حتى وصل الامر به الى حد انه دعا سعد زغلول باعتباره زعيم الأغلبية للاجتماع به ، وعلى الرغم من ان سعد زغلول ، كان قويا كالعهد به فتمسك بحقه فى رئاسة الوزارة ، ولكنه من الناحية الأخرى ، وقد كان شديد الالهفة على انتصار الحياة الدستورية الصحيحة فى مصر ، لم يشأ ان يعكر سير الفائلة ، فخطر عدلى يكن باشا بأنه يوافق على ان يكون رئيسا للوزارة الجديدة وان يكتفى هو برئاسة مجلس النواب ، ولكنه رأى ان لا يبدو الامر امام الأمة وامام العالم ، ان ذلك قد تم نتيجة ضغط الانجليز ، فأقام مسرحية يجتمع فيها النواب لتكريمه ، ثم يناشده الأطباء ويؤيدهم نواب حزبه ، ان يرأس الحكومة مراعاة لصحته الغالية وان يتركها لمن يثق فيه تحت مراقبته .

ونزل سعد زغلول على رأى انصاره وقبل ان يتنازل عن رئاسة الوزارة ، وقد تم هذا كله فى حفلة التكريم التى اقيمت فى ٣ يونيو ، وأرسل كل ذلك الى انجلترا وجاء الامر ، بأن لا اعتراض على كل هذا الذى يجرى ، وهنا وهنا فقط تتوالى الأحداث بسرعة ، فيستقيل أحمد زيور باشا فى يوم ٧ يونيه وتتألف وزارة عدلى يكن بتشكيلها الكامل فى نفس اليوم فتولى هو الرئاسة ووزارة الداخلية وتولى عبد الخالق نروب باشا وزارة الخارجية ومحمد باشا محمود وزارة المواصلات وتولى باقى الوزارات ، وزراء من الوفد وهم : فتح الله بركات باشا للزراعة ، محمد نجيب الغرابلى باشا للاوقاف ، أحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ، أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، مرقص حنا باشا للمالية ، على الشمسى للمعارف ، عثمان محرم بك للاشغال .

الخميس ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ - انعقاد الدورة الثانية للبرلمان :

انعقد مجلس النواب الجديد المؤلف فى ١٠ يونيه وانفض دوره الاول فى ٢ سبتمبر ، ثم عاد للاجتماع فى دورته الثانية قبل السبت الثالث من نوفمبر ،

وافتحته الملك فؤاد بالاحتفالات المعنادة ، وقد اتبع لى ان اشهد احدى جلسات المجلس ، حيث كان سعد زغلول يرأس الجلسة ، وكان قد اختير للرئاسة منذ الجلسة الأولى بعد ان تولاها حسين رشدي باشا ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ ، ولا يجد المؤرخ ما يقوله عن سير الاحداث فقد سارت رتيبة عادية بدون مفاجات ، وكان المسيطر على الجميع وعلى رأسهم سعد زغلول هو المحافظة على الائتلاف ، وعدم الاصطدام بالانجليز . وذلك لتدعيم الحياة النيابية المسايمة ، ورئى ان يلتفت لترتيب البيت من الداخل ، فأصدر البرلمان بعض القرارات فى مسائل داخلية كمحصول الفطن ، وثمانه ، ومساحة ما يزرع منه ، ويحدثنا الدكتور حسين هيكى باستفاضة عن لجنتين ألقهما البرلمان فى موضوع اللامركزية فى الادارة ، وتحديد عدد الموظفين ، ولم تصل اللجنتان الى شىء فى هذين الميدانين ، ولا عجب فى ذلك فحتى اليوم (١٩٨٠) لازالوا يحدثوننا عن اللامركزية فى الادارة ، ولا تزال مسألة الموظفين فى الدولة هى الشغل الشاغل وأقصى ما يمكن ان يقال انه اذا كانت سنة ١٩٢٥ قد شاهدت ردة دستورية ورجعية السلطة ، فقد شهد عام ١٩٢٦ حياة نيابية بدون مهارات او فرقعات ، او مصادمات من أى نوع كان - ولما كان هذا كله غير طبيعى فسوف نراه ينقلب رأسا على عقب فى العام التالى .

وانتهى هذا العام بغير احداث مهمة الا أن يكون وفاة المرحوم على فهمى كامل فى آخر يوم من السنة ١٢/٣١ بدار سينما متروبول حيث كان يحتفل بذكرى محمد فريد فسقط الرجل ميتا ، وهو يخطب .

ذكرىأتى الخاصة :

لم أذكر فى ختام الماضى الا اشارة عابرة عن انتقالى للمدرسة الخديوية حيث التطورات التى ألت بحياتى كانت شيئا طويلا عريضا فقد كان والد أخى فتحى رضوان باعتباره مهندسا للرى قد نقل الى اسيوط وبالتالى انتقل معه سيد فتحى رضوان والتحق بمدرسة اسيوط الثانوية ، ورحنا نتبادل رسائل أسبوعية ورحت (ولا ادرى لماذا) أوقع رسائللى باسم « هارون » ويوقع هو رسائله بأعضاء جعفر ، وبعد فترة غيرنا هذين التوقيعين بسقراط (لى أنا) وأرسطو (لفتحى) وبلغ من شدة ترابطنا وتعلقنا ببعضنا ، ان سافرت له فى اجازة نصف السنة وأمضيها فى اسيوط .

مقاطعة البضائع الانجليزية :

وفى محفوظاتى صورة تذكارية لآخ زاملنى فى المدرسة الخديوية وهو (عباس حلمى مصطفى) وما يهمنى فى هذه الصورة اننى كنت أرتدى « منديلا محلاوى » بدلا من ربطة العنق ، وقد ذكرنى ذلك ، بما ساد انذاك بدعوة لمقاطعة البضائع الانجليزية وتشجيع الصناعات المحلية ، واذا كانت المنسوجات هى أعظم تجارة لانجلترا ، فقد دعى فى ذلك الوقت لاستعمال المنديل المحلاوى ، وسيظل ذلك هو محور تفكيرى بعد

سنوات وسنوات ، عندما انضمت لجمعية « المصرى للمصرى » ثم ناديت بمشروع القرش لاحلال الصناعات الوطنية بدلا من الأجنبية ، حتى صفت ذلك مبدءا عاما : لا تشتري الا من مصرى ولا تلبس الا ما صنع فى مصر ولا تأكل الا طعاما مصرية .

مطارحة الشعر :

وثمة ظاهرة جديدة بالتسجيل لأول التحاقى بالمدرسة الخديوية ، ففى بعض « القسح » وجدت فى (حوش المدرسة) لفيفا من الطلبة الكبار - طلبة السنين العليا - وكان يقومون بأمر عرفت فيما بعد ان اسمه « مطارحة الشعر » وخلصته ان يروى أحد الطلاب بيتا من الشعر ينتهى بحرف الباء مثلا « القافية » فيروح بقية الطلاب يروون اشعارا تنتهى بنفس القافية ، حتى يقال بيت شعر جديد بقافية او نهاية جديدة ، وليكن الحرف الجديد ، حرف الراء أو السين مثلا فيتبارى الطلاب فى ذكر الأشعار من هذه القافية الجديدة وهكذا ، وقد شأقتنى هذه العملية جدا وأحسست بقصورى عن فعل ذلك ، فقليل وقتها ، أو على قلت لنفسى اننى عندما اكبر واصير مثل هؤلاء الطلاب (فى سنة ثالثة أو رابعة) سأصير قادرا مثلهم ولكن ذلك كان آخر عهدى بهذه الظاهرة ، ظاهرة مطارحة الشعر .

برامج التعليم الجديدة :

وقد اقترن دخولى الى المدرسة الخديوية بتولى على باشا ماهر لوزارة المعارف فأحدث ما يمكن وصفه بأنه ثورة تعليمية ، كان من اكبر مظاهرها تعليم اللغة الفرنسية الى جوار الانجليزية ، على ان يبدأ تدريسها من العام التالى وجاءوا بمدرسين من فرنسا ، وكان من نصيبنا من يسمى « المسيو ديدوى » وكان رجلا كبير السن وبطبيعة الحال لم تكن نفهم شيئا على الاطلاق الا اننى كنت (على عكس باقى الطلاب) مؤدبا مع الرجل وكنت اشفق عليه ، من تمرد الطلاب عليه وشقاوتهم معه ، فحفظ الرجل لى ذلك الجميل ودعانى انا وصاحبى وتلميذ ثالث لتناول الشاي فى بيته .

وقد ظل الدور الذى قام به على باشا ماهر فى التعليم يؤثر على فى مقبل حياتى، وقد تلخص هذا الامر فى امرين :

الأول - اكبارى للرجل وتعلقى به .

الثانى - الايمان بان اى رجل مقتدر يستطيع ان يفعل كل شىء لاصلاح الاحوال فى مصر ، دون ان يعترضه الانجليز كما كانوا يشيرون

التمثيل ودورى فى رواية « مجتهد ومسبيس » :

تحدثت فى العام المنصرم عن خيبة أملى فى فرقة التمثيل لانتقال محمود مراد منها واستهل العام الدراسى الجديد ، وجاء رئيس فرقة التمثيل الطالب (عبد اللطيف

شاش) بالاستاذ الكبير عزيز عيد ليعلمنا وبدا الرجل معنا من البداية فتلخصت رغبته في ان يعلمنا فن القراءة ليتدرج منه الى فن الألقاء وعلى ذلك فلم اكن الا واحدا كبقية زملائي، وضاع ما تصورته من اننى ممثـل « موهوب » ولم ينفعنى استعراضى لقدرتى أمامه ، عندما كان يحاول ان يعرفنا فجثوث على ركبـنى ورحـت أناجى طيفا ما ، لم يفدنى ذلك ، ولم يقل عزيز عيد لى شيئا .

ومضينا نطالع ، لولا ان القدر كان يدبر شيئا آخر ، فقد مات محمود مراد ورأى تلامذته وإدارة المدرسة (لبيب بك الكردانى - ناظر المدرسة) ان يحيوا ذكره بتمثيل رواية « مجد رمسيس » وأن يهبوا دخلها لأسرة الفقيد ، واستغنى عن خدمات عزيز عيد ، وقرر عبداللطيف شاش (رئيس فرقة التمثيل) و ابراهيم زين العابدين (رئيس فرقة الموسيقى) اخراج اوپريت مجد رمسيس ، وقد ألفها محمود مراد لتكون « اوپرا كاملة » اى تغنى من اولها لآخرها ، ولكن مشهدا او مشهدين ظلا بدون تلحين فأصبحت « مجد رمسيس » اوپريت اى مصغر الاوبرا وكان بالرواية قائدان لرمسيس هما (سينو واونا) يغنى احدهما وهو سينو ولا يغنى الثانى ، واختارونى لأداء هذا الدور ، وهكذا أصبحت احد نجوم فرقة التمثيل ، وأقيمت الحفلة على مسرح حديقة الأتريكية ، وهكذا تحقق حلمى فى ان امثل على خشبة المسرح ووصل النجاح « الأوج » عندما كتب الناقد المسرحى الشهير « الأحنف » فى مجلة المسرح الكبيرة الواسعة الانتشار نقدا او قال حديثا عن الرواية ووصفنى بأننى « الشظلى » ولمجلة المسرح وللتمثيل بعامة دور أعظم من كل ذلك فى حياتى أبقيه حتى نهاية السنة التالية .

عام ١٩٢٧

الاتلاف والبرلمان ووزارة عدلى يكن :

استمر الهدوء الذى ساد مصر فى اخريات العام السابق ، الربع الاول من عام ١٩٢٧ ولا عجب فى ذلك فقد ائتلفت الأحزاب فكفت عن المصادمات فيما بينها ورأس مجلس النواب سعد زغلول الذى كان قد حنكته التجارب وآثر الاعتدال وكبح جماح أعضاء حزبه فى مجلس النواب عن أن يتفوهوا بشيء متطرف ، ضد القصر أو الانجليز أو الحكومة التى كان يرأسها عدلى باشا يكن ، محل احترام الجميع ، ولذلك فلم يكد سعد زغلول يتغيب عن جلسة بسبب مرضه ونولى رئاسة المجلس مصطفى باشا النحاس (وكيل المجلس) حتى حدث ما يشبه ان يكون زلزالا مفاجئا لا مقدمات له وهو :

١٩ ابريل - استقالة وزارة عدلى باشا :

أعلن عدلى باشا يكن لمجلس النواب فى جلسة ١٨ ابريل عن عزمه على الاستقالة وعيها حاول مصطفى النحاس والمجلس كله من ورائه أن يثنى عدلى باشا عن عزمه وأنه محل ثقة المجلس الاجماعية ، ولكن عدلى باشا أصر على قراره وقدم استقالته فى اليوم التالى للملك فعلا ، أما الموقف الذى رتب عليه عدلى باشا وجوب استقالته فيتلخص فى أن أحد النواب طلب ان يتضمن بعض الاقتراحات المعروضة على المجلس « شكر الحكومة » فرفضت أغلبية المجلس توجيه هذا الشكر على اساس ان الحكومة قامت بواجبها ، فاعتبر عدلى باشا هذا القرار بمثابة عدم الثقة بوزارته وأعلن المجلس بذلك ، وأسرع سعد زغلول بالعودة من عزبته فى مسجد وصيف ، ولكن جهوده لم تفلح فى رجوع عدلى يكن عن عزمه ، ولكنه نجح فى شيء واحد وهو ان يحمل عبد الخالق ثروت أن يعيد تشكيل الوزارة برئاسته بدلا من عدلى يكن ، بنفس اشخاص الوزراء ولما كانوا قد نقصوا واحدا بخروج عدلى باشا فقد رشح الأحرار الدسخوريه ن حافظ باشا عفيفى ، ولكن السراى اعترضت عليه فعين جعفر والى باشا بدلا منه، وهكذا عادت الوزارة برئاسة عبد الخالق باشا ثروت ، ولا يسع المؤرخ الا ان يتساءل ما الذى حمل عدلى يكن على الاستقالة ، وعندى ان لا جواب على ذلك غير « السأم » بعد ان حقق عدلى يكن هدفه من تولى رئاسة الحكومة باقرار سعد زغلول ، لطالما طعن سعد زغلول فى عدلى وبالأكثر فى زميله ثروت ، لقد وصفهم بالخيانة وأنهم برادع الانجليز ، وجاء الوقت الذى اقتنع فيه سعد أن لاهياة للدستور والحياة النيابية السلمية فى مصر بغير التعاون مع عدلى وثروت فكان هذا الذى مر بنا ، وهكذا حقق عدلى يكن هدفه من ان يعود الى الحكومة بمباركة سعد زغلول ، ولم يعد استمراره فى الوزارة يفيد الا فى ان يحمل الغمز واللمز من نواب الأغلبية ، فرأى ان يستقيل محافظة على كرامته ، وواصل عدلى باشا انتصاره عندما وافق سعد على تولى عبد الخالق ثروت الوزارة خلفا له ، فان بعض الروايات تقول انه كان قد عاهد عدلى يكن أن لا يلى الوزارة من

بعده ، ولكن يقال ان سعد زغلول نجح في اقناع الرجلين في العدول عن هذا الاتفاق وعندى ان ذلك كله كسب للرجلين وتصحيح لاعتبارهما .

٢٦ ابريل - تأليف وزارة ثروت :

قبل الملك استقالة عدلى في يوم ٢١ ابريل وفي يوم ٢٦ استدعى ثروت باشا لتأليف الوزارة فشكلها على الوجه التالى :

- عبد الخالق ثروت - للرئاسة والداخلية .
- جعفر والى باشا - للحرية والبحرية .
- أحمد زكى أبو السعود - للحقانية .
- فتح الله بركات باشا - للزراعة .
- مرقص حنا باشا - للخارجية .
- محمد نجيب الغرابلى باشا - للاوقاف .
- على الشمسى باشا - المعارف .
- أحمد محمد خشة باشا - للمواصلات .
- عثمان محرم باشا - للاشغال .
- محمد محمود باشا - للمالية .

مايو - يونية - أزمة الجيش :

لم تكن حكومة ثروت إلا استمرارا لحكومة عدلى يكن ، بأسلوبها في الحكم وهدفها منه ، وكان يمكن ان يستولى « السام » على ثروت باشا ، بعد ان حقق غرضه من تولي رئاسة الحكومة بمباركة سعد زغلول وما زلت اذكر كيف استوقفنى ، واثار دهشتى في ذات الوقت ثناء سعد زغلول المستطاب على ثروت باشا ، بل وعلى اسماعيل صدقى (وكان رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب) ، اقول كان من الممكن ، ان ينهج ثروت نهج عدلى فلا يلبث ان يستقيل لولا ان القدر كان قد اعد له دورا طويلا عريضا سوف ترى كيف يتشعب ، ويدات الأحداث عندما حاول وزير الحربية استجابة لرغبة الأمة أن ينهض بالجيش في العدد والعدة وتقليص هيمنة الانجليز عليه ، وقد هاج اللورد لويد وماج ، وطالب لندن بارسال بعض قطع الأسطول فأرسلتها بالفعل وحدث ما رحنا جميعا نتابعه تحت اسم « أزمة الجيش » وقد انتهت الأزمة بهزيمة مصر بطبيعة الحال ، ولكنها فتحت الطريق لبدء محادثات جديدة يجريها ثروت مع الانجليز كما سوف ترى ، ولما كان استاذنا عبد الرحمن الرافعى قد لخص هذه الازمة والمذكوات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، اكمل تلخيص ، فنحن نرى ان ننقل من كتابه في اعقاب الثورة - الجزء الثانى - ما قاله عن أزمة الجيش اعترافا بفضله :

أزمة الجيش

مايو - يونية سنة ١٩٢٧

وقعت في اواخر شهر مايو واولئ شهر يونية سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا سميت « أزمة الجيش » ، وكانت صورة متكررة للاعتراف البريطاني بإزاء مصر ، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على ان لا تمكن مصر من ان يكون لها جيش أو قوة دفاعية اطلاقا .

وبيان ذلك ان ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ - سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب ، واتباعا للاوضاع البرلمانية احيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس ، وقد استأنست اللجنة بأراء لجان المجلس المختلفة وطلبت اليها ابداء ملاحظاتها عنها ، وكانت لجنة الحرية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانية وزارة الحربية ، فالفت لجنة فرعية لفحصها انتهت الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها الغاء منصب السردار ، وكان شاغرا منذ مقتل السير لى ستاك ، ومنها تحسين اسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتل وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوا فيه ، وذلك على غرار مجلس الجيش فى انجلترا ، وابدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التى كانت باقية تحت الحكم العرفى سواء فى محافظتى الصحراء أو الواحات .

قدمت اللجنة الفرعية تقريرا بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحرية ، وقبل ان تفحصها هذه وتبت فيها برأى وصل نباها الى دار المندوب السامى والصحف البريطانية ، فهبت ترعد وتبرق ، وتتهدد وتتوعد ، ونشأت هذه الأزمة ، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ، خلاصتها :

ان الحكومة البريطانية ترى انه يجب على مصر ان تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الاجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، وترغب ان يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لان تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة بشرط ان تكون مدربة طبقا للاعداد البريطانية وباقل عدد من الاشخاص البريطانيين ، اذ ان هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر ، وانه لوحظ فى الأيام الأخيرة ان هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات اكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت اخيرا تأييدا فى بعض ما اوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر

حديتا وسيطرح. للمناقشة قريبا في البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية ان الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تنهى للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولذلك فانها تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر في موقفها بغير ابطاء ، وخلصت المذكورة الى طلبات الحكومة البريطانية وهى :

- ١ — وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من ان يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا فى يناير سنة ١٩٢٥ ، اذ هى لم تلغ قط ، ولهذا الغرض يجب ان يمنح رتبة فريق مع المرتب المناسب وواجباته ، ويجب ان يعطى عقدا على الاقل لمدة ثلاث سنوات فى اول الامر .
 - ٢ — اذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية الا يتأخر عن ان يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة .
 - ٣ — ان يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط يحل محله فى غيابه ، او عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام اقدم ضابط بريطانى يكون موجودا .
 - ٤ — يجب ان تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا نفذ الادماج الذى تقرر اخيرا) ، تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش او نائبه فى غيابه ، ويمكن بدلا من ذلك ان يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى ابريل سنة ١٩٢٥ .
 - ٥ — ان تظل المراكز التى يشغلها الان ضباط او رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا ادمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى ايد بريطانيا ، ولا ينبغى ان تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة .
 - ٦ — وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها .
- وظاهر من هذه المذكورة ان الغرض منها استبقاء الاشراف البريطانى كاملا على الجيش المصرى ، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية لم تنشر الحكومة نص المذكورة بأكملها فى حينه ، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل الى علمها عنها ، وارادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدة المواطنين .

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكورة فى ٣ يونية سنة ١٩٢٧ ردًا مفزعا فى قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية ، ذكر فيه ان الحكومة المصرية تشاطر المندوب

السامى وجهة نظره فى منع ادخال السياسة فى الجيش وانها تنوق ابدا الى ان تجو كل شك عن الجيش المصرى فى هذه الناحية ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذى اشار اليه المندوب السامى فى مذكرته انه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية ، بل ان لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى انشا مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من اعضائها وضع تقرير فى الموضوع ، وان مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير ان يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال ان الحكومة المصرية على استعداد لان تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات التى من شأنها ان تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية انه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن ان يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق ، وأنه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور لانفا الذى ادخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيراً عادياً ، ومع ان بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت الا نادرة وعرضية وكانت تدور غالباً حول مدة الترقية الوقتية ، على انه يمكن القول بان الوزير (المصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألقت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سنداً لقراراته ، وفيما يتعلق بمدى خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ترى الحكومة ان عقد المفتش العام لما يكذب يبدأ مدته ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها اهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على ان وزير الحربية سيبحث من جهة اخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعداً للمفتش العام على اداء اعيان منصبه او ليحل محله عند غيابه وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين اجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة اثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى ، وفيما يختص بمصلحة الحدود فان هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الادارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشئ لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضواً فى ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا الى انه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فان هناك كل ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستتنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقاً لمتغضيات الخدمة .

وفوق ما تقدم فان الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ .

ونظراً لمجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم فقرر - لمصلحة العمل - ان يستبقوهم فى مناصبهم ، وقد اعطيت لهم عقود

جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم في الاعمال التي كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث في هل يبقى هؤلاء الضباط في مراكزهم أم لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لاي اعتبار آخر مهما كان ، اما النظام القضائي المنفذ في المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو في الحقيقة اكثر من سلطان من المبادئ التي وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذي يمكن ان يحل محله نظام اوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الاسباب الحكومة المصرية الى النظر في وضع النظام الجديد ، ويرجع على الاقل الى اسباب تتصل بالاحوال الخاصة ودرجة التقدم في منطقة العريش التي تتبع منطقة الحدود الشرقية ان الحكومة تدرس مسألة اعادة محكمة اول درجة باختصاصها الاصلى وهذه المحكمة هي التي كانت موجودة في الاصل قبل وجود الادارة محل البحث .

« واعرب نرون باشا في ختام رده عن رجائه في أن الايضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين في موضوع الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية في أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن النعاهم سائدا بينهما وأن تكفل بالنجاح مجهودات الطرفين في الوصول الى اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما .

ولم ينشر الرد في حينه ، لكى لا يشير الراى العام على الوزارة .

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين ، اذا بالازمة تأخذ شكلا حادا ، فقد اذاعت انباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة الى المياه المصرية ، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانا في مجلس العموم عن الازمة قال فيه ان الحكومة البريطانية انما تدخلت في هذه المسألة لان فريقا من السياسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لانجلترا ، وان الدليل على ذلك هو ما اقترحتة اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش واسلحته (تأمل !) وأضاف الى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات في المسائل المعلقة ، ولكن الى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الامن في مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيًا يبدل للتحريض والهياج ، وهذا هو ما أدى الى ارسال البوارج الثلاث الى مصر .

وقد جاءت هذه البوارج فعلا الى ميناء الاسكندرية وبورسعيد ! فكان لحضورها وقع اليم في النفوس .

وانتهت الازمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام

للجيش ، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا وعينت ضابطا انجليز. جددا بالجيش .

واستبان من ملاسبات هذه الاثمة أن انجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه في الدفاع عنها ، وقد افصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلفراف عن هذه النية بقوله :

« اذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال ، واذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش لمحتل » .

وارادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية والاكرهاها على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا ، والدارها بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها في احراجها ، واثارة الاثمة في وجهها والتدخل في شئونها الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حدا لهذا التدخل ، بل كانت بابا جديدا من نوع جديد لاستدامة البغى والعدوان .

٤ يوليو - مادية للملك فؤاد في قصر بكنجهام بانجلترا :

لعل أبرز الأحداث في وزارة ثروت باشا حتى هذا التاريخ هو رحلة الملك الى أوروبا والتي بدأت في شهر يونية من هذا العام ويبدو أن الملك فؤاد أحب أن يعود الى أوروبا وبخاصة الى إيطاليا ملكا وهى التى راته من قبل إميرا ، ولما كان يعتبر ن وزارة ثروت قد فرضت عليه ، فلم يدخر وسعا في اظهار عدم رضائه عن روت ، ولذلك فقد اعترض على أن يصحبه في الرحلة ، ولكن سعد زغلول أصر على ن يصحبه مادامت الرحلة رسمية وستدفع نفقاتها الدولة .

وهدد بأن لا يعتمد البرلمان النفقات فاستجاب الملك لذلك ، ووصل الى لندن واستقبل بها رسميا ، وكان في انتظاره على المحطة جورج الخامس ملك انجلترا والمستر بولدوين ، رئيس الوزراء ، ومازلت اذكر كيف كنتابع انباء هذه الرحلة بكل فخر واعتزاز بشخصيتنا ، وقد اقام ملك الانجليز مادية عشاء رسمية في قصره الملكى (بكنجهام) .

وقد انتهز الانجليز هذه الفرصة لكى يعرضوا على ثروت باشا مباحثات لحل المشاكل المعلقة بين البلدين ، ولا بد أن يكون ثروت باشا قد عرض الامر على سعد زغلول فأذن له ومنذ ذلك الوقت بدأ ما يسمى « بمفاوضات ثروت وتشمبرلين » ولم يكن يداع شىء عن تفاصليها ، ولندع الآن الملك فؤاد في زيارته لأوروبا ، ومحادثات ثروت مع أوستين تشمبرلين وزير خارجية انجلترا وتشترع الى مصر حيث وقع حادث مفاجىء رجها رجاء وهزها من الاعماق وهى حادث :

٢٣ اغسطس - وفاة سعد زغلول :

ولم يكن هذا الحادث الا وفاة سعد زغلول ولقد صور أحمد شوقى الشاعر هذه المصيبة وضخامتها عندما استهل رثاءه بالقول :

شيعوا الشمس ومالوا بضحاها
وانحنى الشرق عليها فبكاه
شيعوها حسرة علوية
كست الموت جلالا وكساه

ومازلت اذكر (وكنا قد انتقلنا الى بيتنا في المنيرة) وقد خرجت والهيا هلعا بعد أن طالعت النبا في جريدة الأهرام ، وكان الحو غائما ، فرحت سيرا على الاقدام نحو بيت سعد وكان يدهشني أن أرى كل شيء يسير بطبيعته كان لم يحدث شيء ، وزاد في دهشتي عندما بلغت بيت سعد فلم أرى شيء غير عادي وكان السكون يخيم على المكان ، طانهلت بالسخط والشتائم على الناس والايام ، ذلك انني كنت متصورا انه وقد مات سعد زغلول فيجب أن يتوقف كل شيء ولكن كل شيء كان يسير كأن لم يحدث شيء ، وظل هذا السخط والعجب والدهشة يلزمونني طول النهار ، وهم يحدثوني عن ضخامة الجنازة ولم يسر عني ويخفف من لوعتي الا عندما ذكروا لي أن حبل النظام قد اختل واضطرب عندما اقتربت الجنازة من مدفن الفقيد في الامام الشافعي وان الجماهير ازدحمت بصورة غير عادية فاختلفت التحايل بالنابل وانفرط عقد الجنازة ، هنا وهنا فقط اطمأن خاطري الى انه كان يجب أن يحدث شيء غير عادي وقد مات سعد .

منظر آخر لا تزال ذاكرتي تختزنه ، عندما زرت قبر سعد المؤقت الذي بنوه له على عجل ، وكانت باقات الورد مكدسة فوق المقبرة بغير نظام وكأنها التل ، وقد ارضاني هذا المنظر ، وقد بقى لانها هذه النبذة عن وفاة سعد زغلول أن اثبت نص نعي الحكومة له:

((مجلس الوزراء ينعي الى الأمة المصرية مع الاسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الثولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يمهاه طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها ، والى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان ، والى الشعب المصري جميل العزاء ، وستشيع الجنازة في الساعة الرابعة بعد ظهر الاربعاء الموافق ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة الى مدفن الفقيد بالامام الشافعي)) .

وهذا وقد قرر مجلس الوزراء اقامة ضريح لسعد باشا على الارض الفضاء المجاورة لبيت الأمة وتحويل هذا البيت الى متحف واقامة تمثالين له في مصر والاسكندرية .

وقد تابعنا سعد زغلول في هذه الموسومة وقلنا رأينا في شتى مواقفه ، ومن أراد

موجزا لتاريخه ففي كتاب الرافعى ، ولكن من اراد تاريخا موسعا فعليه بكتاب عباس محمود العقاد « سيرة وتحية » .

٢٦ سبتمبر - الهيئة الوفدية تؤيد مصطفى النحاس خليفة لسعد زغلول :

بمجرد وفاة سعد زغلول في أواخر شهر أغسطس بادر كبار مصر الدين اعتادوا الاصطيف في أوروبا ، الى العودة ، وكان عبد الق باشا ثروت مشغولا بالمفاوضات مع انجلترا حول مشروع معاهدة ، ولا جدال ان سعد زغلول قد احدثت له صدمة فعلى الرغم من العداء الذى استحكم بين الرجلين في وقت من الاوقات ، فقد انتهى الامر بوقوف سعد زغلول خلف ثروت باشا يدعمه ، فلما ان مات سعد ايقن ثروت باشا أنه خسر مركزه فكان ان عاد الى مصر في ١٠ سبتمبر ثم توالى قدوم النواب ، وقد اجتمع الوفد المصرى لاختيار خليفة لسعد ، وكان الاجتماع على ان احدا لا يستطيع ان يملأ الفراغ الذى نشأ عن وفاة سعد ، ومع ذلك فقد كان لا مئاص من اختيار خليفة له ، وكان الحديث يدور في الدرجة الاولى حول اختيار فتح الله باشا بركات خليفة لسعد زغلول ليس فقط لانه ابن اخته ومستشاره الاول في كل مناشط الوفد داخليا وخارجيا ، ولكن اعضاء الوفد كان لهم رأى في اختيار مصطفى باشا النحاس الذى كان سكرتيرا للوفد رئيسا له ، وكان مما قيل في تبرير العدول عن اختيار فتح الله بركات انه لا يعرف لغة اجنبية ، ولكن الشائعات التى راجت فيما بعد ان الاقباط وعلى رأسهم الاستاذ وليم مكرم عبيد هم اللذين اختاروا مصطفى النحاس ليكون « اسلس قيادا » وكيفما كان الامر فقد اختير مصطفى النحاس لرئاسة الوفد ، واختير مكرم عبيد (باشا فيما بعد) ليكون سكرتيرا للوفد ، واجتمعت الهيئة الوفدية في يوم ٢٦ سبتمبر لتكريس هذا الاختيار فوافقت عليه بالاجماع .

١٧ نوفمبر - افتتاح البرلمان في دورته الجديدة :

ظل الائتلاف الذى كان بين الاحزاب قائما وتجلى ذلك في حفل الاربعين لوفاة سعد زغلول فرئاه مندوبون عن الاحزاب ورئى ان خير ما يصنع هو ان تستمر الامور كما كانت في اخريات أيام سعد ، ولما كان ثروت باشا قد بدأ في مفاوضات مع الانجليز ، فقد رئى ان يعود لاستكمالها فسافر الى لندن في شهر اكتوبر ، ثم عاد لافتتاح البرلمان في دورته الجديدة في يوم ١٧ نوفمبر ، وألقى ثروت باشا خطاب العرش الذى تضمن اشارة الى المفاوضات بغير دخول في أى تفصيلات واذ كان البرلمان ينعقد لأول مرة بعد وفاة سعد زغلول ، فقد عاد ممثلو الاحزاب المتولفة لتأيينه ، ثم اختير مصطفى النحاس باشا ليكون رئيسا لمجلس النواب خلفا لسعد زغلول باعتباره رئيسا للوفد المصرى .

وعلى هذه الصورة من الهدوء الذى يسبق العاصفة مضى عام ١٩٢٧ الى نهايته وكل الأطراف - (الانجليز - الملك - احزاب الاقلية) تسعى لاستثمار الموقف الذى

نجم عن غياب سعد زغلول ، وسوف ينكشف ذلك كله في مستهل العام الجديد فلنختم الآن أحداث ١٩٢٧ بسرد موجز لذكريتنا الخاصة عنه .

ذكريات خاصة :

ذكرياتي عن هذا العام طويلة عريضة ستكون الصعوبة في تلخيصها في سطور ففى هذا العام انتقلنا الى بيت جديد في حي المنيرة ، وقد كان ذلك قفزة جديدة لنا ، كانت والدتي قد توفيت وتزوج والدي بسيدة جديدة والبيت الجديد الذى نقلنا له هو عمارة حديثة من أربعة ادوار ، كل دور مؤلف من شقتين ، وقد استدان والدي القى جنيه او ثلاثة آلاف ، لست ادرى على وجه التحقيق ، وقد خسر العمارة كلها بسبب ذلك ، ولكننا في هذا الوقت كنا ملاكا ، وقد كنت انا من ساعدت والدي في الاشراف على بناء العمارة ، وفي هذه السنة توفى اخى مصطفى عن سن لا يتجاوز الثلاثين ، وهو بحق يعتبر اول استاذ تأثرت به وافدت منه الكثير وفي هذه السنة مات سعد زغلول كما مر بنا ، وقد سهل لى كوننا نسكن المنيرة ان افصد منزل سعد زغلول في الانتا عند سماعى نيا مونه ، اما العنصر الحاسم في حياتى فقد كان انهماكى في المسرح والتمثيل الى الحد الذى جعلنى افكر في ترك التعليم والتفرغ للتمثيل ، حتى وصل الامر بى الى ان لا ادفع مصاريف المدرسة وهجرت بيت والدي ، واشهد ان والدي تصرف بحكمة حتى استعداني الى البيت والمدرسة ، وادى نجاحى غير المتوقع في شهادة « الكفاءة » وهى الشهادة العامة التى تحصل عليها بعد ثلاث سنوات من التعليم الثانوى ، الى تغيير مصرى فانتظمت في التعليم ، اما سبب هذا الاستغراق في التمثيل الذى استحوذ على الى هذا الحد ، فكان هو انضمامى الى مسرح يوسف وهبى (رمسيس) كهوا ، ولانى أصبحت الشخصية الاولى في فرقة التمثيل فقد قدمت رواية من تأليفى ، او بالأحرى اقتباسى وكان اسمها « أبو مسلم الخرساني » وكانت مقتبسة من رواية جورجى زيدان التى تحمل نفس الاسم ، ومثل دور « أبو مسلم » الأستاذ حسن جلال العروسى رئيس الفرقة ، ولكن دورى في الرواية « شبيب » زعيم الخوارج كان هو الاقوى والاكبر واشرف على اخراج الرواية الممثل الكبير احمد علام .

وملنا الرواية على مسرح حديقة الأزبكية واستحضرنا الملابس من فرقة رمسيس ليكون بقدرتى ان البس نفس الملابس التى يرتديها يوسف وهبى في رواية « الصحراء » وكنت قد فتنيت بيوسف وهبى فرحت اقلده الى الحد الذى جعل « الأحنف » عندما نقد الرواية مما نشر على صفحات مجلة المسرح يقول انه تصور انه قد ضل الطريق ودخل مسرحية ليوسف وهبى ، وعلى ذكر مجلة المسرح فهذه المجلة كانت قد نجحت نجاحا منقطع النظير حتى لقد تصورنا نحن الشباب ان ليس في الدنيا الا المسرح والتمثيل ، وهكذا انقضت هذه السنة الحرجة من حياتى ، ووسترى ان العام المقبل سيشهدنى اكثر انخراطا في التمثيل ، ولكن الاولوية أصبحت للتعليم .

عام ١٩٢٨

مجيبة هذه الحياة وعجيبة اسرارها ، فبحلول عام ١٩٢٨ تدخل احوال مصر الجارية في دائرة وصي مائة في المائة ، ولن البث بعد عامين (بمناسبة مشروع القرش) انى سوف أصبح على المسرح ويكون لى رأى شخصى فى كل ما يجرى فى مصر من الامور ، ولذلك فسوف تتوقف هذه الموسوعة ، لتبدأ بعدها مذكراتى ، والفارق بين كتابة التاريخ والمذكرات ان المؤرخ يقدر الامكان يحاول ان يكون موضوعيا ، بمعنى ان يجتهد فى ان يكون مراقبا محايدا ، أما عندما يتحول هو الى أحد الشخصيات التى تتحرك على المسرح فالأمر يصبح ذتيا يعبر فيه الإنسان عن نفسه فى كل الاحداث الجارية ، وتسقط عنه صفة المؤرخ المحايد ، وهو ما سوف أصل اليه بعد عامين ، عندما انزل الى الحياة العامة ، ولذلك فيجب ان تتوقف هذه الموسوعة كما قدمت . ويعتبر عام ١٩٢٨ هو بدء وصي كامل بما يجرى حولى وان كنت لم انخرط تماما فى الحياة العامة الا فيما بعد ، وإنى لأذكر تماما كيف كنت راضيا كل الرضا عن حكمه مصطفى النحاس ، وأذكر الان صورتى بعد هذا العمر الطويل وأنا أقول لزميل لى فى الفصل ان مصطفى النحاس اثبت أنه أعظم من سعد زغلول ، وقد اختلفت فى مقبل الايام أشد ما يكون الخلاف مع مصطفى النحاس وتضائل رأى فيه ، ومع ذلك فقد قلت عنه هذا القول ، وسوف تصل الامور الى حد ان اخطب فى حضرة محمد باشا محمود ، ومع ذلك فقد قلت فى حضرته كلاما لا يتصل بما هو جارى بمقدار ما يتصل بما هو آت ، وكيفما كان الأمر فلا يزال امامنا ثلاثة اعوام ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ لنمضى فى هذه الموسوعة على قدر مؤكد من الحياد والموضوعية .

٤ مارس - فشل المفاوضات واستقالة ثروت :

كانت وفاة سعد زغلول فى العام السابق هى التشغيل الشاغل للناس وتم اختيار مصطفى النحاس ليكون خليفة له كما راينا ، ولقد اختير لرئاسة مجلس النواب وسرعان ما ضغطت الأحداث وعلى رأسها المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، والتى كان يجريها ثروت باشا تحت اشراف سعد زغلول فلما ان مات سعد تصورت انجلترا ان العقبة الكأداء فى سبيل ابرام معاهدة اى معاهدة ، بين مصر وانجلترا قد زالت فأصبح ابرام المعاهدة ممكنا ، فطلبوا من ثروت باشا ، ان يمضى فى ابرام المعاهدة ، هل كان ثروت باشا موافقا على ما تم التوصل اليه ام لا ، مسألة لا نستطيع ان ندلى فيه برأى ، والحقائق الثابتة تاريخيا ان مصطفى النحاس رفض المشروع من أساسه ، ورأى ان لا يعرض على البرلمان اكتفاء بعرضه على مجلس الوزراء (اقلية وفدية) فرفضه مجلس الوزراء ، وذلك فى جلسة ٤ مارس وقد جاء الرفض مسببا « المشروع فى أساسه ونصوبه لا يتفق مع استقلال البلاد وسياستها ويجعل الاحتلال البريطانى شرعيا » وقد بادر ثروت باشا فأبلغ دار المندوب السامى برفض مجلس الوزراء للمشروع ، وقد اخذ عليه عبد الرحمن الرافعى انه نسب الرفض لزملائه ، ونحن لا نسايره

في ذلك ، واعتبر ثروت باشا ان مهمته قد انتهت ، ولذلك فقد بادر بتقديم استقالته في نفس اليوم واذا كنت قد بدأت اعمى كل ما يدور حولى فلا زلت اذكر كيف صعقت عندما اطلعت على نصوص المشروع في حينها ، وكان السر فيما لم يى ، ان ذلك كان يجرى بعلم سعد زغلول ، ولقد راجت اشاعات وقتها انه كان موافقا عليه .

واذا نودع وزارة ثروت باشا ، فيجب ان نذكر لها انه شرع في ايامها (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨) في وضع حجر الاساس لمبنى الجامعة الجديدة في الجزيرة ، والتي سيكون مفدرا علينا ان نلتحق بها قبل عامين ، مبتدئين بذلك انخراطنا في الحياة العامة .

١٧ مارس - تأليف وزارة مصطفى النحاس :

كان طبيعيا ان تمضي مدة ايام بعد استقالة ثروت باشا ، قبل ان يعهد الملك احمد فؤاد الى مصطفى النحاس باعتباره زعيم الاغلبية يوم ١٦ مارس بتأليف الوزارة ، ومضى كل شيء كما لو كان ما يحدث هو امر طبيعى ، حيث ما كان يجرى اشبه بالزلزال بدأ بطبيعة الحال بوفاة سعد ، ووصل الدروة برفض المعاهدة مع الانجليز الذين غضبوا وتركوا للملك فؤاد حرية التصرف مع النحاس باشا ، ولا بد ان تكون خطة كاملة قد رسمت في هذه اللحظات للتخلص جملة وتفصيلا من مصطفى النحاس وكان للسطر الاول من هذه الخطة ان يسمح له بتشكيل وزارة فشكلها على الوجه التالى :

مصطفى باشا النحاس	الرئاسة والداخلية
جعفر والى باشا	الحربية
واصف بطرس غالى باشا	الخارجية
محمد نجيب الغرباىلى باشا	الأوقاف
على الشمسى باشا	المعارف
احمد محمد خشبة باشا	للقنانية
محمد محمود باشا	المالية
محمد صفوت باشا	الزراعة
ابراهيم فهمى كرم باشا	الاشغال
الاستاذ مكرم عبيد	المواصلات

ازمة مستمرة وحكومة وطنية :

كان الانجليز من ناحيتهم والملك فؤاد من ناحيته يعدان العدة للقضاء على هذه الوزارة والروح الوطنية معا ، تصورا منهما ، انه وقد مات سيد زغلول فقد ماتت

معه الروح الوطنية ، ففوجئنا منذ اليوم الأول بتشكيل الوزارة كل فيما يخصه ، فإذا كان الملك أحمد فؤاد تصور انه سوف يحكم منفردا وقد غاب سعد زغلول فقد كانت صدمته لا حد لها ، ومصطفى النحاس يحدثه عن الدستور والبرلمان ونواب الأمة وإليك نص ما جاء في خطاب النحاس للملك بمناسبة تأليف الوزارة

« واني لا قدر يا مولاي تبعه الاضطلاع بأعباء الحكم في هذا الطرف الدقيق ، ولكنني أقبل عليه مهيأ داعي الوطن والمضمر ، مسعيا بالله جلتي قدرته على تحمل هذه المسئولية الخطيرة ، جاعلا نصب عيني الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها ، الذي كان له بما جبل عليه من حب الخير لشعبه الكبير انفصل في صيانة الدستور وتمكين تعاليمه ، مما ربطت الأمة بمليكه رباطا وثيقا يزيد الشدائد احكاما ، واني لاستمد يا مولاي من تعاضيد جلالكم وسماهي رعايتكم وما أرجو ان يمنحني آياه مظهر الأمة من ثقته وثأمين وما يحسبوني به ان اري انعام من امداد وتشجيع قوة اسعين بها على ضعف شخصي واشد بها أثرى ، معتاهدا على تو فيق الله وعياله » .

وهكذا سمع أحمد فؤاد من يحدثه عن « ممثلى الأمة » وعن الراى العام .

والانجليز :

وإذا كان أحمد فؤاد قد صدم مرة ، فقد صدم الانجليز مرتين ، فقد كانوا يتصورون ان غياب سعد زغلول عن الساحة ، سوف يطلق أيديهم فإذا بهم يرون الوزارة الجديدة ، أشد صلابة وعنفًا ، وتجلى ذلك في رد الحكومة على مذكرة بريطانية كانت قد قدمت للحوكمة المصرية في ٤ مارس ، عندما ادركت انجلترا ان الحكومة المصرية في طريقها الى رفض عقد المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات « ثروت - تشمبرلن » واستقالت وزارة ثروت باشا في ٤ مارس كما قدمنا ، وغنى عن البيان انها تركت انعاء الرد على المذكرة للوزارة التي تليها ، ولم تتردد حكومة النحاس في الرد على المذكرة ، وإليك نص المذكرة والرد عليها ورد الانجليز عليها :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التي اقرها البرلمان والتي اذا عمل بها اصعب اصعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسؤولة عن حفظ الامن وحماية الاشخاص والاموال .

« وطالما كان هناك محل للامل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسؤوليات وحقوق كل منهما امسكت حكومة جلالة الملك عن ايداء اية ملاحظة ، املا منها في أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسؤوليات الكبيرة التي يستلزمها النظام الذي توجده المحالفة .

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها ان تسمح بان يتعرض مسؤولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا اليه او بأى

تصرف ادارى ، فتحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ اى اجراء ترى فى نظرها ان الحالة تقتضيه »

« اتشرف باحاطة فخامتكم علما بانى اطلمت على مذكرة سلمتموها الى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رايتموه حقيقا بان يضعف بصورة جديده سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الارواح والاموال فى مصر ، وبعد ما اشرتم الى ما ادرك الحكومة البريطانية من انقلى بسبب ذلك ذكرتم فى ختام تلك المذكرة انه بما ان المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفص الى الغاية التى اريدت منها فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها ان تسمح بان يكون اضطلامها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضا لاي خطر يأتى من تشريع مصرى من نوع التشريع الذى سبقت الاشارة اليه او من اى عمل ادارى وتحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ اى تدبير ترى ان الحالة تستدعيه » .

« ولا يسع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة الا ان تبدأ بالاعراب عن شديد أسفها لان تجد نفسها امام مذكرة ٤ مارس التى لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن سود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

« فان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين انها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى اذ ان هذا التدخل مما لم تتغير طبيعته ووجهته تفيرا كليا - لا يجوز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الاخرى .

ومن جهة الواقع فان الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحرص على ان تلفى فى نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الاجانب بوجه عام كل الثقة بنها ساهرة على أمنهم وراحتهم ، وانها قد وضعت حماية مصالحهم موضعاً خاصاً من رعايتها ، هذا و لو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدھا الثابتة لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كفيلا بان توجبها عليها ايجاباً ، ولقد دلت الحكومة على الدوام بتصریحاتها وأعمالها على ان الاجانب ان يثقوا بان ما يتمتعون به فى مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه فى أى بلد آخر ، هذا فضلا عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التى امتاز بها الشعب المصرى وأصبحت من مناقبه » يضاف الى ما تقدم ان المذكرة المشار اليها تهىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على اعمال الادارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على اية حكومة جديرة بهذا الاسم ، ولا ريب لدينا فى ان الحكومة البريطانية لم تقصد الى شىء من هذا .

ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلها لو أنها سلمت بمبدئه لاصلمت ذاتها وانكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات ، وتعترم بعون الله وتوفيقه أن تنهض باعبائها في حرص وذمة وعلى وجه مرض للجميع .

٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

رد المندوب السامي

وقد رد المندوب السامي البريطاني في ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية ، قال ما تعريبه :

« لقد ابلغت حكومتى المذكورة التى وجهتها دولتكم الى في ٣٠ مارس وقد كلفت ان ابذلكم ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع ان تعد مذكرة دولتكم بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتمهدهما المتبادلة ، وقد اعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها .

وأرفعت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا الى الدول ببيان ذكرت فيه ان رفاهية مصر وسلامتها ضروريان لسلم الامبراطورية البريطانية وامنها وانها لذلك ستحتفظ دائماً - باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وهى التى اعترفت بها الحكومات الاخرى منذ زمان طويل .

وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الانظار الى هذه العلاقات الخاصة كما هى مبينة في تصريح فبراير انها لا تسمح لاية دولة اخرى أن تنازع أو تناقش فيها وانها تعد كل محاولة للتدخل في شئون مصر من جانب دولة اخرى عملاً غير ودى وانها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملاً تدفعه بكل ما لديها من الوسائل

« وبالنظر الى هذه المسئولية التى تحملها بازاء الدول الاخرى والى ما للمصالح البريطانية في مصر من الاهمية الحيوية للامبراطورية البريطانية ، فقد احتفظت حكومة جلالة الملك بمقتضى التصريح السالف الذكر احتفاظاً مطلقاً - أولاً - بسلامة المواصلات الامبراطورية في مصر - ثانياً - بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي او تدخل بالذات او بالواسطة - ثالثاً - بحماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات رابعاً - بالسودان - وذلك الى ان تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

« وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت انها وفقت اليها بواسطة المعاهدة التي جرت فيها المفاوضات مع رئيس الوزراء المصرية السابق .

واذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فان الحالة السابقة للمفاوضات تستمر وعلى ذلك يعود المركز اليوم الى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التي دارت بين المستر رمزي مكدونالد وزغلول باشا الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التي تبودلت في نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« اما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك ، وللحكومة المصرية ان تستعمل سلطتها المستقلة على شرط ان يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك في هذه المسائل » .

٢٩ أبريل - الانجليز يشيرون أزمة قانون الاجتماعات :

قدمنا انه بمجرد رفض مصر ابرام المعاهدة التي حملها ثروت باشا بعد مفاوضات مع اوستين تشمبرلن ، التقى صالح الانجليز مع صالح السراي ، مع صالح الاقلية ، في ضرب الوفد بعد ان أصبح على رأسه مصطفى النحاس ، فلم تكذ الأزمة الأولى التي مرت بنا تنفضى ، حتى اثاروا أزمة جديدة ، فطالبوا باسقاط قانون الاجتماعات ، الذي كان في مراحلها الأخيرة مجلس الشيوخ ، وارسلوا المذكرة الآتية :

« اتشرف باخبار دولتكم بان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام من يوم ان قدمت لدولتكم مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة في المضي في تشريع يؤثر في الامن العام ، وهذا التشريع . كما لا بد ان تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ليس فقط من الرسالة الشفهية التي تشرفت باطلاعها الى دولتكم في ١٩ الجاري ، بل أيضا من الرسائل السابقة المماثلة لها التي ابلغت الى دولة سلفكم والى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التي تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا في ٤ مارس الماضي وبعده - داخل في نطاق التحفظ الذي ايده مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل .

« وانى الان مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بان اطلب الى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية ، ان تتخلوا في الحال الاجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من ان يصبح قانونا ، وانى مكلف بان اطلب من دولتكم اعطائي تأكيدا قاطعا بانه لن يستمر في نظر المشروع المذكور ، فاذا لم يصلنى هذا التاكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الاربعاء ٢ مايو فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى ان الحالة تستدعيه .

« وانى افتخر هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احتراماتى .

٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ .

« لويد »

المنسوب السامى

٣ مايو - رد الحكومة المصرية :

« تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ ابريل ١٩٢٨ الذى تصرحون فيه بان مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل في نطاق التحفظ الذى اشارت اليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وايدته المذكرة المؤرخة ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ وبانكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بان تطلبوا الى كرئيس للحكومة المصرية ان اتخذ في الحال الاجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من ان يصبح قانونا وان اعطيكم تأكيد كتابيا قاطعاً بان لن يستمر في نظر مشروع القانون المذكور ، واذا لم يصلكم هذا التأييد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الاربعاء ٢ مايو فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة في القيام بأى عمل ترى ان الحالة تستدعيه ، وردا على خطاب فخامتكم اتشرف ببلاغكم ان الحكومة المصرية في ردها بتاريخ ٣٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد اوضحت وجهة نظرها التى ترى انها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستثناء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد عادت الحكومة فاكدت وجهة نظرها هذه امام البرلمان في بيانها الذى القته بتاريخ ٥ ابريل اجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ ابريل .

« ولا يسع الحكومة المصرية امام واجبها في صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها ان تسلم بما تضمنه الافكار البريطاني الاخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصرى ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية ان تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الاخر ولا يقيد ولقد صرح بذلك المستر رمزي ماكدونالد بصفته رئيساً للحكومة البريطانية في الخطاب الذى ارسله اللورد النبي بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ الى المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ وقد جاء في ذلك الخطاب ما يأتى نصه : « لقد أبدى المستر ماكدونالد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض في ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من احد الطرفين يبين موقفه لا يلزم مطلقاً الطرف الاخر باعتراف بهذا الموقف » ولقد اوضحت الحكومة المصرية مرارا وجهة نظرها هذه بكل صراحة واخلاص للحكومة البريطانية ولفخامتكم فلم تال جهداً في اثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا وقد كان لى الشرف ان اوضح لفخامتكم في اوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات انه ليس في مقدور اية حكومة دستورية ان تعبت بالمسئلة الدستورية القاضى بفصل السلطات فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلس والحكومة معهما فلم يبق منه امام مجلس الشيوخ الا فقرة تتعلق بالشكل سقطت مرضاً .

« ثم سمحت لنفسى ان ابين لفخامتكم ان مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة في مضابط جلساتها لا يعرض امن الاجانب للخطر بل يرمى الى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الامن العام صيانة تامة .

« كما انى صرحت مرارا انه اذا دلى العمل على نقص فى القانون بعد اصداؤه فالحكومة على اتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام ، تلقاء ما تقدم جميعه. من المظاهر الجلية لصدق البنية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية الا أن تبدى اسفها الشديد على ان الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الاكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية فى توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين .

« ولذلك لا يسع الحكومة المصرية ان تسلم بما جاء فى ذلك الانذار ، فتعيب بحق مصر الاذى عبثا خطرا بل وما كان لها ان تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى اذلال امة عزلاء من كل سلاح الا قوة حقها وصدق طوبتها .

« ولهذا فان الحكومة المصرية مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالامس فى حدود حقها الدستورى الى مجلس الشيوخ ان يؤجل المناقشات ثى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية وان يمهّد بذلك السيل الى تدليل المعاصب الحالية فى ضوء الثقة المتبادلة التى يجب ان تسود العلاقات بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل » .

فقبلت دار المندوب السامى هذا الرد واعتبرت الأزمة قد انتهت .

ومن هذا الرد سبىن قوة سכיمة الحكومة المصرية ، وهى لم تغبل الانذار البريطانى باسقاط حق مصر فى التشريع ، واكتفت لمواجهة الواقع بتأجيل النظر فى القانون لدورة قادمة ، ولما كان الانجليز ، على علم بما هو آت ، فقد وقفوا عند هذا الحد مؤقتا ، ولا بد ان تكون هذه السلسلة من البيانات ، هى التى ملأتنى فى وقتها اعجابا حتى دفعتنى الى قول « النحاس اعظم من سعد زغلول » .

٣٠ مايو — معاهدة صداقة بين الافغان ومصر :

كان يمكن أن يكون هذا حدثا عابرا لا يسجل ، ولكن ما يجرى فى هذه الايام (ساعة كتابة هذه السطور) فى الافغان (حيث تتصدى للروس) يجعل من هذا التاريخ حدثا عظيما ففى هذا الوقت المبكر كان التاريخ يقول : لقد ولدت دولتان اسلاميتان عظيمتان سوف تجددان شباب الاسلام ولكن فى ذلك الوقت الذى نتحدث عنه (٣٠ مايو ١٩٢٨) لم يأخذ الموضوع كل هذه الاهمية وربما علت بعض الشفاه ابتهامة سخرية من هذه المعاهدة التى تؤكد الود والصداقة بين مصر المستقلة والافغان المستقلة حقا وصدقا .

١٧ يونية — بدأ تنفيذ المؤامرة — استقالة محمد محمود :

بعد أن تم التفاهم والاتفاق بين الجهات الثلاثة : الانجليز والسراى والاحرار الدستوريين على ضرب حكومة مصطفى النحاس باشا باعتبارها ممثلة للشعب

والحياة الدستورية الديمقراطية ، بدأ تنفيذ المؤامرة فاستقال محمد باشا محمود وكان وكيل حزب الأحرار الدستوريين وكانت استقالته في يوم ١٧ وبعدها بيومين أى في يوم ١٩ يونية ، استقال عضو آخر من الأحرار في الوزارة وهو جعفر والى باشا.

زوبعة قضية سيف الدين :

ثم انبر ما أريد به ان يكون فضيحة تلتفح سمعة مصطفى النحاس باشا فنشرت الصحف ما سمي وقتها « وثائق سيف الدين » وسيف الدين أحد امراء البيت المالكة وكان محجورا على أملاكه فعهد في فبراير سنة ١٩٢٧ ، الى مصطفى باشا النحاس ، وكان محاميا في ذلك الوقت ومعاونة ويصا واصف بك وجعفر فخري بك للمرافعة عنه واستخلاص حقوقه ، وبالرغم من ان مصطفى النحاس تنازل عن التوكيل بمجرد صيرورته رئيسا للوزارة ، فقد اتخذ من هذا الاتفاق أداة للتشهير بـ مصطفى النحاس بحجة أن الاتعاب المتفق عليها مبالغ فيها وباهظة ، حيث لا يرى المؤرخ « المحامي » عبد الرحمن الرافعي وهو عنوان النزاهة والشرف ، أى غبار على هذا الاتفاق ، ولكنى مازلت أذكر الحملة العاصفة التي أثرت وقتذاك ، وأسرع وزير كان يعتبر حتى ذلك الوقت وفدا وهو أحمد خشبة باشا للاستقالة ، ثم وزير رابع وهو ابراهيم فهمي كريم باشا وهكذا وصلت المؤامرة الى قمتهما وضرب الملك أحمد فؤاد ضربته المقصودة وهى :

٢٥ يونية ١٩٢٨ - اقالة وزارة مصطفى النحاس :

عزيزى مصطفى النحاس باشا ..

لما كان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد أينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل في خدمة البلاد.

فؤاد

٧ محرم ١٣٤٧ - ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨

' يوتية - تأليف وزارة محمد باشا محمود :

وغنى عن البيان أن الاقالة عمل يجافى الدستور نصا وروحا ، فما كان للملك ان يسقط حكومة متمتعة بثقة البرلمان ودل ذلك على أن هذا هو الفصل الأول من رواية اتفق على تأليفها الملك ، والانجليز والاحزاب غير الوفدية ولذلك وقبل انقضاء ٤ ساعة كانت وزارة محمد باشا محمود تتألف من الأحرار الدستوريين وحزب اتحاد أى حزب الملك ، بمباركة الانجليز ، ولقد دأرت الايام دورتها ، وسوف يبين أن محمد باشا محمود (من أحسن من عرفت من السياسيين القدامى أن لم يكن سنهم على الإطلاق) ولكننى كمؤرخ لا يمكن إلا أن أشجب تصرف محمد محمود عتباره مخالفة صارخة للدستور نصا وروحا .

أعضاء الوزارة :

محمد محمود باشا - الرئاسة والداخلية
 جعفر والى باشا - الخيرية والاوقاف مؤقتا
 عبد الحميد سليمان باشا - للمواصلات
 احمد محمد خشبة - الحقانية
 نخلة المطيعى باشا - للزراعة
 على ماهر باشا - للمالية
 ابراهيم فهمى كريم باشا - للاشغال
 حافظ عفيفى بك - للخارجية
 احمد لطفى السيد بك - المعارف

انقلاب كامل ضد الدستور :

سرعان ما كتفت الوزارة عن هويتها وهو عداؤها للدستور والنظام النيابى ،
 قضى اليوم النالى لتشكيل الوزارة اى فى ٢٨ يونية اصدرت مرسوما بتأجيل انعقاد
 البرلمان شهرا ، وقبل انقضاء الشهر اى فى ١٩ يوليو صدر مرسوم بحل مجلس
 النواب والشيوخ وتعطيل الدستور والعمل بأحكامه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ،
 وفى مقابل حرمان الامة من الدستور وعدب الوزارة الامة ان تكرر كل جهدها للعمل
 والبناء فأعلنت انها ستردم البرك والمستنقعات وانها ستبنى مساكن للعمال وستوزع
 املاك الحكومة من الاراضى الزراعية على صفار المزارعين وغير ذلك من المشروعات
 الممائلة .

ومما هو جدير بالذكر فى هذه المناسبة ان الملك فؤاد وكان قد اختار (اسماعيل
 صدقى باشا) للقيام بهذه المغامرة ، ولذلك فعندما ذهب صدقى باشا قبيل الانقلاب
 يستأذن فى السفر الى أوروبا للاصطياف . طلب منه ان لا يسافر ولكن اللورد جورج
 لويد المندوب السامى البريطانى وقد كان زميلا لمحمد محمود فى احدى كليات انجلترا ،
 نجح فى اقناع الملك فؤاد ، ان يكون محمد محمود وليس اسماعيل صدقى من يقوم
 بهذا الانقلاب ولما كان احمد فؤاد بحاجة للانجليز لتدعيم الانقلاب ، فقد رضى بمحمد
 باشا محمود مؤقتا ، وادخر اسماعيل صدقى للمستقبل كما سوف نرى .

رد فعل الامة :

ولم يكن رد الامة عنيفا بقدر العدوان الذى وقع على الدستور مما دل بالفعل
 على ان روح ثورة ١٩١٩ وما تلاها قد ضعف ، لقد اصدر الحزب الوطنى بياننا
 (راجع نصه فى كتاب عبد الرحمن الرافعى) كما اصدر الوفد بياننا يندد فيه بأقوى

عبارات بهذا الذى حدث ، وقامت بصح مظاهرات ولكن البوليس استطاع أن يفرقها ويخمد صوته بسهولة وبساطة .

التنظيم الوفدى فى عنقوانه :

ولكن لما كانت التنظيمات الوفدية وعلى رأسها الهيئة البرلمانية فى كامل قوتها ، فقد قامت بدورها كاملا وبكل فاعلية فعندما تلى على مجلس النواب والشيوخ فى يوم ٢٨ يونية مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان شهرا قرر المجلسان العودة الى الانعقاد يوم ٢٨ يوليو أى بمجرد انتهاء الشهر ، وعندما صدر المرسوم القاضى بحل البرلمان اعتبر باطلا ، واجتمع النواب والشيوخ فى النادى السعدى يوم ٢٤ يوليو وقرروا عدم الاعتراف بما وقع من اجراءات ووجوب الاجتماع حسبما كان مقررا فى يوم ٢٨ يوليو ، وأرسل الاستاذان ويصا واصف (رئيس مجلس النواب) ومحمود بسيونى (رئيس الشيوخ) خطابا لوزير الداخلية بهذا المعنى .

وبالرغم من محاولة الحكومة بواسطة الجيش والبوليس الحيلولة دون عقد الاجتماع فى أى مكان ، فقد تمكن الوفديون من عقد الاجتماع بدار مراد بك الشريعى واصدروا بيانا وقرارات مدوية نثبتها فيما يلى فهى تغنى بداتها عن كل شىء :

« نظرا لان الوزارة حالت بقوة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان فى داره اجتمع كل من مجلسى الشيوخ والنواب بدار آل الشريعى بشارع محمد على فى الساعة السادسة مساء من مساء السبت ٢٨ يلية سنة ١٩٢٨ وصادق كل منهما على ما ياتى :

« لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله فكان أول ثمرة لجهاد متتابع وتضحيات متواليات وابتدأت الامة تعيش فى ظله عيشا سعيدا مرضيا ، وتسير فى طريق الحياة المطلقة بعد ان كفل لها الاشتراك العملى فى ادارة شئون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها واصبحت تحس فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى ميراثها القومى العظيم .

« وبينما مجلسا الامة ، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها ، يعملان لاصلاح ما افسده الماضى وتطهير اداة الحكم مما اعتراه بسبب الحكومات المطلقة التى حكمت مصر قبل الدستور او أثناء تعطيله سنتى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والاشراف على مالياتها وفحص ابواب ميزانياتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصرى الى المنزلة العليا التى يؤهلها لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمتة التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدنين واممه .

« وبينما ظل السلام والطمأنينة يرغرف على الأمة اذ بيضة اشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلابا خطيرا في حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها في صميم حريتها ويشوهون أمام العالم نهضتها فعملوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات لتى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع وأعلنوا في البلاد حكم ارباب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد في داره .

«ولما كان الأمر الذى اسنصره الوزراء في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بتعطيل بعض احكام الدستور وحل المجلسين باطلا اصليا اذ ان مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحا الا اذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتما على دعوه الناحيين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتنام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور) فادا حلا أمر النحل من كل هذا وقع باطلا .

« وبما ان تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الاولى من الدستور التى تعضى بأن يكون شكل الحكومة نيابيا وللمادة ٥٥ من الدستور التى تفضى بعدم جواز تعطيل أى حكم من احكامه الا في زمن الحرب او أثناء فيام الاحكام العرفية وانها لا تكون قائمة الا بعد اذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور) وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى يورب في انعقاده الشروط المفردة في الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية) .

« ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور نص على ان السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشترار مع مجلسى الشيوخ والنواب كما تنص المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

لهذا :

« يقر المجلس ما يأتى :

« أولا - ان البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب احكام الدستور .

« ثانيا - يقر المجلس ان هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلم عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم .

« ثالثا - أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلا .

« رابعا - أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية او التجارية او المالية مع الدول الأجنبية او غيرها خصوصا ما نص عليه في الباب الرابع من الدستور او أى اجراء تتخذه يعتبر باطلا غير ملزم للأمة .

« خامسا - يُؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته الى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ الا اذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع » .

وقرر مجلس الشيوخ نفس القرار الذي اصدره مجلس النواب مع اختلاف في صيغة عدم الثقة بالوزارة . فقد جعلها (عدم تأييد المجلس للوزارة) لان اعلان عدم الثقة بالوزارة هو من حق مجلس النواب وحده طبقا للدستور واقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين على ان يحافظ على الدستور ويدافع عنه بكل ما اوتى من جهد وعزم الى آخر رمق من حياته .

٢٧ اغسطس - توقيع ميثاق كيالوج للسلام :

اقترحت الولايات المتحدة الامريكية معاهدة للسلام بين الدول تكون بمثابة ميثاق للسلام ونيل للحروب بين الدول المستقلة وكانت مصر ممن دعوا للتوقيع على هذه المعاهدة فتم التوقيع عليها في باريس في ٢٧ أغسطس وقد حاولت انجلترا عند التوقيع ان تحتفظ بحقوق مدماة لها في مصر ، ولكن مصر عندما وقعت الميثاق ، قالت انها لا تعترف بأى تحفظات تكون احدى الدول قد اتخذتها ، فدل ذلك على استمالة مصر على الصعيد الدولي مما كان له رنة سرور في مصر مازلت اذكرها .

١٨ نوفمبر - عودة البرلمان للانعقاد :

مر بنا ، ان البرلمان عندما انعقد رغم انف الحكومة في دار مراد الشريفي اعتبر ان الامر الصادر بحله هو قرار باطل واعلن عدم ثقته بالحكومة ثم ارجا اجتماعاته الى ما قبل السبت الثالث من نوفمبر حيث يتعين عليه الاجتماع بنص الدستور ، واجتمع المجلسان بالفعل بدار جريدة البلاغ متحديا الحكومة وانتخب كل من المجلسين رئيسهما السابق ونددا بالحكومة واجراءاتها ، وجددوا عدم الثقة بها ، وقرروا بطلان كل ما يصدر من قوانين او يتخذ من اجراءات .

وانتهت السنة وسط اجراءات القمع :

وانتهت السنة كما بدأت في عهد وزارة محمد محمود وسط سلسلة من اجراءات القهر والمنع ، من ذلك على سبيل المثال ان النواب والشيوخ لكل مديرية كانوا يتوجهون الى ساحة الملك في قصر عابدين ليقدموا عرائض يطالبون فيها بعودة الحياة النيابية ، فكانوا يمنعون بقوة البوليس من الوصول الى القصر ، وقد اعتدى عليهم بالضرب في بعض المرات ، ولكن الشيء المؤكد (وقد كنت معاصرا بكل وعي وادراك) ان جمهور الأمة وقف يشهد هذه المبارزة بين الملك والحكومة من ناحية والوفد من الناحية الاخرى ، اما الطلبة الذين كانوا من قبل هم جيش الوفد العامل فقد وقفوا بدورهم موقفا سلبيا ، الى الحد الذي كان في مدرستنا (الخديوية) نجل محمد باشا محمود ، وكان يدعى « همام محمد محمود » فلا اذكراته سمع يوما ما كبيره ، وعلى

العكس من ذلك ، لم يكن يسمع من زملائه الطلبة ، فضلا عن مدرسيه ، الا ثناء عليه وعلى أدبه وحسن أخلاقه ولست أشك لحظة أن هذا الجو العام من سلبية الجماهير وبخاصة الشباب تجاه الوفد واساليبه ، هو سيرسم لى طريقى فى مقبل الأيام .

ذكرىانى الخاصة :

ونتخلص ذكرىاتى الخاصة عن هذا العام فى استغراقى حتى الاذقان فى التمثيل حتى لقد بنيت مسرحا خاصا فى المدرسة على غرار المسارح العمومية ، ولما كان قد اقيم فى حجرة ضيقة ، فقد عمل لبيب بك الكردانى ناظر المدرسة على توسيع الحجرة بمعرفة مصلحة المباني وهكذا وجد فى المدرسة مسرح دائم أصبحت وزارة المعارف تتباهى به ونحضر الى المدرسة ، كل الضيوف الأجانب وقد كان الوفد الزائر فى احدى المرات هى طلبة فلسطين (لم تكن اسرائيل انشئت) وكان على رأس الوفد الزائر اسعاف بك النشاشيبي ، وقد علق فى خطاب له على مقطوعة تمثيلية ، وقد كان لما قال اثر عظيم فى حياى (راجع كتابى نصف قرن مع العروبة) .

المليونير :

ولعل هذه الشهرة الضخمة للتمثيل فى المدرسه الخديوية قد باقت اللروة هذا العام ، عندما ألقت رواية « المليونير » لأحاكى فيها بعض مواقف أعجبتنى فى روايات ليوسف وهبى ، وقد مثلنا الرواية لأول مرة على « مسرح رمسيس » ثم أعدنا تمثيلها على مسرح المدرسة بعد توسيعه .

واذا كان عام ١٩٢٧ قد شهد جنونى المسرحى حتى لقد كدت أهجر التعليم فان عام ١٩٢٨ قد شهد اقبالى على مواصلة التعليم ، وحصر الجنون المسرحى داخل جدران المدرسة .

عام ١٩٢٩

والآن وقد آن لهذه الموسوعة ان تنتهى ، فان قدرتى على الكتابة (٢١ مارس سنة ١٩٨٠) توشك على نهايتها كذلك ، أما لماذا يجب ان تنتهى هذه الموسوعة فلانى بدأت كتابتها عن عصر ما قبل التاريخ ، بل ما قبل العصور الجيولوجية نفسها ، مد كانت « السموات والأرض رتقا مفتقناهما » وبدأت موسوعتنا من هذه البدايه وتوالت بعد ذلك العصور والازمنه ، فمن قبل ان يبدأ التاريخ تم التاريخ ، فالعصر الفرعونى بشقيه قبل « الاسرات » وبعد الاسرات فالفرز الفارسي فالإوناني فالرومانى فالفتح الإسلامى فالفرز التركى فالعصر الحديث ، ثم الحديث جدا ، ولقد كتبت كل هد نقلعن كتب سابقة فى هذه «التواريخ» بموضوعة كاملة فلم يكن لى وجود فى هذه الدنيا، ووصل التاريخ الحديث الى زمن ولادى (٨ مارس ١٩١١) ولكنى مع ذلك ظللت أكتب بموضوعة (أى لا دخل مباشر لدائى) فقد كنت طفلا فصبيا ، دون الوعى والادراك ، ولكن بوصولنا الى عام (١٩٢٩) فقد أصبح عمرى (١٨ سنة) أى اننى أصبحت شابا وفى هذا العام أكملت تعليمى الثانوى ودخلت الجامعة أى اننى أصبحت ممتزجا بالتاريخ الذى أكتب عنه ، بل ان عام ١٩٢٩ شهد تحولا أساسيا فى حياتى ، جعلنى واحدا ممن يساهمون فى صنع التاريخ ولهم رأى فى كل ما يدور حولهم ويفدونه على أى رأى آخر .

وفد كنت قبل هذا العام مسخرطا بالتمثيل حتى الاذقان . حتى لفد فكرت فى هجر التعليم واحتراف التمثيل (١٩٢٧) فلما نجوت من هذا المصير ، استقر رأى على ان احصر نشاطى الفنى بين جدران المدرسة فحولت فرقة التمثيل بها الى مايشبه المسرح الدائم ، على ان بعض الوفائع والاحداث جعلتنى اعتزل التمثيل وكل نشاط مدرسى .

وفى اجازة نصف السنة من هذا العام (١٩٢٩) وربما كان ذلك فى فبراير من هذه السنة ، اشتركت فى رحلة كشفية فى الأقصر واسوان ، وقد كتبت بالتفصيل عن هذه الرحلة فى كتاب « ايمانى » باعتبارها نقطة البدء لايمانى بما يجب ان تكون عليه مصر فى مقبل الايام وهو ما لخصته فى خطاب القيته فى حضرة محمد محمود احتفالا بعودته (أغسطس ١٩٢٩) حاملا مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا ، وقد جاءت خطبتى (وهى منشورة فى كتاب ايمانى) ابعد ما تكون عن الجو الذى كان سائدا يوم القائها ، ومع ذلك فهى تمثل هذا الموالود الجديد ، الذى دخلت به الى الحياة المصرية ، والذى سيصل بى الى حد مخاصمة الوفد واعتباره « القوة المتخلفة »

أى اننى منذ الآن لن استطيع ان امضى مرتديا ثوب المؤرخ المحايد ، بعسله إن أصبحت انا احد اللاعبين فى الملعب ، ومن هنا فقد كتبت « حياتى السياسية » وهو ما يمكن ان يفتى الاحداث الآتية :

معاهدة مع انجلترا :

وقد بقي لنستكمل احداثنا التاريخية عن عام ١٩٢٩ أن أسجل ان حكومة المحافظين سفلت في الانتخابات ، وجاء حزب العمال ، وتولى وزارة الخارجية البريطانية « آرثر هندرسون » وكان لابد لوزارة العمال الانجليزية ان تظهر عدم رضاها عن تعطيل الدستور في مصر ، فاعزت الى اللورد جورج لويد ممثلها في مصر ان يستفيل فاستقال واوفدت « السير برسي لورين » بتعليمات جديدة ، فدل ذلك على قرب نهاية محمد محمود ، ولكن الامر ما ، تفاوضت الوزارة الانجليزية الجديدة مع محمد محمود ، فتوصل الطرفان الى مشروع معاهدة ، وقد اذكر انا شخصا من هذه المعاهدة مادتها الاولى «انتهى الاحتلال البريطاني لمصر» وقد طالعت فيها بعد ان هذه المادة هي مظهر عبقرية عبد الحميد باشا بدوى التشريعية فقد ورد هذا التعبير عن انتهاء الاحتلال البريطاني لمصر في مادة متأخرة وفي ثنايا كلام كثير ، فما كان من عبد الحميد بدوى الا ان اقتطع هذه الجملة وجعلها مادة مستقلة ، بل وبدأ بها المعاهدة كمادة أولى ، وانشهد لقد سخرنى هذا التعبير وجعلنى « من انصار المعاهدة » خاصة وانا في ذلك الوقت ، بدأ يستهوين الانضمام لعصبة الامم (قدمت فيما بعد مذكرة بطلب هذا الانضمام وكانت المعاهدة تنص على حق مصر في ذلك ، وكان تمتع الاجانب بالامتيازات في مصر باب هو ما يؤرقنا في الدرجة الاولى وكانت المعاهدة تتحدث عن وجوب ذلك ، وهكذا وجدنى من انصار المعاهدة .

بقية احداث العام :

واكتب الآن من الذاكرة ، فقد كنت كما قدمت متساركا في الاحداث ، فقد اخذنى الأستاذ حسن صبحى (وكنت معجبا به في هذه الفترة) اخذنى الى الاسكندرية واشركنى في استقبال محمد باشا محمود العائد بمشروع المعاهدة ، وكنا في شهر أغسطس ، وقد رفض مصطفى باشا النحاس وقتها أن يبدي الراى في المعاهدة « الا تحت القبة » اشارة الى وجوب اجراء الانتخابات أولا ، وطبعاً لم يرق لى ذلك وقلت مع القائلين ان النحاس يؤثر الصالح الخاص على العام ، وذلك لا يعدو أن يكون تجنيا ، فقد كان في مصر وضع خاطيء فكان لزاما أن يصحح قبل كل شيء ، واقام تنجيب الاحرار الدستوريين الدين يرأسهم حسن صبحى حفل تكريم لمحمد محمود في ناديههم ودعيت للخطابة بصفتى سكرتير « الشيباب الحر انصار المعاهدة » وكان خطابى هو بدرة مصر الفتاة التى تألفت فيما بعد (نص الخطاب في كتاب ايمانى) وفي نهاية خطابى طلبت من الحاضرين وعلى رأسهم محمد محمود ان يقفوا ليهتفوا « مصر فوق الجميع » .

استقالة وزارة محمد محمود :

ولابد ان كان الانجليز على صلة بالوفد الذى ظل متمسكا ان لا يبدي رايه

الا تحت القبة ، واستفال محمد محمود ، وألف عدلى باشا يكن وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، وقد قاطعها الأحرار الدستوريون ليخفوا فشلهم المحتوم ، ولكن حزب الاتحاد الذى يمثل الملك خاضها فلم يظفر بأكثر من ثلاثة مقاعد حيث أحرز الحزب الوطنى خمس مقاعد ، وبضعة مقاعد أخرى للمستقلين ، وما بقى بعد ذلك وهو يزيد بكثير على مائتى مقعد فاز بها الوفديون وألف مصطفى النحاس وزارة جديدة ، وتفاوض مع انجلترا حول المشروع المقترح ، وفشلت المفاوضات ومرة أخرى اطلق الانجليز يد الملك المتصرف مع الوفد ، فأقيل مصطفى النحاس أو استفال (لست أذكر) ودعا الملك ، اسماعيل باشا صدقى (أبو السباع) ليفترس الوفد والحياة الدستورية معا .

والمهم انه يبدو اننى كنت طليعة « جيل جديد » قد سئم كل ذلك وأصبح اهم ما يهمه هو بناء مصر ، فدعوت الى « مشروع القرش » تحت شعار « تعاون وتضامن فى سبيل استقلال مصر الاقتصادى » .

وقد حاول مصطفى النحاس ان يتصدى لهذه الدعوة ، ولكنه فشل وقد كان ذلك هو آية التحول الذى طرأ على البلاد وائتنى وأخوانى دماء مشروع القرش رمز ذلك ، وهو ما يجعلنى اخلع عن نفسى ثوب المؤرخ المحايد فأختم هذه الموسوعة ليبدأ بعد ذلك كتابى « حياتى السياسية » وهناك بعد ذلك مذكراتى التى رحت اكتبها بانتظام منذ عام ١٩٥٥ حتى اليوم (مارس ١٩٨٠) .

تم بعون الله

٢٢ مارس ١٩٨٠

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٥٨٨٥

الترقيم الدولي ٩٧٧-٢٩٦-١٣٠-٨ ISBN

